الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح .ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الميدان: اللغة والأدب العربي

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات تطبيقية

المصطلحات النحوية والصوتية عند تمام حسان من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

إعداد الطالب(ة): سهام بن ريغي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
هنية عريف	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
إسماعيل سيبوكر	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
محمد الصالح بوعافية	أ.م.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
محمد الأمين خويلد	أ.ت.ع	جامعة زيان عاشور الجلفة	مناقشا
زينة بوريسة	أ.ت.ع	المدرسة العليا للأساتذة ورقلة	مناقشا
خديجة عنشيل	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م المرافق لـ: 1445/1444هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح .ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

الميدان: اللغة والأدب العربي

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات تطبيقية

المصطلحات النحوية والصوتية عند تمام حسان من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

إعداد الطالب.(ة): سهام بن ريغي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
هنية عريف	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
إسماعيل سيبوكر	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
محمد الصالح بوعافية	أ.م.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا
محمد الأمين خويلد	أ.ت.ع	جامعة زيان عاشور الجلفة	مناقشا
زينة بوريسة	أ.ت.ع	المدرسة العليا للأساتذة ورقلة	مناقشا
خديجة عنشيل	أ.ت.ع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022م المرافق لـ: 1445/1444هـ

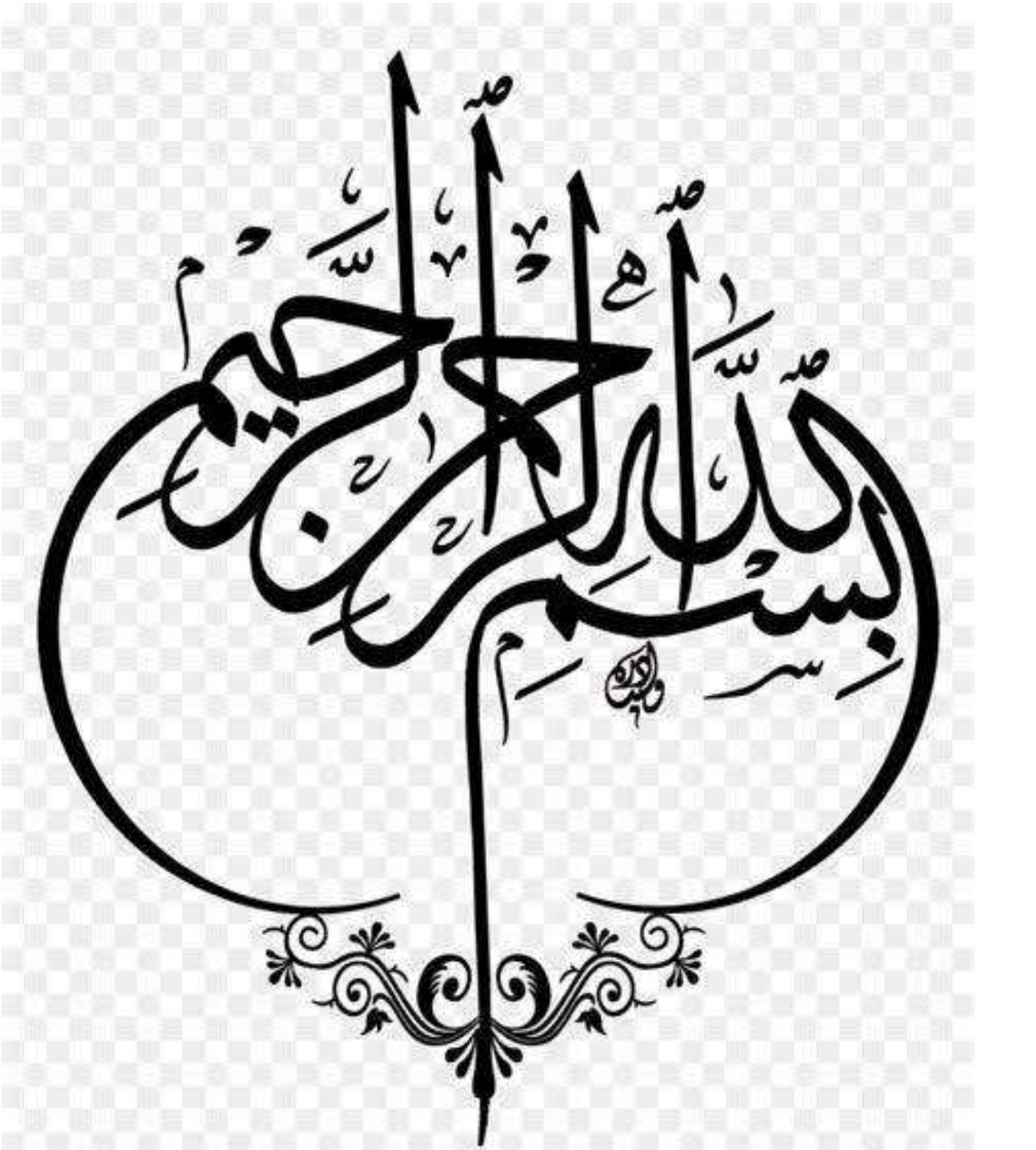
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾

البقرة 31

إهداء

إلى من علّمني أنّ الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، من ساندني ولم يبخل على بشيء، إلى أعظم رجل في الكون أبي الغالي بلقاسم

إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني وتساندني في صلاتها ودعائها، إلى أجمل ابتسامة في حياتي، وأروع امرأة في الوجود أمي الغالية فتيحة

إلى سندي وعزوتي إخوتي الأحباء يوسف ومسعود، إلى أخواتي الرائعات ميادة وزهرة ورتيبة ومليحة وصارة

إلى رفيق الروح وهدية القدر زوجي الغالي عبد الله

إلى براعم العائلة: أكرم وعبد الوهاب وخديجة ومحمد الصديق ومريم وكوثر وبدر الدين وعبد النور

إلى أخواتي في الله ورفيقات الدرب في رحلة الدكتوراة نسرين الرائعة وحليمة ومسعودة ورحيمة وأم الخير

إلى الصديقات الغاليات لبنى وحليمة ودلال وآسيا

إلى زميلات السكن الجامعي وأخواتي سلسبيل ولمياء ورميساء وخيرية

إلى الرجل الخلوق صاحب القلب الكبير محمد صالح سيبوكر

إلى كل من ساندني ورافقني طيلة مشوار الدكتوراة عبد الله وعبد الرزاق وأحمد

لكلّ هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

قال تعالى في محكم تنزيله ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٞ ١٢ ﴾ لقمان الآية12

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا وبعد:

أتوجه بأسمى عبارات الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى المشرف على أطروحتي الأستاذ الفاضل "أ.د إسماعيل سيبوكر" الذي لم يدّخر جهدا ولا وقتا في سبيل توجيه البحث وتقويم اعوجاجه فكان نعم الموجّه والمرشد جزاه الله خير جزاء.

والشكر موصول إلى من حملوا أقدس رسالة في الحياة أساتذتي الأفاضل بقسم اللغة والأدب العربي بكل من جامعة ورقلة وبسكرة كلّا باسمه

وشكر خاصّ لأستاذتيّ الفاضلتين :أ.د منية عريف التي رافقتني طيلة مشوار الدكتوراه فكانت نعم الأخت الناصحة الموجّهة، وأ.د فوزية دندوقة المشرفة على مذكرتي في مرحلة الليسانس والتي علّمتني الكثير فجزاهما الله كلّ خير وحسنة. وإلى الأستاذين القديرين أ.د عبد الناصر مشري و أ.د حسام حمد.

وإلى كلّ من ساندني وساهم في إرشادي ولو بكلمة بسيطة

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر سلفا لأعضاء لجنة المناقشة كلاّ باسمه لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتجشّمهم عناء قراءته وتصويب هناته.

مقدمة

الحمد لله الذي أشرقت له أنوار السماوات والأرض وخضع له كل من في الكون ورفع قدر من اشتغل بالعلم وزين مجلسه بالحلم. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

عرفت الدراسات اللسانية العربية مطلع القرن العشرين تغيُّرًا جذريًّا؛ حيث أحدث التواصل بينها وبين نظيرتها الغربية قلبا في موازين الدرس اللغوي العربي، وكان لزاما على الباحث العربي أن يساير ذلك التطور مُطّلعا ومحاورا.

وفي محاولة لبناء درس لساني عربي مستقل أوجد ثلة من الباحثين اتجاها يجمع بين الأصالة والحداثة، وفق أدوات منهجيّة صارمة، غايته إيجاد موقع ضمن ثنائية الرافد التراثي العربي والوافد الغربي، مما يساعد على تضييق الهوة بين الدرسين العربي والغربي، على رأس هؤلاء "تمام حسان" الذي لم يدّخر جهدا للوصول إلى تقديم إضافات جمعت بين عمق التفكير وجدّة الطّرح، وذلك من خلال مؤَلّفاتِه العديدة خاصّة "اللغة العربية معناها ومبناها" والذي يمثّل مرحلة النضج الفكري عنده، حيث ضمّنه خلاصة أفكاره عن المنهج الوصفي، واصفا اللغة العربية (صوتا وصرفا ونحوا ودلالة) في ضوء المقولات البنيوية السياقية.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا التغيير الذي شهدته الساحة اللغوية أدّى إلى زخم كبير في المفاهيم الحديثة والمتجدّدة، والتي ألحت على الباحثين لإيجاد مصطلحات علمية عربية تحويها، تكون بديلا للمصطلح الأجنبي الذي يسافر محمّلا بحمولته الثقافية، وهذا مدار بحثنا؛ مبتغانا من ذلك معرفة طريقة معالجته للمصطلح اللغوي وبخاصة الصوتي منه والنحوي.

من هذه الوجهة اخترنا هذا العلم أنموذج دراسة جاءت موسومة ب: «**المصطلحات النحوية والصوتية عند تمام حسان من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها**»

ولهذا الاختيار أسبابه المُسَوِّغَة له أهمّها:

-اختصّاص المدونة بالمجال النحوي وغزارتها بالمصطلح النحوي، وكذلك تخصيص مساحة معتبرة للمجال الصوتي وبالتالي تنوع المصطلح الصوتي.

-توجّه العديد من الباحثين صوب التراث وإعادة قراءته وفق رؤية لسانية حداثية، وما أفرزته هذه الأفكار الجديدة من مصطلحات رحلت بحمولتها الفكرية واللغوية، وبخاصة الاتجاه التوفيقي الذي تبنّاه بعض أصحاب البعثات العلمية على رأسهم "تمام حسان"؛ وقد أثار جدلا كبيرا من خلال أفكاره التي اتسمت بالابتكار والجدة في الطرح، منطلقه في ذلك تراث لغوي ثري، فاتحًا بذلك آفاقا رحبة للبحث اللغوي العربي المعاصر لمن بعده.

-التركيز على جهود تمام حسان اللغوية التيسيرية من قبل الباحثين وبخاصة ما تعلّق منها بالنحو، وإغفال الجهاز الاصطلاحي الذي تهدف إليه الدراسة تحديدا في جانبه الصوتي والنحوي، وتلك غاية البحث الأساسية.

-تتبّع المصطلح العربي -الصوتي والنحوي- في ظلّ النزوع نحو التجديد والانسياق لكلّ ما هو آت من الغرب خاصة وهم أصحاب الدراسات اللسانية الحديثة العامة منها والتطبيقية.

نهدف من خلال البحث إلى الإجابة عن جملة من الإشكالات منها:

***ما مدى استخدام تمام حسان للمصطلح التراثي والأجنبي؟ وكيف استنبط تمام حسان جهازه الاصطلاحي من الدرسين العربي والغربي؟ وهل وافقت المصطلحات الواردة عنده – صوتية ونحوية- الطرح التراثي؟ وكيف تعامل مع المصطلح الأجنبي (الصوتي والنحوي) ليوافق ويتناسب مع العربية؟**

هذه الإشكالات وغيرها هي مناط المباحثة في أمر المصطلحات النحوية والصوتية عند تمام حسان، ومنها استمدّ البحث خطّته، فاستقام على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

خصّص الفصل الأول للتعريف بمصطلحات الدراسة تحت عنوان "**المصطلح في الدراسات الصوتية والنحوية التراثية**"، قسّم إلى ثلاثة مباحث: قدّم المبحث الأول مفهوما للمصطلح في الدرسين العربي والغربي وطرق صياغته، ثم تعريفا لعلم المصطلح ونشأته، وأوكل للمبحث الثاني تقديم المصطلح الصوتي في الدراسات التراثية من خلال جهود اللغويين وعلماء التجويد، أمّا المبحث الثالث فقد أسندنا إليه تقديم المصطلح النحوي في الدرس التراثي بدءًا بمفهوم النحو ونشأته، ثمّ عرضا للمصطلح في ظلّ مدرستي البصرة والكوفة.

أمّا الفصل الثاني فمَعْقَدُ النظر فيه: "**للمصطلح الصوتي عند تمام حسان**" موزّعا على ثلاثة مباحث: مصُدِّرَة بعرض لبعض الثنائيات التي ركّز عليها الباحث باعتماد آلية التقابل الاصطلاحي في المبحث الأول، ثم تطرّقنا في المبحث الثاني لعلم الأصوات وعرضنا أقسامه وأهم المصطلحات الواردة فيه، بينما حمل المبحث الثالث بين طياته مصطلحات علم الصوتيات أو ما يعرف بمنهج التشكيل الصوتي وموضوعه، ثمّ ألقينا ضوءًا كاشفا على جهود تمام حسان في كل من المقطع والنبر والتنغيم.

بينما أُفْرِدَ الفصل الثالث لبحث"**المصطلح النحوي عند تمام حسان**"، ومداره اجتهادات تمام في وصف النظام النحوي للعربية، وتلخّص في أربعة مباحث: عُنِيَ المبحث الأول بالحديث عن النحو عند تمام حسان والتوفيق المعرفيّ عنده، ثمّ عرّجنا في المبحث الثاني على النظام النحوي عنده وإعادة تقسيم الكلم وأهم المصطلحات فيه، بينما عالج المبحث الثالث نظرية تضافر القرائن وأهم ما أفرزته من آراء ومصطلحات دون إغفال لنظرية العامل النحوي في التراث العربي وأهمّ الآراء فيها، وكان حديثنا في آخر مبحث عن تمام حسان بين المصطلح الكوفي والبصري.

وفي الأخير قفّينا البحث بخاتمة هي حاصل ما تفرّق من نتائج عبر مباحثه وفصوله، وثمرة ما كان في موضوع البحث من آراء ومواقف.

واعتمد البحث بالدرجة الأولى على المنهج الوصفي القائم على آليتي الوصف والتحليل وكذا المنهج المقارن كآلية في جوانب عديدة من البحث.

وتجدر الإشارة إلى أنّ آراء تمام حسان وكتبه حظيت بكثير من الاهتمام وتعدّدت الدراسات والأبحاث حولها، والتي تناولت قضايا لغوية مبثوثة في مؤلفاته، نذكر منها:

***آليات تيسير الدرس اللغوي في فكر تمام حسان (أطروحة دكتوراة) للباحثة أسمهان مصرع– جامعة باتنة1**، ومدار هذه الرسالة الجهود التيسيرية في مؤلفات تمام حسان وفق المستويات اللغوية بدءًا بالصوتي وصولا للدلالي والمعجمي

***المصطلح الكوفي وأثره عند النحاة المحدثين "تمام حسان" و"مهدي المخزومي" نموذجين (رسالة ماجستير) للباحث عمر حدرارة**، ويوجّه هذا العمل عنايته لمدارسة تأثر الباحثين المحدثين بالمصطلح الكوفي ومدى استخدامه في بحوثهم

***الدرس اللساني عند تمام حسان (أطروحة دكتوراه) للباحث جمال غشة –جامعة بسكرة،** توسّعت هذه الدراسة للنظر في عديد القضايا اللسانية التي طرحها تمام حسان في مؤلفاته العديدة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية

وتتميّز دراستنا عمّا ذُكر من البحوث السابقة في أنّها تنصبُّ على المصطلح الصوتي والنحوي عند تمام حسان؛ حيث ركّزت جلّ الدراسات على جهود تمام حسان اللغوية وبخاصة التيسيرية من خلال عرض جهوده في الدرس الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي، أمّا جانب المصطلح وبخاصة الصوتي والنحوي فلم يحظ بعناية هؤلاء ولا غيرهم، لذلك حاولنا في هذا البحث أن نقطع الشوط الأول لهذه المسيرة.

وقد تنوعت مصادر البحث ومراجعه بين كتب تراثية وحديثة، في مقدمتها ما قدّمه تمام حسان من كتب ومقالات، ومن المصادر والمراجع نذكر:

- "**الكتاب**" لسيبويه
- كتاب "**سرّ صناعة الإعراب**" لابن جنّي
- كتاب "**دلائل الإعجاز**"لعبد القاهر الجرجاني

- ❖ كتاب "**علم الأصوات**" لكمال بشر
- ❖ كتاب "**دراسة الصوت اللغوي**" لأحمد مختار عمر
- ❖ كتاب " **نظام الربط والارتباط في الجملة العربية**"لمصطفى حميدة.

وكأي بحث واجهتنا صعوبات نذكر منها: الاختصار والإجمال في المدونة محلّ الدراسة مما استدعى الإلمام بالمدونات التي سبقتها للإحاطة بالمفاهيم وعرضها.

وفي الأخير لا يسعني إلاّ أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر وفاءً بحقّ التلمذة واعترافًا بأبوّة العلم، إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور إسماعيل سيبوكر الذي شرف هذا البحث بإشرافه مذ كان فكرة.

سهام بن ريغي

ورقلة في 10 سبتمبر 2022

الموافق ل: 14 صفر 1444هـ

تمهيد

يعدّ موضوع المصطلح مجالا خصبا كان وما يزال قبلة الباحثين والمختصين؛ ومَرَدُّ ذلك للأهمية التي يحظى بها والدور الكبير الذي يؤدّيه في نقل المعارف ومختلف الثقافات، ولغة التواصل بين العلماء، والطريق لفهم العلوم على اختلافها، ولذا قيل المصطلحات مفاتيح العلوم.

والاهتمام بالمصطلح ومختلف قضاياه قديم بالممارسة؛ حيث إنّ الخطوة الأولى في مسيرة الفكر السليم وبناء الحضارة تبدأ من العناية باللغة فهمًا وحدودًا، والسبيل لفكّ شفراتها هو فهم مصطلحاتها، ولأنّ المصطلح عنوان يتّسم به كلّ علم عن غيره، فلا عجب إن تنبّه علماؤنا القدامى منذ عهد مبكّر جدًّا للدور الذي يؤديه هذا الأخير؛ حيث تتمايز العلوم بعضها عن بعض بالمصطلحات، فتوجّهوا صوبها فحصًا وكشفًا، فرسموا حدودها واهتموا بانتقاء الألفاظ المناسبة لتلك الحدود، وللمدلولات الخاصة بكلّ علم، فنجد لعلم النحو مصطلحاته التي تميّزه عن علم البلاغة وعن باقي علوم العربية وكذلك بالنسبة لباقي العلوم، ورغم تداخل بعض الاصطلاحات غير أنّ الغالب هو التوخّي في رسم الحدود المصطلحية لكلّ علم. وعلى الرغم من إدراكهم لأهمية المصطلح إلاّ أنّهم لم يعتنوا به من ناحية التأليف، فلا نجد لديهم دراسات خاصة بعلم المصطلح رغم أنّهم تركوا لنا زادًا حافلا مبثوثا في بطون الكتب.

ومع التطور الهائل الذي يشهده العالم في جميع مناحي الحياة وما رافقه من ظهور لكثير من المفاهيم والمبتكرات التي تحتاج إلى مسمّيات تعرف بها وتميّزها، اتّجه المختصون نحو اللغة لإيجاد ألفاظ تصلح للتعبير عن هذه المبتكرات والمستحدثات؛ لأنّها الجهة المخوّلة لاستيعاب المفاهيم الجديدة والمتجدّدة، والحال ذاته انسحب على البحث العربي؛ حيث توجّه الباحثون نحو اللغة من أجل وضع مصطلحات تواكب التطور العلمي الذي يشهده العالم بخاصّة وأنّ للغة العربية مزايا عديدة، فساروا على خطى السلف واعتمدوا على الطرائق ذاتها التي اعتمدوها لهذا الغرض ونتج عنها استيعاب كل علومهم وإعانتهم على مواكبة الحضارة وإثبات وجودهم بين الأمم.

واليوم ومع بروز اللسانيات وما نتج عنها من استقلال للعلوم المتّصلة بها والنزوع نحو التخصّص الدقيق، زاد الاهتمام بالمصطلح فأصبح له علم خاصّ به له قواعده وأسسه ورواده ومدارسه، عرف بالمصطلحية أو علم المصطلح، فأسست مؤسسات ومجامع خاصّة لهذا الغرض، والتي جعلت من أولوياتها وضع المصطلحات العلمية.

ونتيجة لاتصال الدرس اللغوي العربي بنظيره الغربي إما مباشرة عن طريق البعثات أو الوسائط ترجمة ونقلا، عرف هذا الأخير تغييرا في مساره؛ فبعد أن قدّم الباحثون تمهيدا وتبسيطا للسانيات في العديد من مؤلفاتهم، اتّجهت الأنظار صوب التراث اللغوي للبحث فيه وبخاصة ما تعلّق منه بالنحو، حيث ركزت جهود اللغويين للوصول إلى وضع نظرية جديدة للنحو العربي تساير المتغيرات التي استجدت في الساحة اللغوي، فبرزت في هذا المجال عدّة اتجاهات تأثرت في عمومها بالنظريات اللسانية الغربية، بدايتها الاتجاه الوصفي.

وقد سار الوصفيون العرب على خطى الغربيين في نظرتهم الناقدة لدراسة اللغة والنحو التقليدي خاصة، فثاروا على كثير من مقولات النحو العربي في مقدمتها نظرية العامل، فاقترحوا بدائل اعتبروها قادرة على وصف اللغة العربية أفضل بكثير، ويؤكد ذلك حسن الملخ فيقول:« شهدت بداية النصف الثاني من هذا القرن، وخاصة العقد السادس والسابع منه هجوما من بعض الباحثين على جوانب من النحو العربي بتأثير تبنّي معظمهم للمنهج البنيوي الوصفي، مثل الدكتور عبد الرحمان أيوب والدكتور تمام حسان، والدكتور إبراهيم السامرائي»[1]، هذا ويرى بعض النقاد أن الوصفيين العرب لم يحدّدوا المدرسة البنيوية التي تبنّوا أفكارها، ولم يهتموا للاختلافات الموجودة فيها، غير أنّ المتتبع لأعمال بعض الوصفيين يلمس توجّهاتهم حسب المدرسة التي نهلوا منها، فنجد تمام حسان تبنّى آراء المدرسة البنيوية السياقية، والتي تشرّب مبادئها على يدي أستاذه "فيرث" رائد هذه المدرسة.

[1]–حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص227.

وأساس الدراسة عند الوصفيين يقوم على « اعتبار أنّ اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويا وصرفيا وصوتيا؛ لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأنّ العلة المقبولة عندهم تلخصها مقولة "هكذا نطقت العرب"»[1]، في إشارة لنظرية العامل التي أدت إلى عسر النحو العربي وصعوبة فهمه وتلقيه من قبل المتعلمين.

ومن بين الباحثين الذين تبنّوا المنهج الوصفي وأحسنوا استثماره في دراسة اللغة العربية الباحث اللغوي المصري "تمام حسان"، وقد وجّهنا عنايتنا صوب مؤلَّفه "اللغة العربية معناها ومبناها"؛ الذي خصّصه لتطبيق ما ارتضاه من مقولات المنهج الوصفي على اللغة العربية، واصفا مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية (المعجمية)، فعدّت محاولته أجرأ وأشمل دراسة، وذلك لنلقي ضوءًا كاشفا على المصطلحات الصوتية والنحوية الواردة فيه.

1.تمام حسان حياته ومسيرته العلمية:

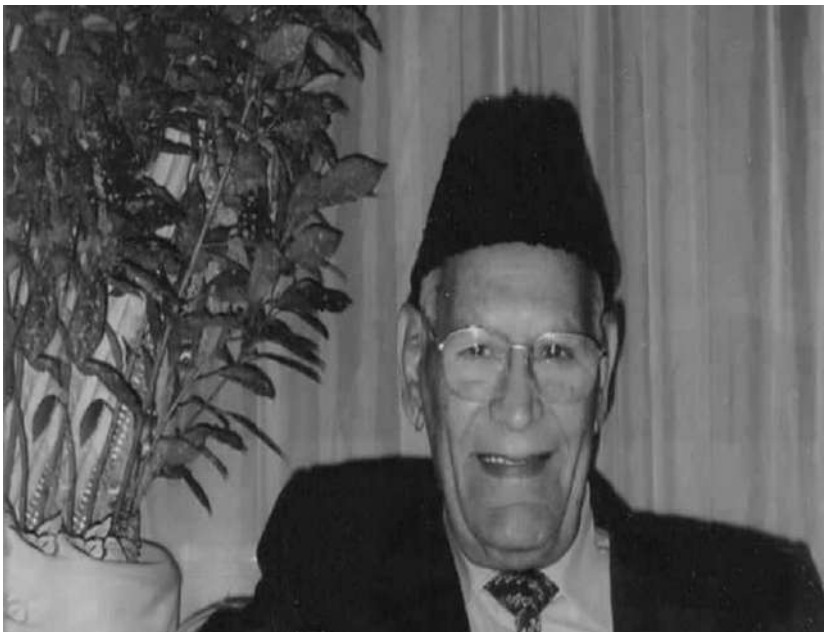

[1]–حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص225.

أ-حياته: تمام حسان عمر محمد داود من مواليد شهر يناير سنة 1918م في يوم السابع والعشرين، بمحافظة قنا إحدى محافظات صعيد مصر، أتم حفظ القرآن وتجويده على قراءة حفص عام 1929، حصل على الشهادة الابتدائية من معهد القاهرة الديني الأزهري سنة 1931، وعلى الشهادة الثانوية سنة 1939. التحق بعدها بمدرسة دار العلوم العليا (كلية دار العلوم بالقاهرة الآن)، وحصل منها على دبلوم في اللغة العربية عام 1943، وفي عام 1945 حصل على إجازة التدريس من دار العلوم بعد أن أمضى فيها سنتين لدراسة التربية وعلم النفس، وبعد تخرّجه عيّنته وزارة الأوقاف-آنذاك- معلما بمدرسة النقراشي النموذجية وما لبث أن اختارته دار العلوم معيدا بها، وأوفدته في بعثة دراسية سنة1946 إلى جامعة لندن ليتخصّص في علم اللغة، وهناك تعلّم الانجليزية وانتظم في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن، وحصل فيه سنة 1949 على شهادة الماجستير في علم اللغة العام، فرع الأصوات اللغوية وكان موضوع رسالته (دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر « UpperEgypt » The Phonetics of KarankDialect). ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفرع نفسه سنة 1952 وكان موضوع أطروحته (دراسة صوتية وفونولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب The Phonetics&Phonology of AN Aden of Arabic « South Arabia »).[1]

عاد إلى مصر عام 1952 وعيّن أستاذا مساعدا بكلية دار العلوم -قسم فقه اللغة (علم اللغة والدراسات السامية والشرقية حاليا)، وفي عام 1957 أرسلته الكلية إلى أمريكا لاختيار أجهزة حديثة لمعمل الأصوات اللغوية والتدريب على استخدام هذه الأجهزة وكيفية استخراج النتائج منها، وفي عام 1959 رُقِّيَ إلى درجة أستاذ مساعد وانتقل من قسم فقه اللغة إلى قسم النحو والصرف والعروض، وتم انتدابه إلى العاصمة النيجيرية للعمل مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة-آنذاك- في الفترة الممتدة بين(1961-1965)، وأثناء

[1]-ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ضمن كتاب تذكاري تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1433هـ/2006م)، ص13-14.

عمله تقدم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم ورقّي هناك إلى درجة أستاذ كرسي سنة 1964. عاد إلى مصر عام 1965 ليشغل منصبي رئيس قسم النحو والصرف ووكيل كلية دار العلوم وظلّ يعمل بها حتى أعير إلى جامعة الخرطوم سنة 1967، وهناك أنشأ قسم الدراسات اللغوية وكُلّف برئاسته كما أنشأ عام 1972 الجمعية اللغوية المصرية وظلّ رئيسا لها حتى عام 1973 أين شدّ الرحال إلى المغرب معارا إلى جامعة محمد الخامس بالرباط وظلّ يعمل بها حتى التقاعد المبكر حسب طلبه سنة 1978، عاد إلى مصر لينتخب عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1980، وبقي يعمل به لمدة ثماني سنوات أين اضطر لتقديم استقالته لارتباطه بالعمل أستاذا بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، تمّ تكليفه بإنشاء قسم جديد هو "قسم التخصّص اللغوي والتربوي" وعيّن رئيسا له حتى أواخر 1994 أين قدّم استقالته. ظلّ يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر 1996حيث عاد إلى مصر بعد ستة عشر عاما قضاها بمكة المكرمة ليعمل أستاذا متفرغا بكلية دار العلوم[1]، توفي صبيحة يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2011.

له من الأبناء أربعة: ثلاثة بنات وابن واحد، يُكنّى بأبي هاني.

ب-حصيلته العلمية: عُرف تمام حسان بمسيرة حافلة بالعطاء العلمي، سواء في مجال التأليف أو الترجمة أو المقالات والبحوث العلمية؛ كما ترك بصمة مميزة في الرسائل الجامعية التي أشرف عليها.

*مؤلفاته: للباحث العديد من المؤلفات مرتبة حسب تاريخ صدورها على النحو الآتي:

1.مناهج البحث في اللغة صدر عن مكتبة أنجلو المصرية سنة 1955.

2.اللغة بين المعيارية والوصفية نشر لأول مرة سنة 1958.

3.اللغة العربية معناها ومبناها الصادر عن الهيئة العامة المصرية العامة للكتاب سنة 1973 وتعدّ كتبه الثلاثة مكملة لبعضها؛ حيث خصصها لتقديم المنهج الوصفي وتطبيقه

[1]-عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان سيرة ذاتية ومسيرة علمية، ص14-16.

على اللغة العربية بخاصة في كتابة الأخير، وذلك بعد أن قدّم نقدا للمعيارية التي اتسمت بها الدراسات اللغوية العربية.

4.الأصول–دراسة ابستيميولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. صدر عن دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب) عام 1981.

5.التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة). سنة 1984.

6.مقالات في اللغة والأدب. صدر عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة 1985، يتضمن مجموعة من المقالات والبحوث التي سبق أن نشرها في مجلات علمية مختلفة.

7.البيان في روائع القرآن صدر عام 1993 عن عالم الكتب بالقاهرة.

8.الخلاصة النحوية الصادر عن عالم الكتب بالقاهرة عام 2000.

9.خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم صدر سنة 2006.

10.اجتهادات لغوية الصادر عام 2007.

11.مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن صدر سنة 2010.

12.الفكر اللغوي الجديد صدر 2011.

13.حصاد السنين من حقول العربية صدر سنة 2011.

*ترجماته: لم يتوقف تمام حسان عند حدّ التأليف بل كانت له إسهامات في الترجمة إلى العربية، هي بحسب تاريخ صدورها كما يأتي:

1.مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب من تأليف "ديلاس أوليفيري" نشر سنة 1957 عن مكتبة أنجلو المصرية.

2.أثر العلم في المجتمع، تأليف برتراند آرثروليم رسل صدر عام 1958 عن مكتبة نهضة مصر.

3.اللغة في المجتمع، تأليف موريس ميكاييل لويس نشر سنة 1959 عن دار إحياء الكتب المصرية.

4.الفكر العربي ومكانته في التاريخ من تأليف ديلاسي أوليري صدر عن عالم الكتب بالقاهرة سنة 1961.

5.النص والخطاب والإجراء تأليف روبرت دي بوجراند نشر سنة 1998 بعالم الكتب بالقاهرة.

بالإضافة إلى العديد من البحوث والمقالات المنشورة في مختلف المجلات المصرية والعربية أو التي ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية، وكذا إشرافه على الرسائل الجامعية في مختلف البلاد العربية والتي بلغت حسب الباحث عبد الرحمن عارف زهاء المائة رسالة.

2.وصف للمدونة "اللغة العربية معناها ومبناها":

يعدّ هذا الكتاب مشروع قراءة للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الباحثين؛ حيث أعاد تمام حسان فيه وصف نظام اللغة العربية في ضوء المنهج الوصفي، وقد احتوى الكتاب على أهمّ نظرياته في اللغة وهي نظرية القرائن النحوية.

الكتاب مقسّم إلى ثمانية فصول مرتبة على طريقة اللسانيين بدءًا بالإطار النظري الذي خصّص له الفصل الأول، وعنونه باللغة والكلام، ثم انتقل إلى الدراسة الصوتية ووزّعها على فصلين الثاني والثالث؛ الشق الأول تحدّث فيه عن الفونتيك (علم الأصوات) والشقّ الثاني تعرّض فيه للفونولوجيا (علم الصوتيات). أمّا الفصل الرابع فخصّصه لمجال الصرف وقد أخذ الحيّز الأكبر من الكتاب، ثمّ عرّج للحديث عن مجال النحو في الفصل الخامس، أمّا الفصل السادس فتناول فيه الظواهر اللغوية (السياقية) كالإدغام والإبدال وغيرها.

وخصّص مساحة معتبرة للحديث عن المعجم في الفصل السابع من الكتاب، ثم ختم فصوله بالدرس الدلالي في الفصل الثامن ليؤكد أهمية هذا المستوى من الدراسة وركّز فيه على المقام ودوره في الدرس اللغوي.

3.آراء حول الكتاب: تباينت ردود الفعل تجاهه فمنهم من عدّه أهمّ ما أنتجه الفكر العربي الحديث، من بين الباحثين عبد الوارث مبروك الذي وصف عمل تمام حسان بالجديّة، فهو من خلال فكرة النظام التي تعود إلى "دوسوسير"؛ وتقوم على الربط بين مستويات اللغة، وأنّ أيّ تغييب لأحدهما يخلّ بهذا النظام، وهو حال النحو لأنّه أهمّ أنظمة اللغة وهو لا يقوم بوظيفته منفردا بل يتّكئ على ما يقدّمه علما الصرف والصوتيات؛ بل إنّه عالج المسائل الصرفية والنحوية معا في جزء النحو. وعلى هذا الأساس يقول بأنّ محاولته:« أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمه اللغة فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى علما خاصّا بدراسة الأبواب ، أو ما يسمّيه المؤلف "المعاني النحوية الخاصة" كما هو الغالب على المنهج التقليدي في دراسة النحو، وإنّما أصبح نظاما يتناول ذلك كلّه ويتعدّاه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب النحوي من حيث بناؤه وفهم مدلوله معا، وهو "التعليق" الذي يتمثّل في "العلاقات السياقية" و "القرائن اللفظية" فضلا عن "القرائن المعنوية" أو "المقالية"»[1].

وبالرغم من تأكيد الباحثين أنّ هذا الكتاب قد عالج مستويات اللغة مرتبة ومترابطة من الصوت إلى الدلالة، إلاّ أنّ تركيزهم كان على جانب النحو فقط، وهذا يفتح المجال لتساؤلات عدّة، هل اقتصرت جهود تمام حسان على مجال النحو فقط؟

وتذهب فاطمة الهاشمي بكوش إلى أنّه رغم أنّ الهدف من الكتاب دراسة اللغة العربية ووصف كلّ مستوياتها من خلال ثنائية المبنى والمعنى التي بدأت مع عبد القاهر الجرجاني إلاّ أنّ عمل تمام حسان:« كغيره من النتاج اللساني في هذه المرحلة يعوزه الجهاز الاصطلاحي الثابت والمستقر، وتنقصه الدقّة في نقل مصادره. فقد أهمل د.تمام حسان في كتابه هذا، ذكر المصادر التي استقى منها آراءه، العربية منها والغربية على السواء، فهو لم يذكر المصادر القديمة سوى سيبويه والجرجاني، وابن مالك والأشموني، في حين يزعم أنّه

[1]–عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي "دراسة نقدية"، دار القلم، الكويت، ط1، (1406هـ/1985م)، ص176.

بصدد نقد تراث لغوي كامل. أمّا المصادر الغربية فقد أهملها تماما مع أنّها في هذا الكتاب كثيرة ومتعدّدة»[1].

تشير الباحثة –فاطمة بكوش– إلى نقطة مهمة تمثلت في عدم استقرار المصطلح لدى تمام حسان وهذا الإشكال كان سائدا مذ ولجت اللسانيات بوصفها علما غربيا إلى الثقافة العربية؛ ومَرَدُّ ذلك إلى الترجمة أولا وانتماء الباحث للمدرسة البنيوية انجليزية أو فرنسية أو أي مدرسة أخرى من المدارس السائدة آنذاك، أمّا تركيزه على بعض المصادر التراثية وإهمال الباقي فذلك يرجع إلى أنّ جلّ الكتب التي جاءت بعد "الكتاب" هي فقط ترتيب لما جاء فيه، وإعادة تبويب دون تغيير، أمّا الجرجاني فبِعَدِّه صاحب فكرة التعليق ومدار عمل تمام حسان قائم على هذه الفكرة.

وهناك من نعت عمل تمام حسان بالمحاولة الإصلاحية من حيث الغاية، يقول مصطفى غلفان عنها هي:« قراءة إصلاحية تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وتقدير»[2].

تُظهر الآراء على اختلاف أصحابها في بعض الجزئيات أنّ جلّ النقود الموجّهة لعمل تمام حسان اتّجهت إلى مجال واحد هو النحو دون باقي المستويات، وذلك لأنّ معظم الأعمال التي جاءت في تلك الحقبة وما بعدها اتجهت إلى إصلاح النحو العربي.

[1]–فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط العربي اللساني الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص55.

[2]–مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار الورد الأردنية، الأردن، ط1، 2013، ص187.

الفصل الأول

المصطلح الصوتي والنحوي في الدرس التراثي

إنّ البحث في مجال المصطلح قضية قديمة بالممارسة حديثة المناهج والآليات؛ حيث تنبّه العلماء له وحرصوا على انتقاء المصطلحات المناسبة والخاصة بكلّ علم، ويرجع الفضل في استقلاليته بعلم قائم بذاته له أسسه وقواعده وضوابطه لعلم اللغة، وبخاصة اللغويات التطبيقية.

المبحث الأول: علم المصطلح: ماهيته وآلياته

مع الانفتاح الفكري والتطور السريع في المجالات المختلفة، والتبادل الاقتصادي والثقافي، توافدت مسمّيات جديدة ألزمت البحث اللغوي أن يُوجِد لها من كنوز لغته مصطلحات تعبّر عن المفاهيم الجديدة الوافدة معها، وناتج الاهتمام المتزايد بالمصطلح والمفاهيم في الدرس اللساني الحديث؛ أُسّس علم قائم بذاته له قوانينه وآلياته سمّي بالمصطلحية **Terminologie** أو علم المصطلح.

1.مفهوم المصطلح: المصطلح كأي لفظ له هويته التي تلازمه وهي ذات وجهين لغويّ واصطلاحيّ.

1.1. الدلالة اللغوية:

أ. **عند العرب:** ينتمي لفظ المصطلح أو الاصطلاح في المعاجم اللغوية إلى الجذر " صلح " ، التي تعني السلم والمصالحة جاء في لسان العرب:« صلح: "الصلح" ضدُّ الفساد يَصلَحُ ويصلُحُ صلاحًا وصَلوحًا (...)، وصلَحَ كصَلُح(...)، والصُّلحُ: تصالح القوم بينهم، والصلح السلم، وقد اصطلحوا واصَّالحوا وأصلحوا وتصالحوا..، معنىً واحد. »[1]، فيكون بذلك معنى الاصطلاح في اللغة الاتفاق.

[1]–ابن منظور، لسان العرب،، دار صادر، بيروت، مج2، د ط، د ت، ص516، مادة (ص، ل ، ح).

وفي السياق ذاته يقول الزبيدي (ت1205هـ):« يقال وقع الصُّلح بينهما صُلحٌ.(الصُّلح، بالضم): تصالح القوم بينهم.»[1] أي تواضعوا، ويضيف على قول ابن منظور: « الاصطلاح اتفاق مخصوصةٍ على أمر مخصوص؛ قاله الخفاجي»[2].

وبذلك يضيف معجم تاج العروس معنىً للفظ الاصطلاح كما هو متداول اليوم؛ وذلك راجع لعامل الزمن والذي يكسب الألفاظ دلالات جديدة؛ ذلك أنّ من شروط المصطلح اتفاق أهل التخصّص على وضع لفظ معيّن دالّ على مفهوم معين لمناسبة بينهما.

وفي المعاجم الحديثة لفظ الاصطلاح مأخوذ من التصالح، ورد في معجم الوسيط: «يقولون: اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا..، والاصطلاح مصدر اصطلح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص.»[3].

فالمصطلح أو الاصطلاح قديما وحديثا لفظ مشتقّ من الصلح والتصالح، والذي يعني السلم والاتفاق والمواضعة. أما من الناحية الصرفية فصيغة المصطلح مصدر ميمي للفعل اصطلح من مادة (ص ل ح)[4].

ومن الباحثين من يرى بأنّ كلا اللفظين (مصطلح واصطلاح) لم يردا في المعاجم الشهيرة مثل: اللسان والصحاح ومقاييس اللغة وغيرها حتى نهاية القرن الخامس الهجري، غير أنّ القاسمي يفنّد هذا الرأي–فحسبه– أنّ من يدقّق النظر في المتون التراثية يجدها قد اشتملت على لفظي مصطلح واصطلاح بوصفهما مترادفين، وأنّ من استعملها هم علماء الحديث في القرن السابع الهجري؛ فظهرت في مؤلفات عديدة نذكر منها: (الألفية في مصطلح الحديث) لزين الدين بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، وكتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ومن المؤَلّفات التي لا تنتمي إلى علم

---

[1]– السيد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، (1339هـ/1969م)، ص 247–250، مادة (ص، ل، ح).

[2]– المصدر نفسه، ص 562.

[3]– إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، (1425هـ/2004م)، ص 522.

[4]– محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، دط، دت، ص 7.

الحديث شهاب الدين أحمد بن يحي (ت 749هـ) في كتابه (التعريف بالمصطلح الشريف) والذي يحوي الألفاظ المستعملة في الكتابة الديوانية، أما في صنف الكتابة المعجمية التي أوردت كلاًّ من الاصطلاح والمصطلح بعدِهما مترادفين عبد الرزاق الكاشاني (ت حوالي 736هـ) في مؤلّفه (اصطلاحات الصوفية)، والتهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون[1].

ويؤيّد هذا الرأي يوسف وغليسي لأنّ ندرة استعمال لفظ المصطلح قديما لا تعني عدم تناوله «إنّ خلو المعجمات العربية من (المصطلح) لا يقوم دليلا على عدم استعماله...وإنّ التسليم بأنّ أسلافنا لم يستخدموا هذه الكلمة، هو استقراء ناقص...ولا بأس أن نحيل على مواضع جعلت من هذه الكلمة عنواناً للكتاب، منها كتاب (بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب) للشيخ محمد الزبيدي (ت 1205هـ)، الموقوف على علم الحديث»[2].غير أنّه رغم اشتمال بعض المؤلفات إلاّ أنّ وجودها لم يستقر من حيث الاستعمال إلاّ في العصر الحديث.

ب. عند الغربيين:

ترجع كلمة المصطلح في اللغات الأوروبية إلى الأصلين: اليوناني واللاتيني؛ ففي اللغة اليونانية نجد terma و termo، وفي اللغة اللاتينية termen و terminus؛ التي تدلّ على النهاية أو الطرف البعيد أو الهدف، كما استخدمت كلمة terminus على مدى قرون بمعنى حدُّ الحقل[3].

---

[1]– ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان،(بيروت–لبنان)،ط2، 2019، ص 300–301.

[2]–يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، (1429هـ/2008م)، ص 25–26.

[3]– ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص10.

وتنحدر من هذا المصطلح كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، « وهي الكلمات: term في الانجليزية والهولندية والدانمركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، وtermo أو term في الألمانية، terme في الفرنسية و términe في الإيطالية، termino في الاسبانية، وtermin في الروسية والبلغارية والرومانية والسلوفينية والتشيكية والبولندية..»[1]، وللكلمة وجهان من الاستخدام عام يدلّ على الحدّ الزمني أو المكاني، واستخدام متخصص يحيل على أيّ كلمة أو تركيب يعبّر عن مفهوم أو فكرة[2].

وللكلمة معانٍ متعددة حسب كل مجال تستعمل فيه فهي في حقل الرياضيات بمعنى الحدّ، وفي القانون المدني"الأجل"، وفي القاموس الاقتصادي بمعنى "الأجل المحدّد"[3]، وكل هذه المعاني تعود إلى الجذر اللّاتيني terminus.

2.1. الدلالة الاصطلاحية:

المصطلح والاصطلاح رغم اختلاف الصيغتين من الناحية اللغوية إلَّا أنّهما يردان مترادفين من حيث الاستعمال، وقد اتفق العلماء على المعنى العام للمصطلح رغم اختلاف تعبيراتهم عنه؛ فكلّما زادت ثقافة مجتمعٍ زاد وعيُ علمائه، وبالمقابل تظهر مفاهيم جديدة تشتمل على المزيد من الدقة والوضوح، وبالتّتبّع تُظهر مزيد من المصطلحات مما يتيح القول بأنّ ثراء اللغة عنوان لحضارة أهلها.

والمصطلح أو الاصطلاح في الأدبيات العربية هو:« عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول.»[4]، ليتبيّن أنّ أول شرط لوضع المصطلح هو الانتقال من معنى عام(معجمي) إلى معنى أكثر ضيقا (تخصّص)، وأقلُّ تجريدا ليدخل في لغة العلم.

---

[1]– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص22، و محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص9.

[2]–محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص10.

[3]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص 23.

[4]–علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ن، ص27.

يعرّفه التهانوي (ت1158هـ) بقوله:« الاصطلاح convention: العرف الخاصّ هو عبارة عن اتفاق القوم على تسمية شيءٍ باسم بعد نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم و الخصوص، أو مشاركتهما في أمرٍ، أو مشابهتهما في وصفٍ أو غيرها »[1]، يحدّد هذا التعريف أهم الشروط التي يجب مراعاتها لوضع المصطلح وهيّ:

-الاتفاق على معنى من المعاني العلمية.

-انتقال الدلالة من العامة (لغوية) إلى دلالة أخرى أكثر تحديدا.

-وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين المدلولين (القديم والجديد).

ومن المحدثين يعرفه القاسمي:« هو كلّ وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط)، أو من كلمات متعدّدة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محدّدًا وشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما»[2]؛ فيتحدّد المصطلح بناءً على ذلك بكونه يتّسم بالدلالة الضيّقة (المحدّدة) لتميِّزه عن باقي الكلمات في اللغة العامة، وبكونه يتألّف من الشكل الخارجي (وحدة لغوية) ومفهوم واضح غير قابل للتأويل، وفق تخصّص ما (علم).

أمّا عند الغرب فيقدّم محمود فهمي حجازي مفهوما للمصطلح فيقول:«الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، وهو تعبير خاصّ ضيّق في دلالته المتخصّصة، واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد، فيحدّد بذلك وضوحه الضروري»[3].

ويعرّف كذلك بأنّه:« عبارة كلمة أو تعبير له معنى محدّد في بعض الاستخدامات أو خاص بعلم أو فن أو مهنة أو موضوع.

---

[1]-محمد علي التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ، مج1، ط1، 1996، ص 212.

[2]-علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص303.

[3]-محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11-12.

Definition of term: a word or expression that has a precise meaning «in some uses or is peculiar to a science, art, profession, or subject.[1]

وصفوة القول من التعريفات السابقة أنّ المصطلح نتاج مواضعة فئة متخصّصة، في مجال محدّد؛ بحيث يوضع اللفظ بإزاء المفهوم، ويتّسم بأنه له ما يقابله في اللغات الأخرى، وترسم جلّ التعريفات حدود المصطلح (مكوناته)؛ وهي ثلاثة عناصر أساسية نجملها في المخطط التالي:

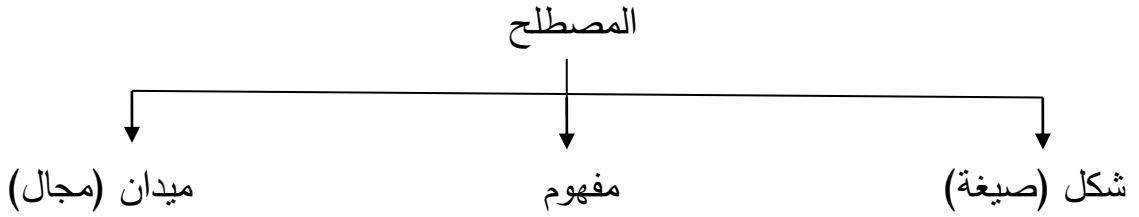

أ-**الشكل:** يمثّل الجانب المادي من المصطلح (الهيئة)، وفي أبسط تعاريفه: « اللفظ الذي يتمّ اختياره لحمل دلالة المفهوم الطارئ وضعا وترجمة»[2]، ويكون الشكل إمّا بسيطا (كلمة)، أو مركبا (عدّة كلمات)، ويحدّد مصطفى حيادرة سمات الشكل فيما يلي:[3]

-ألّا يتناقض في أحد وجوهه مع المفهوم الذي خصّص له.

-أن يكون مستساغا لدى الفئة المستخدمة

-ألّا يخرج عن الإطار العام الذي تسير وفقه الألفاظ الأخرى التي تنتمي إلى مجال الموضوع الذي يدخل فيه.

[1] https://www.merriam-webter.com/

[2] – مصطفى حيادرة ، مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد69، ديسمبر2005، ص 137.

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص 137.

ب-المفهوم: يقابل المفهوم في المصطلح المضمون أو المعنى، وهو على حدّ تعبير الكفوي:« الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها اللفظ أو لا»[1]، بمعنى أنّ المفهوم أسبق وجودا من المصطلح (اللفظ)،

ويشترط فيه أن يكون محدّدا واضح المعالم، ومن خصائصه:[2]

-التجريد: أي الانتقال من المحسوس إلى المعقول.

-التعميم: نعني به جمع خصائص مشتركة بين موضوعات مفهوم واحدٍ وسحبها عبر فئة لا متناهية من الموضوعات الممكنة المتشابهة.

-الأبعاد: له بُعدان نظري وتطبيقي يشير إلى موضوعات تطبيقية.

وبهذا يكون المفهوم بناءً عقليا تبلوَر نتيجة تراكم معرفي لجهود العلماء ونتاج أفكار وخبرات ساهم في بلورتها عامل الزمن.

ج-الميدان:يعبّر الميدان عن التخصّص أو المجال الذي ينتمي إلية المصطلح، ويمثّل: «مجال النشاط الذي يستخدم فيه، ويختلف مفهوم المصطلح الواحد باختلاف المجالات التي يستعمل فيها»[3]، ويختلف تبعًا لذلك استخدام المصطلح باختلاف المجالات.

بينما يري يوسف وغليسي أنّ المصطلح « علامة لغوية تقوم على ركنين لا سبيل لفصل دالّهما التعبيري عن مدلولهما المضموني، أحدهما: الشكل (forme)والآخر: التصور(concept) أو المفهوم (nation) يوحّدهما "التحديد" أو التعريف (définition)؛ أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني»[4].

---

[1]-أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعدّه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة،(بيروت-لبنان)، ط2،(1419هـ/1994م)، ص860.

[2]-ينظر: بوشعيب المناوري، إشكالية الانتقال من المفهوم إلى المصطلح، مقاليد، جامعة ورقلة، العدد 2، ديسمبر 2011، ص3.

[3]-عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول، العدد 3-4، سبتمبر 1987، مج7، ص 99.

[4]-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

وعليه فإنّ المفهوم يمثّل الصورة الذهنية أو التصوّر الذي يحتاج لهيئة تبيّنه وتحدّده ،والشكل يقابل لغة المفهوم أو اللفظ الذي يتمّ اختياره بدقّة، والتي تعطي له الانتشار والثبات في ميدان الخاص.

2.علم المصطلح:

1.2.مفهومه: هو فرع من فروع علم اللغة التطبيقي حديث النشأة، شأنه شأن العلوم التي تفرّعت عن اللسانيات، يُعرف بكونه:« الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات التي تعبّر عنها في اللغات الخاصّة»[1]، وهذا التعريف لا ينفي وجود علم المصطلح من قبل؛ فهو من حيث الممارسة موجود منذ نشأة العلوم، غير أنّه من حيث العلمية أي الأسس والقواعد حديث.

ويقول القاسمي في موضع آخر «هو علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها»[2]، فاختيار المصطلح يخضع لمعايير وشروط يحدّدها علم المصطلح ليتّصف بالدقة العلمية ويكتب له البقاء والثبات في حقل المعرفة.

ويعرّفه فهمي حجازي بقوله: «من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها»[3]، ومن حيث الاستقلالية علم المصطلح ليس كباقي العلوم؛ فهو ينهل من عديد العلوم كعلوم اللغة والمنطق، وعلم الحاسبات الالكترونية، وعلم الوجود وحقول التخصّص العلمي المختلفة.[4]

وهو يمثّل عند الغرب: «الكلمات أو التعبيرات الخاصة المستخدمة فيما يتعلّق بموضوع أو نشاط معيّن.

---

[1]–علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص11.

[2]–يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 11.

[3]–محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص16.

[4]–ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 11.

Special words or expressions used in relation to a paricular subject «or activity[1]

حاصل القول من التعريفات أنّ علم المصطلح رغم اتصافه بالعلمية إلَّا أنّ قوامه مختف التخصّصات العلمية كعلم الحاسوب، وعلم اللغة وعلم الوجود وغيرها من العلوم، كما يعُدّه الباحث يوسف وغليسي: «علما ينحدر من صلب علم المعاجم (علم المفردات) يضطلع بدراسة المصطلحات دراسة منهجية عامة، نظرية الطابع، معيارية السلوك»[2].

ويقسّم أهل الاختصاص علم المصطلح –كما يشير قول وغليسي –إلى شقين:[3]

*علم المصطلح العام: والذي يهتم بطبيعة المفاهيم وخصائصها وعلاقاتها، ونظمها ووصفها (التعريف والشرح)، وطبيعة المصطلحات ومكوناتها وعلاقاتها الممكنة.

*علم المصطلح الخاص: يتضمّن تلك القواعد بالمصطلحات في لغة مفردة مثل العربية أو الفرنسية أو الألمانية.

وتجدر الإشارة أن كلمة Terminologie قد تجاذبتها عدّة ترجمات من بينها علم المصطلح، المصطلحية، الاصطلاحية وغيرها، كما يميّز توفيق الزيدي بين مصطلحين هما: الاصطلاحية وهي ما يقابل المصطلح الأجنبي، Terminologie، والتي تُعنى بالجانب النظري، والمصطلحية la Terminographie والتي تتّجه صوب الجانب التطبيقي.[4]

2.2. نشأته وتطوّره: ارتبط علم المصطلح من حيث هو علم له أسسه وقوانينه باللغويات التطبيقية، إلاّ أنّ له امتدادا في القديم من حيث الممارسة العملية.

أ–**عند العرب:** عرف التراث العربي نشأة العلوم بعد نزول القرآن الكريم، وكان للمعجم حظّ وافر من الاهتمام؛ لأنّ غايته الحفاظ على اللغة وجمعها، وقوام المعاجم –كما هو معروف–

[1]-https://dictionnairy camridge.org/

[2]–يوسف وغليسي، إشكالية الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

[3]–ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 19–20.

[4]– ينظر: توفيق الزيدي، في علوم النقد الأدبي، تونس، 2000، 1997، ص 33.

المصطلحات والألفاظ، وبخاصة معاجم مصطلحات الحديث والمعاجم المتخصّصة؛ التي أسّست لفكر ورؤية مصطلحية عربية أصيلة –تطبيقا لا تنظيرا–، أثْرت التراث في عدّة مجالات معرفية، غير أنّ هذه الرؤى لم ترق إلى مستوى النظرية بالمعنى العلمي الحديث، من بين المعاجم "المخصّص" لابن سيده، ومعجم "التعريفات" للشريف الجرجاني، و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.

ولم تعرف المصطلحية التأسيس المنظّم إلاّ في السنوات الأخيرة من القرن العشرين؛ والتي برز فيها الفكر بعمق، بمبادئ ومناهج مكّنت من ضبط مجالها النظري والتطبيقي، على أساس علمي وطريقة منهجية، أمّا عن جذوره فيرى خليفة الميساوي: «أنّ جذور هذا العلم تعود إلى الفلسفة الإغريقية التي أثّرت في الفكر العالمي بما تركه من أفكار ومقولات تواصلت حتى عصر النهضة».[1]

ب–عند الغرب: تشير معظم الدراسات أنّ بواكير هذا العلم ظهرت مع معجم شلومان المصوّر للمصطلحات التقنية، والمكوّن من ستة عشر مجلدا بست لغات، وأنّ أهمّ ما يميّزه ترتيبه للمصطلحات وفق المفاهيم والعلاقات القائمة بينها.[2]

غير أنّ ميلاد علم المصطلح كان مع النمساوي "يوجين فوستر"(Wüster) أستاذ بجامعة فيينا؛ حيث شهد معه البحث المصطلحي منعطفا حاسما وذلك في كتابه "التوحيد الدولي للغات الهندسية" الصادر سنة 1930، وقد وجّه فوستر عنايته في بادئ الأمر للعمل المصطلحي وبخاصة الجانب النظري منه؛ عدّ المصطلح بمثابة الدواء الناجح لضمان التواصل بين أهل العلم، وظهرت أفكاره أكثر نضجا في أطروحته الموسومة ب"التقييس الدولي للغة التقنية" سنة 1931، لتكون أعماله قد مهدت لبزوغ نجم علم المصطلح.[3]

---

[1]–خليفة ميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1، (1434هـ/2013م)، ص37.

[2]–علي القاسمي، المصطلحية، ص 305.

[3]–ينظر: محمد على الزركان، الجهود اللغوية في علم المصطلح الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1978، ص458.

وفي سنة 1936 تشكّلت اللجنة التقنية للمصطلحات بأمر من الاتحاد السوفياتي، ضمن الاتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية (I.S.A)، وبعد الحرب العالمية الثانية حلّت محلّها لجنة جديدة تسمّى اللجنة التقنية (37) المتخصّصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي جزء من المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (I.S.O) التي اتخذت من جونيف مقرّا لها، وبالتعاون مع اليونسكو والحكومة النمساوية تم تأسيس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات (Info Term) سنة 1971؛ وقد بذلت هذه الأخيرة جهودا منذ

البدايةنحو إرساء شبكة دولية للمصطلحات تدعى (Terment)[1]، ومن أهداف هذا المركز الحثّ على تطوير البحوث العلمية المنصبّة حول علم المصطلحات، وبحث إمكانية التعاون بين بنوك المصطلحات وتسويقها آليا في بنوك المعلومات، والتي ذاع صيتها في المرحلة ما بين (1960-1976)؛ حيث شهد خلالها علم المصطلح تطوّرا كبيرا بفضل الإعلام الآلي.[2]

وتقسّم الباحثة ماريا تيريزا كابري تطوّر علم المصطلح إلى أربع مراحل:[3]

- **الأصول (1930-1960):** ظهرت مع أعمال فوستر واتّسمت بوضع الإطار المنهجي للعمل المصطلحي.
- **مرحلة الهيكلة** (1960-1975): تزامنت مع تطوّر الحاسوبيات الثقيلة وتقنيات التوثيق، لتنتشر في العمل المصطلحي وذلك بإعداد بنوك المعطيات، وكذا بناء أسس المصطلحية.
- **مرحلة التّشعّب من 1975 إلى 1985:** تميّت هذه المرحلة بتفعيل المشاريع اللغوية والتي ساهمت في إبراز مكانة المصطلحية، والدور الذي تؤديه في مسار تحديث وعصرنة اللغة والمجتمع الذي يستعملها بخاصة مع تطور الحاسوبيات الصغيرة.

---

[1]-ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص303.

[2]-المرجع نفسه، ص303.

[3]-ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوس، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص8-9.

- **مرحلة الآفاق الكبرى منذ 1985:** عرفت ظهور توجّهات جديدة وبخاصّة الآفاق التي فتحها التعاون الدولي بخلق شبكات دولية تجمع مختلف البلدان ذات الاهتمام بمشاكل مشتركة، وكذا تطوّر صناعة اللغة لتتّخذ المصطلحية لنفسها جزءا أساسيا.

وكغيره من العلوم انقسم علم المصطلح إلى علم المصطلح العام وعلم المصطلح الخاص؛ حيث «يتناول الأول طبيعة المفاهيم وخصائصها والعلاقات بينها، وتضمّ المفاهيم والشروح والتعريفات، وكذا طبيعة المصطلحات وعلاقاتها الممكنة(..)، ومعاجم المصطلحات والمداخل الفكرية ومداخل الكلمات، بينما يختصّ الثاني بالقواعد الخاصّة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل اللغة العربية أو الفرنسية.»[1]

3.آليات وضع المصطلح:

المصطلح لغة التفكير العلمي والتّواصل بين المتخصّصين، ولذلك حرص الباحثون في مجال المصطلحية على أن يضعوا له مجموعة الضوابط التي تنظّم عملية وضعه.

1.3.شروط وضع المصطلح: حدّد القاسمي مجموعة من الشروط التي تنظّم العمل المصطلحي تتمثّل في:[2]

- ✓ استقراء وإحياء التراث العربي خاصّة ما استعمل منه أو لِما استقرّ منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.
- ✓ استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الحديثة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتولد بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت.
- ✓ تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

[1]–محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 62–63.

[2]–علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص107–112.

- ✓ تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة، ومراعاة اتفاق مدلول المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.
- ✓ مراعاة ما اتفق المختصّون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصّة بهم معرّبة كانت أو مترجمة.
- ✓ التعريب عند الحاجة وبخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللّاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات.

يشير القاسمي إلى نقطة مهمة لا يجوز إغفالها ألا وهي العودة للتراث؛ لأنّ التراث العربي ثري بالمصطلحات العلمية التي يمكن استثمارها في بعض العلوم، وصالحة لكلّ زمان شرط أن تفي بالغرض.

ويضيف جميل الملائكة بعض الشروط كذلك نذكر منها:[1]

- يجب النظر إلى المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي، ففهم المدلول العلمي للمصطلح يشمل عملية اختيار المصطلح العربي المناسب له.
- تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.
- الاحتراز من استعمال عدّة مصطلحات لمعنى واحد، فهذا أيضا يؤدي إلى التعقيد واللبس.
- لا يُتّخذ المصطلح من ألفاظ لغوية شائعة الدلالة والاستعمال، فإنّ اختيار المصطلح العلمي من اللفظ الشائع يجعل معناه العلمي الدقيق عرضة للالتباس بمعناه الشائع المتداول.
- يفضّل اتخاذ مصطلح عربي على المصطلح المعرّب أو الأجنبي؛ لأنّ المصطلح العربي أدعى للفهم والاستيعاب من المعرّب والأجنبي.

[1]–جميل الملائكة، في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد24، 1985، ص36–39.

- يفضّل تجنّب استعمال النافر الغريب من الألفاظ.
- لا يُلجأ إلى النحت إلاّ إذا دعت إليه ضرورة ملزمة، فالنحت كثيرا ما يؤدي إلى مصطلح معقد غير مأنوس لا تألفه الأذن العربية.

2.3.صياغة المصطلح:

يعتمد الباحث في هذا مجال على العديد الآليات والطرائق المنهجية لوضع المصطلح العلمي، وبخاصة في ظلّ ما تشهده الساحة العلمية من تدفّق هائل للمصطلحات التي اضطرّت المختصّين لمواكبتها، واستيعابها بما يمتلكون من وسائل وخبرات، ويُقرّ صاحب التهذيب في أصول التعريب أنّ السبيل لذلك خمس وجهات مرتبة كالآتي:«الترجمة أولا، فإذا لم يوجد للفظ الأعجمي مقابل عربي فالاشتقاق ثانيا، فيُشتق من كلمة عربية تؤدي معنى المسمّى، فإذا عجز المجاز ثالثا، فيجوز للفظ مجازا بعلاقة في المعنى بين المسمى والمجاز، فإذا حصل العجز ينحت للفظ مركب من كلمتين تؤدي معناها مدلول الشيء المسمى، فإذا حصل العجز يعرّب اللفظ تعريبا مطابقا لقواعد اللغة ولأصول أقيستها وأوزانها ونطق حروفها حتى يشبه اللفظ العربي الفصيح»[1].

أولا–الترجمة: الترجمة في اللغة تعني تفسير لغة بلغة أخرى، يقول الجوهري:« تَرْجَمَ كلامه: إذا فسّره بلسان آخر ومنه التُرجُمان، والجمع التراجم»[2]، وقد استعملت كمصطلح أدبي للدلالة على سيرة الكاتب، ولهذا سُمّيّت الكتب التي تعنى بسير الأدباء بالتراجم، أمّا الآن فتعني « نقل كلام من لغة إلى أخرى، مفردات أو نصوصا أو قد تكون كتابا كاملا (..)، أو هي إعطاء الكلمة الأجنبية مقابلها العربي الموضوع من قبل»[3].

وهي من أهمّ الوسائل التي تسهم في تطور الرصيد المصطلحي ونموّه، وعمادها «ترجمة المتصورات والمفاهيم لا على ترجمة الدلالات والتسميات؛ فهي نقل للمتصور في ثوب لغوي

---

[1]–أحمد عيسى، التهذيب في أصول التعريب،(1343هـ–1923م)، ص123.

[2]–الجوهري، الصحاح، ص1928. مادة (ر، ج، م)

[3]–ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، 2008، ص17.

جديد للتعبير عن مفهوم في لباس مصطلحي جديد، مقيّد بالعقل العلمي، ومتّصل بالتواصل المعرفي بين أصحاب الاختصاص»[1].

وتتمّ عملية الترجمة على مراحل أجملها الميساوي فيما يلي: [2]

- **مرحلة تحديد المتصور**:تقوم على ترجمة التصوّرات ثمّ صياغتها في مفاهيم ومصطلحات داخل اللغة الهدف، وتتطلّب هذه العملية معرفة بالأطر الابستمولوجية التي وجد فيها المصطلح في بيئته الأصلية، ثمّ كيف سيولد في بيئته الجديدة بعد الترجمة.
- **مرحلة ضبط المفهوم**: يتمّ عن طريق التعادل المفهومي في اللغتين الأصل والهدف، ويتمّ في هذه المرحلة تحليل المفهوم، وضبط سماته المفهومية بدقة حتى يتمكّن المترجم من الإلمام بها قبل ترجمتها.
- **مرحلة ترجمة المصطلح**: نجاح هذه المرحلة مرهون بما يتمّ في المرحلتين السابقتين، وما توصلت إليه من نتائج تكمن في ضبط المتصور، وتحديد المفهوم وفهم العلاقات الرابطة بينهما في اللغة الأصل ثمّ ترجمتها إلى اللغة الهدف وما يعنينا في هذا الصدد هو "ترجمة المصطلح" بوصفها صورة من صور النشاط الترجمي التي حظيت باحتفاء عديد الباحثين في الوقت الحاضر.

ويقصد بها في الثقافة العربية « نقل للمصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي ».[3]

ولتكون الترجمة مستحسنة وجيّدة لا مناص من توفر جملة من الضوابط؛ فلزاما على المترجم أن يكون عارفا باللغة المصدر واللغة الهدف معا، وكذلك وجوب ربط المصطلح بالبنية الثقافية التي ظهر فيها.

---

[1]–خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 76.

[2]–ينظر: المرجع نفسه، ص77.

[3]–يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص 105.

ومن الشروط الواجب توافرها في المترجم كذلك أن يكون عارفا بخصوصيات المصطلحات والمفاهيم في مجال اختصاصه ومجالات استعمالها، حيث إذ أراد وضع مصطلح لمفهوم استحدثه فإنّه يفعل ذلك بفضل تمكّنه من لغته وطاقته العلمية، فيحسن استغلاله في إعادة إنتاج مصطلحات ملائمة ومتطابقة مع المفهوم الذي أسند إليه في الخطاب الأصلي.[1]

أمّا مصادر الترجمة فيحصرها ممدوح خسارة في: المعجمات العربية العامة وهي أغنى الينابيع بما تحويه بين دفّتيها من مفردات يحتاجها المترجم، وبخاصة فيما يتعلّق بترجمة المعاني العامة، أمّا المصدر الثاني فهو كتب اللغة أو ما يسمّى اليوم بمعاجم الموضوعات المقسّمة وفق الحقول الدلالية (المعاني)، وكذلك كتب التراث العلمي، وبخاصة كتب الطبّ والفلاحة وغيرها، وأخيرا قد يلجأ المترجم إلى اللهجات العامية وتحديدا في التعريب.[2]

ثانيا-الاشتقاق (التوليد):من أكثر الآليات المعتمدة في توليد المصطلح، وهو في اللغة « الأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه»[3]، كما يعني الاشتقاق صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف.[4]

أما من الوجهة الاصطلاحية فتعني اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه (حروف ذلك) الأصل[5].

وهو كذلك توليد كلمة من كلمة أخرى مع تناسب بين المولّد والمولد منه في اللفظ والمعنى بحسب قوانين الصرف.[6]

---

[1]-ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 87-88.

[2]-ينظر: ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص 17-22.

[3]-إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، ص1530. مادة (ش، ق، ق)

[4]-إيميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط1، 1982، ص 187.

[5]-علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 417.

[6]-المرجع نفسه، ص417.

فالاشتقاق – إذن– نزع لفظة من أخرى شرط أن يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى معا، ويقسمه علماء اللغة إلى اشتقاق صغير وكبير وأكبر.

أ–الاشتقاق الصغير: يعرفه ابن جني بقوله:«ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنّك تأخذ معنى السلامة في تصرفه، نحو: سَلِم، وسَلُم، وسالم، وسلمان..، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوّلته»[1].

ويشترط حلمي خليل لصحته توافر ثلاثة عناصر أساسية:[2]

*الاشتراك في عدد الحروف وهو في العربية ثلاثة حروف غالبا.

*أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ.

*أن تكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من الدلالة ولو على تقدير الأصل.

ب–الاشتقاق الأكبر: هو أن:« تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا؛ تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل»[3]، أي أنّ الألفاظ يكون بعضها مأخوذا من بعض مع الاتفاق في المعنى واللفظ، رغم الاختلاف في ترتيب الحروف في اللفظ.

ج–الاشتقاق الكبّار: وهو أن يُأخذ لفظٌ مركبٌ من بعض الحروف عبارةً ما، وكثير من العلماء يسمونه النحت.

وما يعنينا من هذه الأنواع هو الاشتقاق الأصغر؛ الذي يصفه القاسمي بالأكثر إنتاجية، وهو المعوّل عليه لاستيعاب المسميات الجديدة؛ ذلك أنّ عملية الإنتاج تقوم على أحادية المصطلح والمفهوم وكذا بعدِّه يعتمد على القياس، وهو وسيلة من وسائل نمو اللغة وتوسّعها واطرادها؛ ذلك أنّ تكوين مصطلحات جديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة يكون عن طريق

---

[1]–ابن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، مج2، ط2، 1952،ص133.

[2]–حلمي خليل، المولد في اللغة العربية، ص78.

[3]–ابن جني، الخصائص، ج2، ص134–135.

القياس على الصيغ الصرفية التي عرفتها اللغة العربية، وقد نبّه الباحث ممدوح خسارة لضرورة توسيع مجال القياس في توليد الألفاظ والمصطلحات.

هذا ويرجع علي القاسمي الاشتقاق إلى نمطين إمّا قياسي (الاشتقاق الأصغر)، وإمّا سماعي (الكبير والأكبر)، ومن أمثلة القياسي: استخدام صيغة فِعالة للدلالة على حرفة (نجارة، حدادة)، وصيغة مِفعل للدلالة على الأدوات (مشرط، مبرد،)، صيغة مِفعال (محرار)، المصدر الصناعي للدلالة على الاتجاهات والمذاهب (مسؤولية، محسوبية، جمهورية)، وغيرها من الأوزان.[1]

ثالثا–التعريب: يقصد بالتعريب « نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية، وتسميه العرب معرّبا أو مُعربا، ويقال فيه: عرّبته العرب وأعربته»[2]، ويحصي على القاسمي لكلمة التعريب في الميدان الاصطلاحي معانيّ عدّة حصرها في أربعة هي:[3]

*التعريب هو نقل لفظ (معناه) من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية كما هو دون إحداث أي تغيير فيه (الدخيل)، أو مع إحداث بعض التغيير انسجاما مع النظامين الصوتي والصرفي للغة العربية (المعرّب).

*هو نقل معنى نصٍّ من لغة أجنبية إلى العربية.

*التعريب هو استخدام اللغة العربية في الإدارة أو التدريس أو كليهما.

*التعريب هو جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان كلّها، ويعدّ هذا الأمر أنجع سبيل إلى تحقيق النهضة والتنمية المنشودين.

مما سبق يمكن القول إنّ اللفظ المعرّب أو المقترض إن صحّ القول يخضع لشيء من التغيير عندما ينتقل من لغته الأصل إلى اللغة العربية، ويصبح جزءا من ثروتها اللفظية،

[1]–ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 438–441.

[2]–محمد حسين عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة،(1411هـ–1990م)، ص 47.

[3]–علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص468.

ويحدّد ممدوح خسارة جملة من الضوابط التي يجب مراعاتها عند التعريب نذكر منها:[1]

-خلو الاسم المعرّب من أيّ حرف أو صوت غير عربي، كحرف گ أو پ، أو ژ...

-التزام البنية الصوتية للكلمة العربية كما أقرّها اللغويون وهي: ألاّ يزيد عدد أحرف الاسم المعرب على ثمانية أحرف، وجوب ائتلاف هذه الأحرف، ووجوب خلوّها من التقاء الساكنين، وكذا منع بدئها بساكن.

-اشتراط الإيقاع الصرفي للاسم المعرّب، وتجاوز اشتراط مطابقته الوزن العربي، لأنّ الأسماء الأعجمية لا توزن أصلا [أي على الميزان الصرفي العربي]، وما نعنيه بالإيقاع الصرفي العربي هو تتابع حركات الاسم المعرّب وسكناته وحروف المدّ فيه، وفق نظائر لها في العربية.

وللتعريب قواعد حدّدتها المجامع العربية ينبغي مراعاتها عند تعريب اللفظ الأجنبي، أهمّها:[2]

1-ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية. فإذا وجدت طريقتان لنطق الكلمة الواحدة نختار الأيسر.

2-التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا. وقد يشمل هذا التغيير أصوات الكلمة أو صيغتها أو كليهما.

3-اعتبار المصطلح عربيا يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقة الصيغة العربية.

4-تصويب الكلمات العربية التي حرّفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

5-ضبط المصطلحات عامّة، والمعرّب منها خاصة، بالشكل حرصا على صحة نطقها ودقّة أدائها.

---

[1]-ينظر: ممدوح خسارة ، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص199.

[2]-ينظر : علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 459.

6-تكون النسبة إلى الكلمات الدخيلة في صيغتها الاسمية الأساسية، ولا يجوز الجمع بين اللاحقة الدالة على الصفة في اللغات الأوربية ولاحقة ياء النسب العربية، إلاّ عند وجود مبرّر لذلك.

ومما لا شكّ فيه أنّ التعريب قد حظي بأهمية كبيرة في وضع كثير من المصطلحات، وفي تسمية المفهومات؛ لكونه يحافظ على نقاء اللغة العربية، ويراعي أنساقها وقواعدها؛ وذلك بحرصه على تطويع اللفظ الأجنبي ليساير خصوصيات هذه اللغة، ويقرّ يوسف وغليسي أنّ التعريب اليوم أصبح موضة لغوية لدى العديد من الكتّاب؛ حيث يوحي بانتسابهم إلى الثقافة الأجنبية، وبالتالي تحتّم عليهم توثيق كتاباتهم بما استطاعوا من ألفاظ دخيلة لا تقتضيها دواعٍ معرفية في أغلب الأحوال[1]، وفي هذا نوع من التبعية أو طمس للهوية؛ إذْ يفترض أن تكون اللغة مرآة المجتمع الناطق بها، وناقلة لمختلف الثقافات فمتى انساق الكاتب وراء هذه الموضة فقدت كتاباته عنصر الهوية.

رابعا-النحت: في اللغة البريُ والقشر« النشر والقشر، ونحت النجار الخشب، ونحت الجبل ينحته، قطعه، نحته ينْحِته بالكسر نحتًا أي براه»[2]، وفي الوسيط « والشيء نحتًا قشره وبراه، والكلمة أخذها وركّبها من كلمتين أو كلمات يقال بسمل إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم»[3].

أما من الوجهة الاصطلاحية فالنحت قديما يتمثّل في أنّ:« العرب تنحت من كلمتين أو ثلاث كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار، كقولهم: رجل عبشمي نسبة إلى عبد شمس.»[4]، وهو سماعيّ لا قياسي سمع عن العرب.

فالنحت إذن هو نظم كلمة من كلمتين أو أكثر بهدف الاختزال والاختصار شرطه أن يتوافق المنحوت والمنحوت منه في اللفظ والمعنى.

---

[1]-ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 200.

[2]-ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص67. مادة (ن، ح، ت)

[3]-إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، ص945.

[4]-الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص253.

ولقد ظلت قضية النحت مثار جدلٍ يرفضه البعض ويجيزه البعض، ليجعل منه عاملا مساعدا في سدّ ثغرات اللغة العربية، فهو مجرّد أداة اختصار على حدّ قول ممدوح خسارة الذي يرى أنّ هذه الآلية لا تتعدّى كونها أداة اختصار، واختزال –حسبه– هذا لا يتنافى مع خصائص اللغة العربية والتي تتمّ بالإبانة والإفصاح[1].

والنحت أربعة أنواع هي:

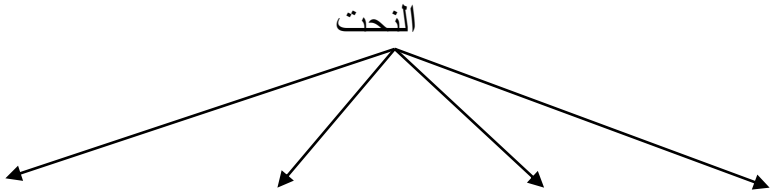

فأمّا الفعلي؛ فتتمّ صياغته من فعل رباعي على وزن فَعْلَلَ نحو (بسمل)، والاسميّ نحو: حَبْرَنان من حبّ الرمان، وأمّا النحت النسبي من علم مركب إضافي أو مزجي مثل: عَبْقَسيّ من عبد القيس، وحضرمي من حضرموت، والنحت الوصفي كقولك: صِلْمَد من الصلد والدم.[2]

وقد أجاز مجمع اللغة العربية النحت للضرورة يقول وغليسي:« النحت ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كلّ الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيّته، ومن ثمّ يجوز أن ينحت من كلّ كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون الوصف منه بإضافة ياء

[1]–ينظر: ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات العربية، ص193.

[2]–المرجع نفسه، ص193 .

النسب، وإن كان فعلا كان على وزن (فَعْلَلَ أو تَفَعْلَلَ) إلّا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة»[1].

ويضرب لذلك ممدوح خسارة نماذج عديدة لمحدثين استخدموا النحت وبخاصة في العلوم، من بينهم "صلاح الدين الكواكبي"؛ الذي أوجد في النحت حلًّا لمعضلة المصطلحات العلمية الوافدة من الغرب، وممّا نحته: "خلمهة": من تحليل خلّي من (خل وإماهة)، حمضئيل: حامض كحول من (حمض ومائيل)، حَمْضئيد: حامض الدهيد من (حمض وغوليد).[2]

وللأهمية التي حظي بها النحت كوسيلة من وسائل وضع المصطلحات، والالتفات إليه من قبل المحدثين حدّد الباحثون جملة من الضوابط التي من شأنها أن تسهم في توجيه هذه الآلية، يجملها خسارة في:[3]

- ❖ يُؤخذ الحرفان الأوّلان من الكلمة الأولى والحرفان الأوّلان من الكلمة الثانية، وإذا كان الحرف الثاني في أيٍّ منهما معتلا تجوز إلى الحرف الثالث نحو: عبشمس من عبد شمس، وعبقيس من عبد القيس.
- ❖ تسقط همزة الوصل عند النحت، مثل: مُرقسي من امرئ القيس.
- ❖ تسقط ألف التعريف عند النحت نحو: عَبد ري من عبد الدار.
- ❖ قد يؤخذ ثلاثة أحرف من الكلمة الأولى وحرف من الثانية: تَيْمَليّ من تيم الله.
- ❖ المعوّل عليه في النحت هو حروف التركيب الأصلية، ولذا فإنّ الضمائر والحروف الزائدة المتّصلة بكلمات التركيب تسقط عند النحت مثل: حَسْبَل من حسبي الله.
- ❖ قد لا يؤخذ من بعض كلمات أيّ حرف كما في (حَوْلَق) من قولهم: لا حول ولا قوة إلّا بالله، فلم يؤخذ من لفظ الجلالة أيّ حرف.

---

[1]–يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص92.

[2]–ينظر: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص112.

[3]–المرجع نفسه، ص113.

❖ قد تُبقى حروف الكلمين كلّها وتتغيّر فيها الحركات والسكنات فقط، مثل: شَقْطَبَ من شَقَّ حَطَب.

ويضيف كلّ من القاسمي ووغليسي وسيلة أخرى لا تقلّ أهمية عن الوسائل المذكورة ألا وهي الإحياء؛ ويقصد به إعادة بعث اللفظ القديم واستعماله بمعنى علمي يضاهيه، وبذلك نكون بصدد « مجابهة الحاضر باللجوء إلى الماضي للتعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة»[1]. شرط أن يكون هذا الاستخدام بما يتناسب والمستجدّات الحضارية في غير إفراط.

المبحث الثاني: المصطلح الصوتي في الدراسات التراثية

يتبوأ الدرس الصوتي المرتبة الأولى في دراسة أي لغة؛ إذ هو اللبنة الأولى للبناء اللغوي، وقد اهتمّ علماؤنا القدماء بالمباحث الصوتية، وجهودهم فيها تَنِمّ عن فكرٍ مبكّر دقيق لطبيعة الصوت اللغوي؛ حيث أبدعوا في دراسة أصوات لغتهم وصفا دقيقا بداية من الخليل وتلميذه سيبويه وصولا إلى علماء القراءات والتجويد.

ويمكن تقسيم الدراسات الصوتية التراثية إلى شقين:

1-البحث الصوتي في الدراسات اللغوية:

لا يختلف اثنان في أنّ الشرارة الأولى للدراسات الصوتية انطلقت مع علماء اللغة وبالتحديد مع أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ)؛ فقد وضع علامات في نهاية الكلمة لتحديد كيفية نطقها غايته في ذلك حماية اللغة وتسهيلها وبخاصة كلمات القرآن الكريم،وقد ورد نصّه في متون عديدة، وهو يملي على كاتبه؛ حيث يقول:« إذا رأيتني فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة أعلاه، وإذا ضممت فمي فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا اتبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل النقطة نقطتين»[2].

---

[1]-يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص85.

[2]-خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، (إربد-الأردن)، ط3،(1422هـ/2001م)،ص43.

فالمتأمل لكلام الدؤلي يدرك أنّه تنبّه للدور الذي تؤدّيه الشفتان في تحديد نطق العلامة الإعرابية؛ فيكون بذلك قد اتّكأ على الجانب الفزيولوجي للظاهرة الصوتية راسما بذلك العلامة الإعرابية، ومُحدّدا موقعها، كما أنّه أسهم بشكل كبير في ربط مستويين من اللغة (الصوت والنحو).

غير أنّ الدراسة الصوتية الفعلية قد بدأت مع الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)، وله يعود فضل السبق في دراسة الأصوات العربية من خلال معجمه (العين)؛ الذي بناه على أساس صوتي وتكون دراسته فريدة من نوعها لم يسبقه إليها لا العرب ولا العجم. يقول عنه المخزومي:« فالخليل لم يتناول اللغة بالدرس من قمة الهرم، ولكنّه تناولها من القاعدة، فبدأ الدرس اللغوي بما يجب أن يبدأ به، بدأه بدراسة الأصوات (الحروف) التي تتألف منها مفردات اللغة،ليعرف مواقع تلك الأصوات من جهاز النطق، ويقف على خصائصها، وما يترتّب عن تآلفها وتجاورها، واستطاع بذلك أن يفسّر ظواهر لغوية لم تكن لتفهم بدون فهم سابق لطبيعة الحروف وتفاعلها بتجاورها وتمازجها»[1].

لقد تمتّع الخليل برؤية علمية متميّزة جعلته يعيد النظر في ترتيب الأصوات العربية؛ الذي ظلّ ردها طويلا من الزمن مبنيًّا على أساس هجائي؛ وفق ترتيب صوتي من أقصى الحلق إلى الشفتين، ثمّ وزّعها على مجموعات تُكوّن كلّ مجموعة أصواتا متقاربة من حيث الصفات والمخرج، وله فضل السبق في وضع مصطلحات لا تزال تستخدم لحدّ الآن، مثالها: الأسلية والتي تضمّ الصاد والسين والزاي، وسمّيت بذلك لأنّ مبدأها أسلة اللسان.[2]

ويمكن أن نلخص أبرز نشاطاته في النقاط التالية:

-**وضع رموز للحركات الإعرابية:** فالفتحة وضع لها رمزًا ألفًا صغيرة فوق الحرف، والكسرة وضع لها رمزا هو ياء صغيرة تحت الحرف، والضمة وضع لها رمزا هو واو صغيرة بين

[1]-مهدي المخزومي، الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989، ص35.

[2]-الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج1،(د ب)، 2008، ص 58.

يدي الحرف، ثمّ طوّر هذه العلامات إلى العلامات التي بين أيدينا وهي: الفتحة(–)، والضمة(ـُ)، والكسرة (ـِ) وذلك للتفريق بينها وبين نقط الإعجام.[1]

-**تقسيم الأصوات:** حيث قسم الأصوات إلى حروف وحركات، وقسم الحروف إلى صحاح وحروف علّة يقول في ذلك:« في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون صحاحا لها أحياز ومدارج، وأربعة هوائية وهي: الياء والواو والألف اللينة والهمزة لأنّها هاوية في الهواء لا يتعلق بها شيء»[2].

-**وضع أبجدية جديدة لترتيب المعجم:** التي تعرف بالأبجدية الصوتية تقوم على ترتيب المادة اللغوية حسب مخارج الأصوات بدءًا بالأعمق في جهاز التصويت وصولا إلى مخرج الشفتين، مصطلحا عليها بصفاتها؛ يقول:« العين والحاء والخاء والغين حلقية نسبة إلى الحلق، والقاف والكاف لهوية نسبة إلى اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية لأنّ مبدأها شجر الفم أي مفرجه، والصاد والسين والزاي أسلية لأنّ مبدأها أسلة اللسان، والطاء والذال والثاء لثوية مبدأها من اللثة، والراء واللاّم والنون ذلقية مبدأها ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفوية لأنّ مبدأها من الشفة، والياء والواو والألف والهمزة هوائية نسبة إلى الهواء في مجراه»[3]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليل استعمل مصطلح الحرف للدلالة على إرادة الصوت.

ندرك من خلال عمل الخليل أنّه كان على دراية بأهمية أعضاء النطق من الجوف إلى اللسان في عملية إنتاج الصوت وإخراجه. ويكون بذلك قد قدّم صرحا معبّدا لمن جاء بعده ليهتدي إلى المجال الصوتي، حيث استطاع من خلال معجمه حصر جميع أصوات اللغة وتحديد مخارجها وتصنيفها وكذا وصفها وصفا دقيقا.

وعلى خطاه سار تلميذه سيبويه (ت 180هـ) الذي ترك هو الآخر بصمته في الدرس الصوتي العربي بشكل ملفت؛ حيث تناول بالدراسة أصوات اللغة في سياق حديثه عن

---

[1]–ينظر: حسام بهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005، ص107.

[2]– الفراهيدي، العين، ج1، ص57.

[3]–المصدر نفسه، ج1، ص 58.

الإدغام، لأنّ الظواهر التي تنطوي تحته كالإعلال والإبدال والقلب وغيرها تؤثر بشكل كبير في صيغة الكلمة العربية؛ هذا وإن دلّ على شيء فهو يدلّ على إدراك ووعي بأهمية المستوى الصوتي كمقدمة لدراسة اللغة، وقد خالف أستاذه الخليل في ترتيبه الصوتي حيث بدأ بالهمزة بدل العين ورأى بأنّها أدخل مخرجا فجاءت الأبجدية الصوتية مرتبة كالآتي:«الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والخاء، والعين، والغين، والجيم، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللاّم، والرّاء، والنون، والطاء، والدّال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو».[1]

قسم مخارج الحروف إلى ستة عشر مخرجاً موزعة على أربعة مخارج عامة نجلمها على النحو الآتي:

- **مخرج الحلق**: يقسمه إلى ثلاثة مخارج فرعية تتوزع فيها الحروف:[2]

-أقصى الحلق: يخرج منه ثلاثة حروف هي: الهمزة والهاء والألف

-وسط الحلق: يخرج منه حرفان هما: العين والحاء

-أدنى الحلق: ويخرج منه حرفان هما: الغين والخاء، ويمكن توضيح توزيع الحروف في هذا المخرج على وفق المخطط الآتي:[3]

[1]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ج4، ط2،(1402هـ/1982م)، ص431.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص433.

[3]-أحمد بن ممدوح الشرقاوي، مخارج الحروف وصفاتها دراسة منهجية علمية في بيان مخارج الحروف العربية، www.alukah.net، ص12.

الشكل (1) توزيع الحروف في مخرج الحلق

- **مخرج اللسان**:يقسم إلى أربعة مواضع هي:[1]

-أقصى اللسان: وفيه مخرجان لحرفي القاف والكاف.

-وسط اللسان: يخرج منه ثلاثة حروف هي: الجيم والشين والياء

-حافة اللسان: وبه مخرج لحرف الضاد

-طرف اللسان: وبه خمسة مخارج فرعية لأحدَ عشر حرفًا هي: النون، والراء، والطاء، والدال، والتاء، والزاي، والسين، والصاد، والظاء، والذال، والتاء.

ويمكن توضيح توزيع الحروف على هذا المخرج وفق المخطّط التالي:[2]

[1]-ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

[2]-أحمد بن ممدوح الشرقاوي، مخارج الحروف وصفاتها، ص18.

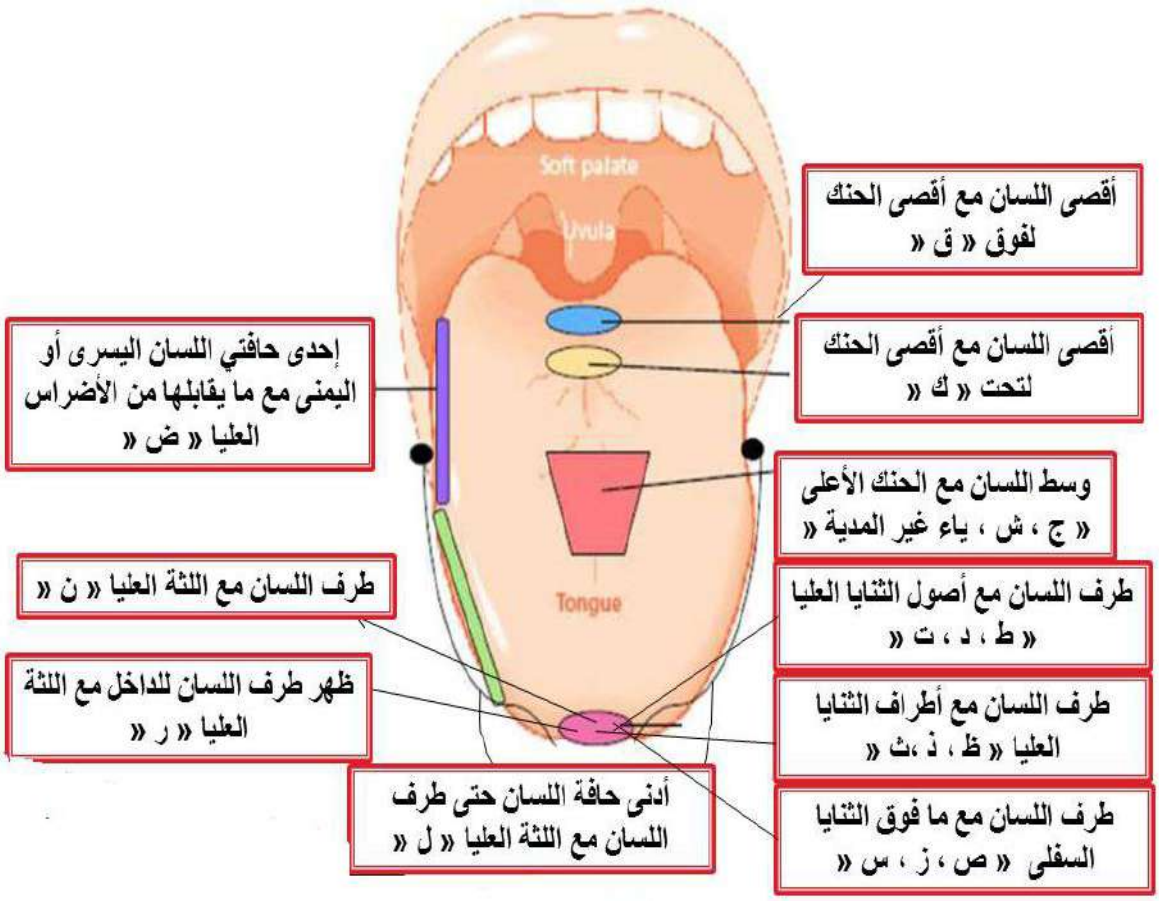

الشكل (2) توزيع الحروف في مخرج اللسان

- **مخرج الشفتين:** ويخرج منه أربعة حروف هي: الفاء، والباء، والميم، والواو.[1]

تتوزّع هذه الحروف في المخرج وفق المخطط الآتي:[2]

[1]–سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

[2]–أحمد بن ممدوح الشرقاوي، مخارج الحروف وصفاتها، ص19.

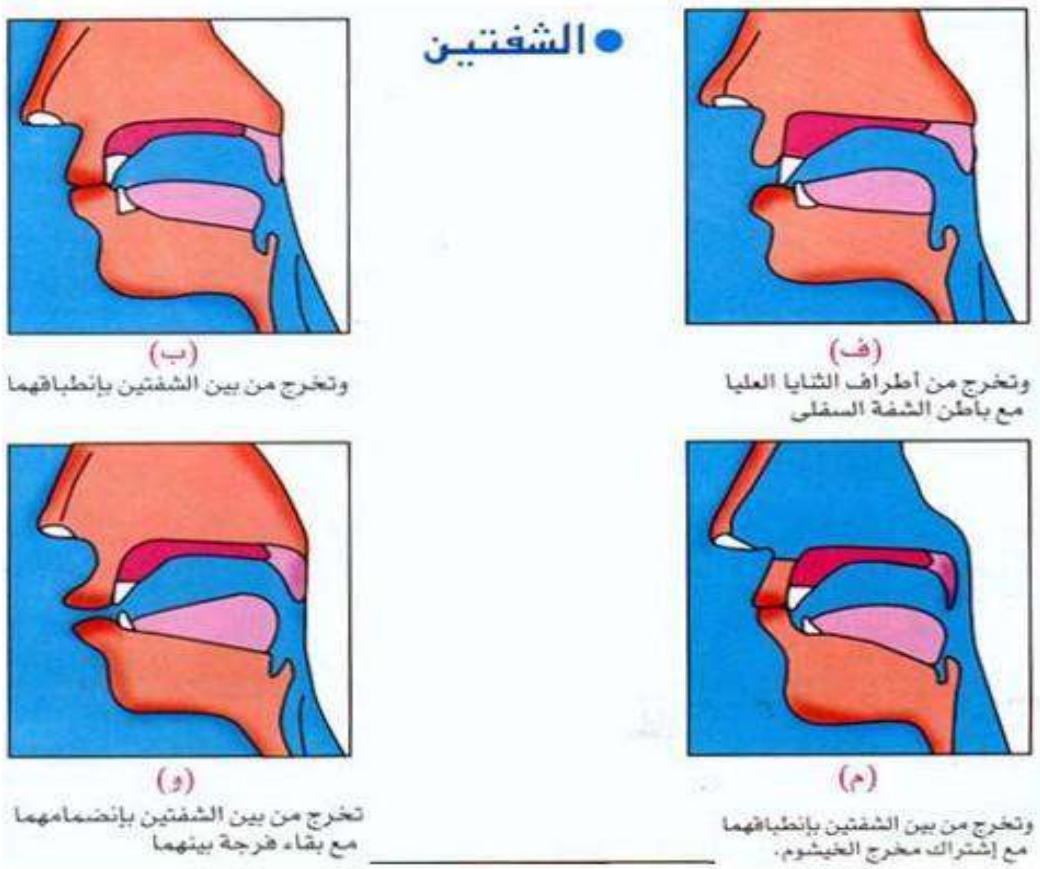

الشكل (3) توزيع الحروف في مخرج الشفتين

- **مخرج الخياشيم:** ويخرج منه صوت واحد هو: النون الخفيفة.[1]

ويمكن توضيح المخارج مجتمعة في المخطط التالي:[2]

[1]–سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

[2]–أحمد بن ممدوح الشرقاوي، مخارج الحروف وصفاتها، ص20.

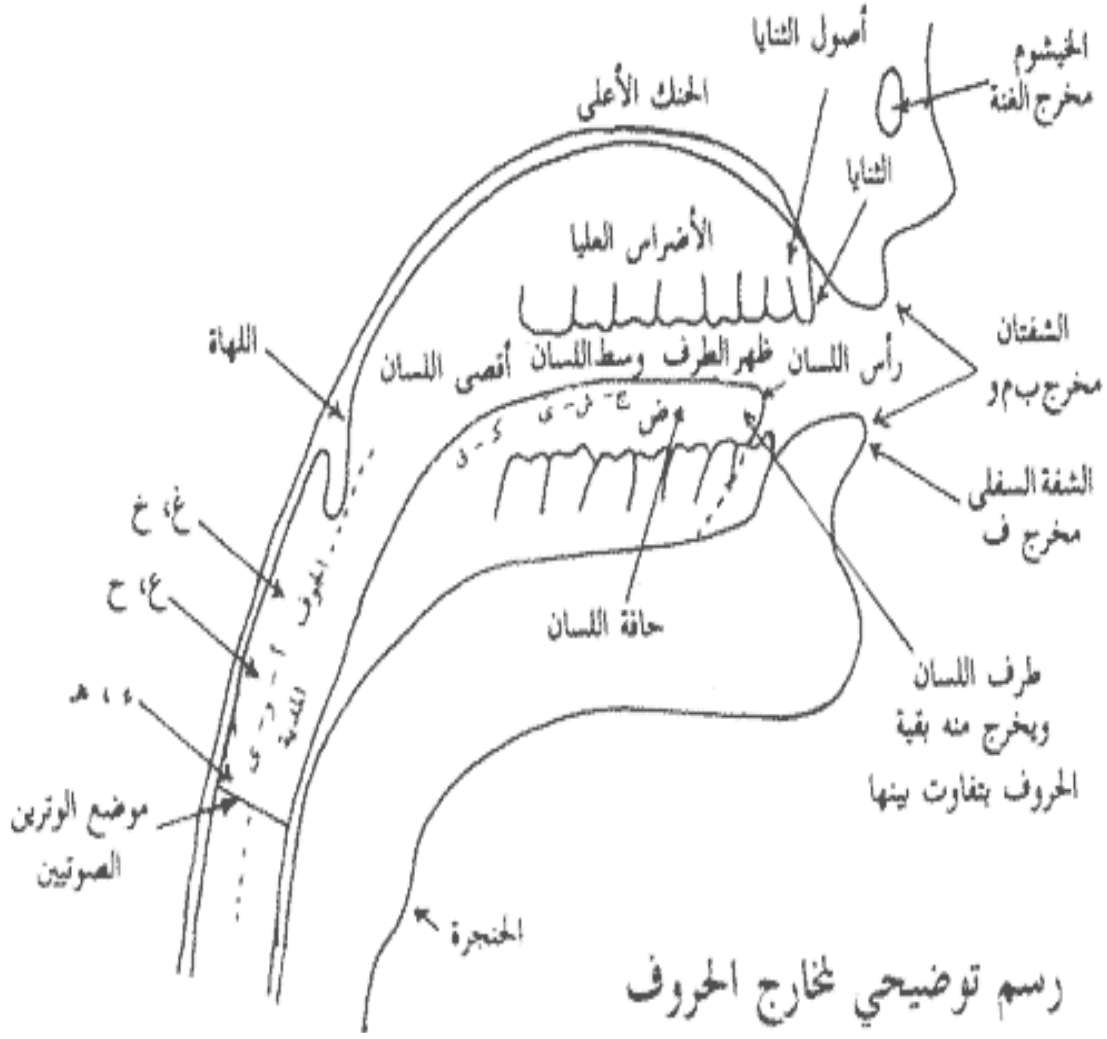

الشكل (3) مخارج الحروف

من خلال عرض مخارج الحروف عند كلّ من الخليل وسيبويه نلاحظ أنّ الأخير قد أسقط مخرجا هو مخرج الجوف والذي يضمّ حروف المدّ (الألف والواو والياء) وبذلك وزّع حروف هذا المخرج على المخارج الأربعة العامة.

يظهر أنّ تصنيف سيبويه للأصوات من حيث صفاتها ومخارجها أكثر دقّة من أستاذه؛ حيث قسّم الحروف إلى حروف أصول وهي تسعة وعشرون حرفا، وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هي فروع، وأصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار؛ وهي النون الخفيفة والهمزة التي بين بين والشن التي كالجيم...،

وتتمتها اثنان وأربعون حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيته وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين...، وهذه التي تمت بها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، ولا تظهر إلاّ بالمشافهة[1]. وما زاد عن التسعة والعشرين الأصول هي ما يعرف في الدراسات الصوتية الحديثة بالصور الصوتية أو الألوفون.

اعتمد سيبويه –شأنه شأن من سبقه ومن بعده– على الملاحظة الدقيقة وفي أثناء عملية الكلام؛ من فم المتكلّم إلى أذن السامع كما أنّه في المشافهة تتبيّن مختلف الظواهر الصوتية، وصفات الحروف بصورة واضحة وهذه الأخيرة وضعها على شكل تقابلات، نذكر منها: (المجهورة والمهموسة)، و(الشديدة واللينة)، والتي بين الشدة والرخاوة، و(المطبقة والمنفتحة)، و(المفخّمة والمرقّقة) وغيرها من الصفات. وهذه الخطوة هي عماد الدرس الصوتي الحديث الذي ينطلق من الملاحظة وصولا إلى الوصف والتصنيف.

ظلّت المباحث الصوتية ردها من الزمن مختلطة في المتون اللغوية إلى أن استقلت على يد عبقريّ اللغويين ابن جنّي (ت 392هـ)، الذي خصّ الأصوات بالدراسة في مؤلّفه "سر صناعة الإعراب"، وقد حفل هذا الكتاب بعديد القضايا الصوتية، والتي وضعت المعالم الأولى لعلم الأصوات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

–فرّق بين مصطلحي الحرف والصوت فأمّا الأول فعنده «عرض يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها..، ألا ترى أنّك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك، ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئت».[2]

---

[1]–سيبويه، الكتاب، ج4، ص 432.

[2]–أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحّ: مصطفى السقا وآخرون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مصر، ط1،(1384هـ/1954م)، ص 6.

يتّضح من قول ابن جنّي أنّ الحرف لديه هو المقطع؛ بينما المقطع عند من سبقه هو مخرج الحرف، أمّا الصوت فهو الجرس الصادر من مخرج الحرف، ليكون بذلك قد فرّق بين الحرف كوحدة لغوية، والصوت الذي يصدر من مخرجه تبعًا للضغط الواقع عليه.

-اتّجه صوب الحركات فعدّد أنواعها وتطورها ويظهر ذلك جليّا من خلال قوله:« اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو».[1] تبدو من حديث ابن جنّي عن الحركات والتمييز بينها من حيث الطول والقصر أي من حيث الكميّة، عبقريته الفذّة رغم قلّة الإمكانيات وهذا ما أثبتته النظريات اللسانية الحديثة بالأجهزة والآلات.

كما شمل الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) بوصف دقيق، حيث يقول:«أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث، وهي الضمّة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ستة، وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة، فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة، نحو فتحة عين "عَالِم"، وكاف "كَاتِب"...، والتي بين الفتحة والضمّة هي التي قبل ألف التفخيم، نحو لام "الصّلاة"...، والتي بين الكسرة والضمّة ككسرة قاف "قِيل"، وسين "سِير"، فهذه الكسرة المشمّة ضمًّا، ومثلها الضمّة المشمّة كسرًا كضمّة عين "مذعُور" ..»[2]، وهذا من قبيل ما تحدّثت عنه الدراسات الصوتية الحديثة ويظهر خاصة في رموز الكتابة الصوتية الدولية، والتي سنتطرق إليها في فصل لاحق.

-شبّه الحلق والفم بالناي، فإنّ الصوت يخرج مستطيلا أملس ساذجا، كما يجري الصوت في الألف غُفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكلّ خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع

[1]-ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 19.

[2]-المصدر نفسه، ص20.

الصوت في الحلق والفم، باعتماد على جهات مختلفة، وكان سبب ذلك استماعنا هذه الأصوات المختلفة.[1]

-يعدّ ابن جنّي أول من استعمل مصطلح المصّوت أو الصائت معتمدا في ذلك على ما يعرف في الدرس الحديث بمصطلحي الصوامت والصوائت؛ وهي ظاهرة تلاحظ في أواخر بعض أصوات العربية، حين يُحاول النطق بها منفردة « ألا تراك تقول: إذْ، إطْ، إزّ، إثْ، إفْ، فتجد الصوت يتبع الحرف، وإنّما يعرض هذا الصّويت التابع لهذه الحروف ونحوها...، فإنّك لا تحسّ معه شيئا من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، ونحو ذلك نحو (يصبر، ويسلم..)، وإنّما كان ذلك كذلك قبل أخذك في حرف آخر، وتأهّبك به قد حال بينك وبين التلبّث والاستراحة التي يوجد معها الصوت..».[2] وهو وأوّل من أطلق على الدراسة الصوتية علم الأصوات والحروف.

وما ذلك إلاّ نماذج من كتاب سرّ صناعة الإعراب التي ما زالت تستثمر لغاية اليوم في الدرس الحديث، وصفوة القول ممّا تقدّم ذكره أنّ ابن جنّي قدّم مادة غزيرة للبحث الصوتي مستفيدا ممن سبقه، وفاتحا المجال لمن بعده.

ولم يشهد البحث الصوتي بعده تأليفا متميّزا إلى أن جاء ابن سينا (ت 428هـ) الطبيب اللغوي الفيلسوف، والذي أعدّ رسالة بعنوان "أسباب حدوث الحروف"؛ حيث عالج فيه طريقة حدوث الأصوات وانبعاثها من جهاز التصويت، وخروجها في شكل موجات عبر الأثير إلى الأذن.

قسمت الرسالة على ستة فصول؛ حيث افتتح رسالته بالحديث عن أسباب حدوث الصوت أولا، قائلا: « الصوت سببه القريب تموّج الهواء دفعة بسرعة وقوة من أي سبب كان»[3]،كما ميّز بين نوعين من الأصوات، نوع سمّاه القرع؛ الذي يحدث نتيجة تقارب جسمين تقاربًا

[1]-ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص9.

[2]-المصدر نفسه، ص 8.

[3]-أبو علي بن الحسين بن سينا،أسباب حدوث الحروف، تح: محمد الطيان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،(1403هـ/1982م)، ص56.

شديدًا، ويقابل القرع مصطلح القلع؛ الذي يحدث نتيجة تباعد أو انفصال جسمين انفصالا كليًّا، فالقرع تقريب جرم ما إلى جِرْم مقاوم له.[1]

ثمّ ميّز بين الحرف والصوت بقوله:« الحرف هيئة للصوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحدّة والثقل تميّزا في المسموع»[2]، ليتّح من خلال القول أنّ للصوت حدوثًا مؤقتًا وليس دائما مجمّدا، فضلا عن ذلك ، فالحروف على ضربين؛ بعضها مفردة ويتمّ حدوثها بسبب حبسات تامة للصوت والهواء الفاعل للصوت، يتبعها إطلاق دفعة، وبعضها مركبة وحدوثها عن حبسات غير تامة بل يكون الحبس مع الإطلاق معا[3]، ويكون بذلك ابن سينا قد صنّف الحروف العربية وفقا لطريقة النطق بها.

كما تعرّض للحروف بالوصف الدقيق بالتفصيل في فصل كيفية حدوث الحروف، مثاله حرف الخاء:« وأمّا الخاء فإنّها تحدث من ضغط الهواء إلى الحدّ المشترك بين اللهاة، والحنك ضغطًا قويًّا مع إطلاق يهتزّ بين ذلك رطوبات يعنف عليها التحريك إلى قدّام، فكلّما كادت أن تحبس الهواء زوحمت وقسرت إلى الخارج في ذلك الموضع بقوة»[4]، وعلى هذا النسق تناول جميع الحروف محدّدا مخارجها ومبيّنا صفاتها، وفي الأخير رتّبها على النحو الآتي: **ء هـ عخ ق ك ج ش ض ص س ز ط ظ ذ رف ي م ن**، الواو الصامتة،والألف المصوّتة وأختها، والياء المصوّتة، وأختها الكسرة.

شكّل ابن سينا مرجعا مميّزا في مجال الصوتيات، بإتباعه منهجا علميا قوامه التحليل الدقيق، وقد أسهم اختصاصه كطبيب في التعرّف على مكونات جهاز النطق، وتحليل كيفية حدوث الصوت.

---

[1]–ينظر: ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص 57.

[2]–المصدر نفسه، ص 60.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص61.

[4]–المصدر نفسه، ص 73.

وقد وقف السكاكي (ت626هـ) بدوره على المباحث الصوتية في كتابه "مفتاح العلوم"؛ فتكلّم عن الحروف ومخارجها وصفاتها، وذكر شروطا للحكم عليها بقوله:« وعندي أنّ الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كلّ أحد مستقيم الطبع سليم الذوق»[1].

وعلى نهج سابقيه يقسّم السكّاكي الحروف إلى مجهورة ومهموسة؛ حيث تمثّل الأولى انحصار النفس في مخرج الحرف، والثانية جري ذلك فيه، والحروف المجهورة تجمع في قول (قدك أترجم ونطالب) وما عداها فهي مهموسة، وتقع بينهما حروف يسمّيها المعتدلة وهي مجتمعة في (لم يرعنا). وتنقسم الحروف كذلك إلى شديدة ورخوة؛ فأمّا الشديدة فيجمعها في (أجدك قطبت) ويتمّ على مستواها انحصار النفس والرخوة فيما عدا ذلك ويتّم فيها جري النفس، إلاّ الواو والألف والياء تسمّى حروفا معتلّة، وإذا رافق الانحصارَ حفزٌ وضغطٌ كما في قول (قد طبج) سمّيت حروف قلقلة. كما تتنوّع الحروف أيضا إلى مستعلية ومنخفضة؛ حيث يقصد بالاستعلاء أن تتصعّد لسانك في الحنك الأعلى، والانخفاض بخلاف ذلك، والحروف المستعلية هي: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف، وما سواهما منخفضة، وتسمّى كذلك الصاد والضاد والطاء والظاء بالحروف المطبقة وما عداها منفتحة.[2]

وأرفق ذلك برسم تقريبي يوضّح المخارج بدءًا بالحلق ووصولاً إلى الشفتين:[3]

[1]–أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ،ط1، (1420هـ–2000م)، ص48.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص43–44.

[3]–المصدر نفسه، ص46.

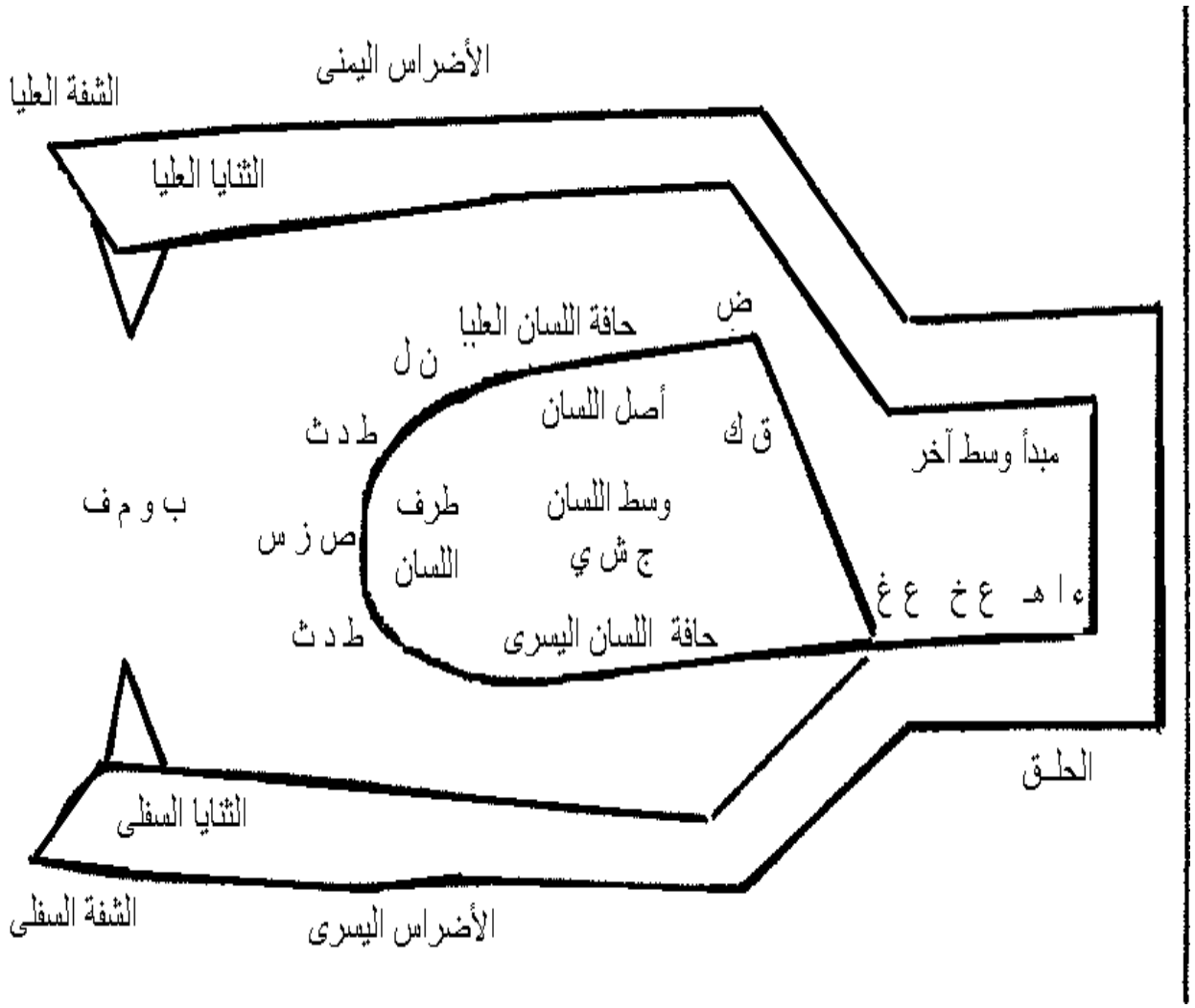

الشكل (4) توزيع الحروف وفق مخارجها

ويبدو أنّ السكّاكي قد استفاد ممّا قدّمه سابقوه من مباحث صوتية فوضّح توزيع الأصوات وفقا لمخارجها وتصنيفاتها على رسم تقريبي لجهاز النطق؛ لتكون بذلك دراسته أكثر دقّة ومنهجية، وعلى طريق من سبقه بدأ ترتيب الأصوات بدءًا بالأعمق وهي الهمزة، وصولا إلى الأصوات الشفوية.

ولكنّ الدراسات الصوتية عند علماء اللغة ظلّت مختلطة بغيرها من القضايا اللغوية ولم تنفصل إلاّ في الدراسات الحديثة؛ ذلك أنّ العلماء أنفسهم كانوا موسوعيين وكذلك طبيعة التأليف في ذلك الزمن ارتبط بالقرآن الكريم بالدرجة الأولى وخوفهم من تفشّي اللحن فيه

جعلهم يتناولون القضايا اللغوية كلّها مجملة، ولعلّ تفطّنهم لتدرّج البحث اللغوي بدءًا من المستوى الصوتي وصولا إلى الجانب الدلالي جعلهم يستهلّون حديثهم عن اللغة بداية من أصواتها.

2-الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:

يعدّ علم التجويد علما صوتيّا بامتياز، وعليه يُعَوّل في الدرس اللساني العربي الحديث؛ لأنّه مجال خصب لمختلف الظواهر الصوتية العربية الأصيلة، لأنّه علم نقل جيلا عن جيل عن طريق المشافهة والتلقين عن القرّاء.

1.2.تعريف علم التجويد: يعرّفه العماني بقوله:« اعلم أنّ التجويد حِلْيَةُ التلاوة وزينة القراءة. وهو إعطاء الحروف حقوقَها، وترتيبُها مراتبها. وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقُه بنظيره، وإشباعُ لفظه، ولُطفُ النطق به، لأنه متى كان غيرَ ما حكيت من وصفه زال عن تأليفه ورصفه»[1]، والتجويد لغة: «التحسين والإتقان والإتيان بالجديد، أمّا اصطلاحا فهو علم يبحث في كيفية النطق بالحروف، ومراعاة الوقوف. وتجويد الحرف: بإخراج كلّ حرف من مخرجه مع إعطائه حقّه ومستحقّه: -فحقّ الحرف: الصفات اللازمة والثابتة له في كلّ، حال ومستحقه: كالصفات العارضة كتفخيم اللّام والرّاء وترقيقهما، وبعض الأحوال.»[2].

والتجويد مصدر جَوَّدتُ الشيءَ. ومعناه انتهاءُ الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، والاسم منه الجودة، وتجويد القرآن إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتِبها، وردّ الحرف من

[1]-الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، الكتاب الأوسط في علم القراءات، تح: عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط1،(1427هـ-2006م)، ص72.

[2]-عبد الرحمان بن سعد الله عيتاني، المفيد في علم التجويد، الشاطبية والذرة وطيبة النشر، بيروت ،(1437هـ/2016م) ،ص31.

حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسُّفٍ.[1]

نستشفّ من التعريفين أنّ علم التجويد –من حيث المباحث الصوتية– هو أقرب للعلمية؛ لأنّ يعتمد على المشافهة والتلقين والذي يتطلب وجود مُجَوِّدٍ وسامع (باحث)، وفيها تتبيَّن الظواهر الصوتية بشكل واضح وقابل للدراسة والقياس التجريبي عن طريق الآلات ووسط المخابر، وهذا ما يسعى إليه البحث اللساني.

2.2.نشأته: تأخر علم التجويد تأليفًا عن باقي العلوم العربية بحوالي قرنين؛ حيث لم يعرف مصطلح التجويد بمعنى العلم إلاَّ زهاء القرن الرابع الهجري، وذلك من حيث هو علم يعنى بدراسة مخارج الحروف وصفاتها وما ينشأُ عنها من أحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق[2]، وتذكر جلّ الروايات أنّ أوّل من استخدم لفظ التجويد هو ابن مسعود (ﷺ) الصحابي الذي كان ينصح المسلمين بقوله:« جوِّدوا القرآن وزيّنوه بأحسن الأصوات»[3] .

ويرجع الاهتمام بالجانب الصوتي والحرص على النطق السليم لألفاظ الوحي إلى ذيوع اللحن بدخول الأعاجم في الإسلام، وانتقاله إلى العرب نتيجة الاحتكاك ، وكذلك إلى الاختلاف بين قرّاء الأمصار نتيجة تمسّك أهل كلّ إقليم بما تلقوه سماعا عن الصحابي الذي أقرأهم؛ فالمعلوم أن المصاحف العثمانية حين أرسل إلى الأمصار كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وتلقّوا عنه القرآن وهذه المصاحف كانت خالية من النقط والشكل، فثبت أهل كلّ ناحية على ما تلقّوه سماعا عن الصحابة، بشرط موافقة ذلك لخطّ المصحف العثماني، وتركوا ما يخالفه امتثالا لأمر الخليفة عثمان (ﷺ) الذي وافقه عليه الصحابة لما

[1]–أبو عثمان بن سعيد الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار،(عمان–الأردن)، ط1،(1421هـ/2000م) ،ص68.

[2]–ينظر: غانم قدوري حمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 15.

[3]–أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط6، (1428هـ/2007م). ص95.

رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن الكريم، كما لا ننسى أنّ ألسنة العرب الذين أنزل القرآن بلغتهم مختلفة ولهجاتهم متباينة.[1]

ويشير غانم قدوري الحمد أنّ بدايات علم التجويد بمعناه الاصطلاحي هو قصيدة أبي مزاحم الخاقاني البغدادي (ت 320هـ) الرائية المشهورة ؛ والتي مطلعها " **أيا قارئ القرآن أحسن أداءه**"، حيث ذكر فيها بعض الموضوعات التي صارت فيما بعد جزءا من علم التجويد، وكان لهذه القصيدة أثر واضح في جهود اللاّحقين، غير أنّه لم يذكر كلمة تجويد في قصيدته بل استخدم مصطلح (الحسن)؛ وهذا لأنّ مصطلح التجويد لم يكن ذائعًا في ذلك الوقت، وأول من استخدم مصطلح التجويد هو ابن مجاهد في كتابه "القراءات السبع"، ثم ظهر في مُصنّف أبو الحسن علي بن جعفر السعيدي المشرقي (ت 410هـ)، الموسوم ب" التنبيه على اللحن الجليّ واللحن الخفي[2]، ثمّ شاع استخدام المصطلح بعد عصره على نطاق واسع وحملت المؤلفات لفظ التجويد ظاهرا.

وغاية علماء التجويد في دراستهم للأصوات ترتبط بمعالجة اللحن، واللحن عند العلماء لَحْنانِ؛ « لحن جليّ يرتبط بخلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالمعنى والعرف، ولحن خفيّ يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالعرف الجالب للرونق والحسن، فهما متّفقان ي أنّ كلّ واحد منهما خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ، إلاّ أنّ الجليّ يخلّ بالمعنى والعرف، والخفي لا يخلّ بالمعنى إنّما يخلّ بالعرف»[3]، والنوع الأول يعرفه النحوي والقارئ بينما الثاني لا يعرفه إلاّ القارئ المتقن والضابط المجوِّد الذي أخذ عن أفواه الأئمة[4].

---

[1]–ينظر: عبد الرحمان بن سعد الله عيتاني، المفيد في علم التجويد، ص15.

[2]–ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 17–18.

[3]–عبد الوهاب بن محمد القرطبي، الموضح في التجويد،تح: حمد غانم قدوري، ص 57.

[4]-ينظر:المصدر نفسه، ص60–61.

3.2.أهم المباحث الصوتية عند علماء التجويد:

من المعروف أن التجويد علم تلقيني؛ يعتمد على التلقين الشفهي الصحيح للأصوات العربية، فيتّقن الطلبة الأداء الجيّد للأصوات، كما أنّهم قاموا باستخلاص المادة الصوتية بادئ الأمر من كتب اللغويين والنحاة ثم سلكوا به مسلك الاستقلالية والشمول.

ويمكن تلخيص الدرس الصوتي عندهم في ثلاثة مستويات:

أ-**أعضاء النطق:** تناول علماء التجويد أعضاء النطق بالوصف على خطى علماء اللغة والفلاسفة ومن سبقهم وهي كالآتي:[1]

- **الرئة:** تقوم بدفع الهواء الذي يعتبر المادة الصوت الأساسية.
- **القصبة الهوائية:** تتشعّب القصبة الهوائية من الأسفل إلى شعبتين، كلّ شعبة ترتبط برئة وتنتهي من الأعلى بالحنجرة، ويصطلح عليها البعض "قصبة الرئة" أو "قضبة الحلق".
- **الحنجرة:** من أهمّ أعضاء آلة النطق تضمّ الوترين الصوتيين اللذين لهما القدرة على إنتاج النغمة الصوتية التي تسمّى بالجهر، ولم يتمكّن علماء العربية وعلماء التجويد من وصفها بشكل محدّد لأنّها تقع في نقطة لا يدركها النظر.
- **الحلق:** وهو الفراغ الواقع بين الحنجرة وأقصى اللسان، يقسمه علماء العربية والتجويد على ثلاثة أقسام: أقصاه ووسطه وأدناه.
- **اللهاة:** تأتي اللهاة في نهاية الحنك اللين، توصف بكونها عضلة صغيرة موجودة بين (الفم والحلق).
- **الحنك الأعلى:** يسمّى كذلك بسقف الفم، ونطع الغار وسقفه، ويضمّ هذا العضو أعضاء تسهم في آلية التصويت لعلّ أهمّها: اللثة والغار وشجر الفم.

---

[1]-ينظر: علاء جبر الموسوي، المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، (1425هـ/2004م)، ص103-108. وغانم قدوري حمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص93-94.

- **اللسان:** يعدّ أهم الأعضاء المتحركة في تقسيم أعضاء جهاز النطق الإنساني لما يقدمه من وظائف صوتية جمّة، ولذلك حظيَ في الدراسات التجويدية بأهمّية كبيرة، وسعوا إلى تحديد أجزائه المسهمة في إصدار الأصوات، وقسّمه علماء التجويد إلى أربعة أقسام: أقصاه ووسطه وطرفه وحافته، وإليه ينسب النطق كلّه فيقال لسان عربي، ولسان أعجمي.
- **الشفتان:** لا تقلّ أهمّية في إصدار الأصوات عن سواهما من أعضاء الجهاز النطقي، وأكثر المواضع التي يذكر فيها هذا العضو في ظاهرة الإشمام.
- **الأسنان:** من الأجزاء المهمة في الجهاز النطقي؛ عمد المجوّدون إلى وصفها، وبيان مدى إسهام كلّ مجموعة منها في إصدار عدد من الأصوات المنطوقة، وفضلها إذا كانت سليمة معافاة في صحة نطق الأصوات.
- **الخياشيم:** تسمّى في الدرس الحديث "التجويف الأنفي" أو الفراغ الأنفي، ويقصدون بها التجويف الذي يندفع خلاله الهواء حتى يخرج من الأنف، وقد ورد هذا العضو عند علماء التجويد خصوصا عند حديثهم عن النون بنوعيها " الثقيلة والخفيفة".
- **الجوف:** ورد هذا المخرج عند علماء التجويد، ولا يمثّل نقطة محدّدة وإنّما هو تجويف يمتدّ من الحنجرة إلى الشفتين، وهو خاصّ بحروف المدّ (الألف والواو والياء).

ويوضح غانم قدوري حمد أعضاء النطق أو كما يطلق عليها آلة النطق بالرسم أو المخطوط التالي:[1]

[1]–غانم قدوري حمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص100.

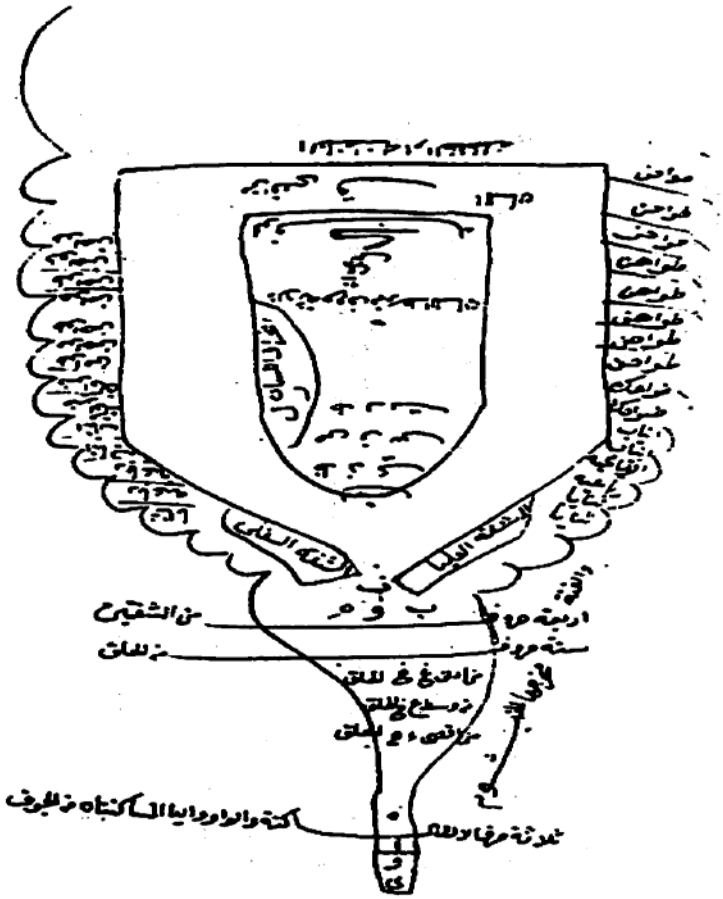

الشكل (5) صورة آلة النطق عليها مخارج الحروف

ب–صفات الأصوات: تفرّد علماء التجويد تناولهم لصفات الأصوات؛ كون دراستهم تعتمد بالدرجة الأولى على مادة الصوت، والغاية النبيلة التي من أجلها قام علم التجويد هي محاربة اللحن الخفي، وذلك حفاظا على نقاء ألفاظ الوحي وأداءه الصحيح.

ويقسّمها القرطبي إلى أربعة وأربعين قسما، نذكر منها:[1]

- ✓ **الجهر والهمس:** الحروف المهموسة عشرة حروف جمعت في لفظ (سكت فحثه شخص) وما سواها فهو مجهور؛ والمجهور حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه،

[1]–ينظر: القرطبي، الموضح في التجويد، تح: حمد غانم قدوري، ص88–93.

ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، والمهموس حرف ضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس.

- ✓ **الشدّة والرخاوة:** الحروف الشديدة ثمانية حروف جمعت في لفظ (أجدت طبقك)، والحروف بين الشدة والرخاوة ثمانية (لم يروعنا)، وما سواها حروف رخوة والحرف الشديد حرف لزم موضعه، فمنع النفس أن يجري فيه، أمّا الرخو هو أن يجري فيه النفس ويمتد.
- ✓ **الإطباق والانفتاح:** فالأول هو رفع اللسان إلى الحنك الأعلى مطبقا له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهنّ، ولولاه لصارت الطاء دالاً والصّاد سينًا، وأمّا الثاني فهو ألاّ تطبق لسانك برفعه فلا ينحصر الصوت، والحروف المطبقة أربعة (الصاد والضاد والطاء والظاء).
- ✓ **الاستعلاء والانخفاض:** الحروف المستعلية سبعة (الخاء والغين والقاف والطاء والظاء والصاد والضاد)، وما عداها منخفض، والاستعلاء أن يتصعّد الصوت بالحروف في الحنك الأعلى، والانخفاض أن لا يتصعّد الصوت بالحروف.
- ✓ **الصحة والاعتلال:** جميع الحروف صحيحة عدا الألف والياء والواو.
- ✓ **الزيادة والأصل:** حروف الزيادة عشرة (سألتمونيها).
- ✓ **الذلاقة والإصمات:** حروف الذلاقة ستة: اللاّم والراء والنون والياء والميم، وهي التي يعتمد عليها بذلق اللسان ومنتهى صدره وطرفه، وما عداها تسمّى مصمتة لأنّها صمت عنها أن تبنى كلمة رباعية، أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة.

وتدعى هذه الصفات بالصفات العامة، وهناك سمات خاصة ذكرها القرطبي وغيره وهي: الانحراف، والتكرار والقلقلة والهت، والتفشي والجوف، والجرس والخفية، والصفير والمستعينة، والراجع والغنة، والمصوتة[1] وهذه السمات خاصة توجد في بعض الحروف دون غيرها.

[1]– القرطبي، الموضح في علم التجويد، ص 94-95.

ج-مخارج الحروف وصفاتها: حذا علماء التجويد حذو النحاة في بيان مخارج الحروف، يقول صاحب التحديد: « حروف العربية تسعة وعشرون حرفا، ولها ستة عشر مخرجا، ومعنى المخرج أنّه الموضع الذي ينشأ منه الحرف»[1]

ويشرح القرطبي هذه المخارج بالتفصيل، نلخّصها فيما يلي:[2]

-من الحلق ثلاثة منها، أقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، إلاّ أنّ الألف لا معتمد لها، ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء، ومما فوق ذلك دانيا إلى الفم مخرج الغين والخاء.

-من وسط اللسان وما فوقه من الحنك مخرج القاف، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، وأدنى إلى مقدّم الفم وما يليه من الحنك الأعلى نخرج الكاف.

-ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، إلاّ أنّ الياء تهوي في الحلق وتنقطع عن مخرج الألف.

-ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

-ومن حافة اللسان من أدناها إلى مستدقّ طرفه من بينها وبين ما يحاذيها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب الرباعية والثنية مخرج اللاّم.

-ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللاّم مخرج الراء.

-ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء والدال والتاء، ومما بين طرف الثنايا السفلى وطرف اللسان مخرج الصاد والسين والزاي، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى مخرج الظاء والذال والثاء.

-ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، غير أنّ الشفتين تنطبقان في الميم والباء ولا تنطبقان في الواو.

-ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة ويقال الخفية؛ أي الساكنة.

---

[1]-أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، ص102.

[2]-ينظر: القرطبي، الموضح، ص 78-79.والداني، التحديد، ص 103-104.

أشار المهتمون بعلم التجويد إلى ما يعرف اليوم بالمقاطع الصوتية في العربية؛ حيث ميّزوا بين الحرف الساكن والمتحرّك، يقول القيسي:«الكلام كلّه أُلِّفَ من أربعة أشياء: من حرف متحرّك، ومن حرف ساكن، ومن حركة وسكون...، وإنّما الحرف المتحرّك أكثر من الساكن، لأنّك لا تبتدئ إلاّ بمتحرك، وقد يتّصل به حرف آخر متحرك، وآخر بعد ذلك متحرك، ولا يجوز أن يُبْتَدَأَ بساكن، ولا أن يتّصل ساكن بساكن أبدا، إلاّ أن يكون الأول حرف مدٍّ ولين، أو أن يكون الثاني سُكِّن للوقف»[1]

لقد اهتمّ علماء القراءات والتجويد بالجانب التطبيقي العملي الخاص بالأداء الصوتي في مختلف السياقات؛ وإليهم يرجع الفضل في وضع قواعد ثابتة تضبط الأداء الصوتي لألفاظ الوحي، ولم يركّزوا على جانب التقعيد والتنظير الذي اهتمّ به علماء اللغة والنحاة، وخصّصوا له جانبا لا يستهان به في مصنّفاتهم اللغوية.

المبحث الثالث: المصطلح في الدرس النحوي التراثي

ارتبط الدرس النحوي في نشأته بالقرآن الكريم شأنه شأن العلوم العربية ككل، وكثر التأليف في هذا اللون بعد كتاب سيبويه "الكتاب" وعلى خطاه سار النحاة من بعده، وحتى العصر الحديث لا زال النحو يحتفظ بسماته مصطلحا ومفهوما رغم الدعوة للتجديد.

1.مفهوم المصطلح النحوي:

عرفنا المصطلح بكونه حاصل اتفاق جماعة متخصصة على وضع المفهوم في مقابل اللفظ المناسب والمعبر عنه وفي مجال محدّد، وقبل أن نعرف المركب (المصطلح النحوي) نعرف النحو كما ورد عن القدماء أولا.

[1]–أبو مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان–الأردن)، ط3،(1417هـ1997م)، ص97.

1.1.تعريف النحو: النحو لغة يرد بعدّة معانٍ:« القصد: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، بمعنى التحريف: نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه، المقدار: نقول: عندي نحو ألف أي مقدار ألف، الجهة أو الناحية: سرت نحو البيت؛ أي جهته.»[1]، غير أنّ المعنى القريب للدلالة الاصطلاحية هو القصد، ويقول ابن فارس:« النحو كلمة تدل على القصد، ونحوت نحوه، ولذلك سمّي نحو الكلام لأنّه يقصد أصول الكلام في تكلم على حسب ما كانت العرب تتكلّم به»[2].

ومن الوجهة الاصطلاحية أشهر تعريف للنحو هو:«هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتنكير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة..»[3]، ومن المحدثين من سلك به مسلكا آخر فعرّفه بقوله:« علم النحو عند العرب هو العلم الذي يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء،كما يعرف به النظام النحوي للجملة وهو ترتيبها ترتيبا خاصّا بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معينة حتى إذا اختلّ هذا الترتيب اختلّ المعنى المراد»[4]، وقد اصطلح على النحو عدة مصطلحات قبل أن يستقرّ على ما هو عليه، فنجد اللحن، والعربية، والإعراب، وعلم النحو.

وعليه يكون مفهوم **المصطلح النحوي** هو:« اتفاق النحاة على استخدام ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية»[5]، ورغم أنّ كتب النحاة قد خلت من تعريف للمصطلح النحوي؛ كون عملهم يعتمد على التطبيق أكثر من اهتمامهم بالمفاهيم، كما يعرفه

---

[1]–ابن منظور، لسان العرب، مج14، ص214. مادة (ن، ح، ا)

[2]–أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر،(د ب)، مج5، (1399ه/1979م)، ص 3–4. مادة (ن، ح، ا)

[3]–ابن جني، الخصائص، تح: ، ج1، ص 43.

[4]–خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، (بيروت–لبنان)، ط1 ،(1423ه/2003م)، ص 9.

[5]–عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981، ص 23.

توفيق قريرة بقوله:« جملة العبارات التي استعملها النحاة في خطاباتهم النحوية المتنوعة؛ لتعيين أو لوصف مبدأ نحوي أو لتعليل فكرة أو لإصدار حكم، أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النظرية النحوية، وبذلك يتّسع المصطلح ليشمل أقسام الكلام، وأصناف الجمل والعلاقات التركيبية، والوظيفية والإعرابية، والتسميات التي استخدمها النحاة في الجهاز التفسيري والوصفي»[1].

ليعكس هذا المفهوم استفادة المحدثين من المفاهيم التي تركها لهم النحاة القدماء، والنظريات النحوية الحديثة على اختلاف توجهاتها، ورغم ما وجّه للنحو من انتقادات؛ كونه ذا طابع تعليمي حُصِر في الإعراب أكثر من اهتمامه بظواهر اللغة المختلفة، إلاّ أنّ التعريف الذي ارتضاه ابن جنّي للنحو –كما يرى جل الدارسين– هو تعريف سابق لعصره، وشامل لما جاء به اللغويون المحدثون، ويقرّ محمد عبد العزيز عبد الدايم بأنّ تعريفه يقف مع شمول النحو لمجموع جهات العربية، فالنحو موافقة سمات العربية المختلفة، كما يتأكد عدم اقتصار الأمر عند ابن جني في ضبطه للنحو على سمة الإعراب من انتقال من سمة الإعراب إلى سمات العربية الأخرى كالعدد والتصغير وغيرها.[2]

قد عرف مصطلح النحو عدّة تسميات قبل أن يستقرّ على ما يعرف به اليوم، وقد جمع القوزي للنحو خمسة اصطلاحات هي على التوالي:

أ–**مصطلح العربية:** عرض عوض القوزي أقوالاً عديدة لعلماء اللغة القدامى تتضمّن هذا المصطلح في مقابل مصطلح النحو، منها قول أبي مسلم الخولاني (ت62هـ): «قال: قال عمر بن الخطاب (ﷺ): تعلّموا العربية، فإنّها تشبّب العقل وتزيد المروءة، وكذلك قول ابن سلاّم (ت232هـ):« وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب

[1]–توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، دار محمد علي، تونس، ط1، 2003، ص 13–14.

[2]–عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط1، 2006، ص 200.

عناية، وكان أوّل من أسّس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبا الأسود الدؤلي»[1].

والمتأمّل للقولين يدرك أنّ الشقّ الأول بعيد تماما عن المقصود، أمّا الشقّ الثاني من التعريف فيُبيّن أنّ المقصود بالعربية هو ما اصطلح عليه فيما بعد بعلم النحو.

ب-مصطلح الكلام: عرف به علم النحو كذلك وهو من الاصطلاحات المبكرة، ورد عند أبي الأسود الدؤلي عندما سمع اللحن في كلام بعض الموالي «هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فصاروا لنا إخوة فلو علّمناهم الكلام»[2]، والمقصود بالكلام هنا هو فنّ وطرق الكلام، وخير دليل على تعلّق هذا الاصطلاح بالنحو هو وروده في تقسيمهم للكلام العربي الذي قصدوا به علم النحو.

ج-مصطلح اللحن: جاء هذا المصطلح بمعان مختلفة عند العرب، واعتبره علماء اللغة من الأضداد، فهو يشير إلى الخطأ وكذلك إلى الصواب. وقد عرض القوزي لكثير من الأقوال منها قول محمد بن القاسم الأنباري: «واللحن: حرف من الأضداد يقال للخطأ لحن وللصواب لحن.

فأمّا كون اللحن على معنى الخطأ فلا يُحتاج فيه إلى شاهد، وأمّا كونه على معنى الصّواب فشاهده قوله عزّ وجل:﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ أَعۡمَٰلَكُمۡ ﴿٣٠﴾ ﴾ (محمد 30)، معناه: في صواب القول وصحّته»[3].

وما يحدّد دلالة المصطلح هو سياق وروده.

لكنّ المعنى الأظهر والمستعمل لمصطلح اللحن هو الخطأ؛ حيث أُثر مبكّرا عن النبي (ﷺ) في قوله: «أنا النبيّ لا كَذِبْ أنا ابن عبد المطّلب، أنا أعرب العرب ولدتني قريش

---

[1]-عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص8.

[2]-عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص9.

[3]-محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،(1407هـ/1987م)، ص238.

ونشأت في بني سعد بن بَكْر، فأنّى يأتيني اللَّحْنُ»[1]. ليتّضح بذلك أنّ مصطلح اللحن متداول وتعرفه العرب كاصطلاح بمعنى الخطأ في الكلام في وقت مبكّر.

د-مصطلح الإعراب: هو اصطلاح عرف به علم النحو وما يزال، وهو في اللغة بمعنى الإبانة، جاء في اللسان: «أعرب عنه لسانه، وعرَّب: أبان وأفصح...، وإنّما سُمّيَ الإعراب إعرابًا، لتبيينه وإيضاحه، بمعنى الإبانة»[2]، عرف وشاع في القرن الأول للهجرة، وقد ارتبط بادئ الأمر بالقرآن الكرم، فظهرت العديد من المؤلّفات تحمل هذا المصطلح "إعراب القرآن" ؛ والتي يُقصد بها تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة كي يعرب كلّ عن حاجته، ويتعلّق الأمر بمخارج الحروف وتحقيق إعرابه أثناء القراءة.[3]

أمّا الإعراب في عرف النحاة فيرد بمعنى تغيير في أواخر الكلم؛ فهو المقصود والذي عرف به مصطلح النحو، بل يطلق على علم النحو برُمَّته، يقول الغلاييني: «أثر يُحدثه العامل في آخر الكلمة فيكون بعدها آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، حسب ما يقتضيه العامل»[4].

2.نشأة المصطلح النحوي:

إنّ الحديث عن نشأة المصطلح النحوي هو حديث عن نشأة النحو في ذاته؛ حيث يعود فضل السبق في نشأته الأولى لأبي الأسود الدؤلي سواء بإيعاز من الإمام علي(ﷺ) أم لا، وقد بدأ معه المصطلح بسيطا؛ ويمكن ترتيب مراحل نشأة النحو كما يلي.

1.2.نقط الإعراب: من المعروف أن القرآن الكريم كتب في المصاحف دون نقط؛ وكان العرب يقرؤونه على سليقتهم معتمدين على الحفظ والرواية، غير أنّه بدخول الأعاجم شُقَّ عليهم قراءته وتعلّمه لاسيما بعد توسّع رقعة الدولة الإسلامية، وقد عمد أبو الأسود الدؤلي

---

[1]-الطبراني، المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية، القاهرة، ج6، 2008، ص36.

[2]-ابن منظور، مج1، ص588. مادة (ع، ر، ب)

[3]-ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص13.

[4]-مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، (صيدا-بيروت)، ج1، ط30،(1415هـ/1994م)، ص18.

بِحَثٍّ من الخليفة علي (ﷺ)إلى نقط المصحف، وذلك بمساعدة كاتب له متيقّظ كان يتابع حركة شفتيه؛ كما علّمه بقوله:« إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة أعلاه، وإذا ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا اتبعت شيئا من ذلك غنّة فاجعل النقطة نقطتين.. ».[1]

وبذلك ظهرت معه مصطلحات جديدة كالفتح والضم والغنة وغيرها، كما سهّل على القرّاء آنذاك قراءة المصحف وتعليم الناس من غير الوقوع في الخطأ.

2.2.نقط الإعجام: ينسب هذا العمل على حسب أغلب الروايات لنصر بن عاصم الليثي (ت89ه) بطلبٍ من الحجّاج ، وذلك لإزالة التصحيف الذي وقع جرّاء الحروف المتشابهة؛ فجمع حروف العربية وأحصاها ثمّ صنّفها إلى مجموعات متشابهة، وميّز بينها بالنقاط أيضا فوضعها أفرادا وأزواجا وخالف أماكنها، فوضع بعض النقاط فوق الحروف وبعضها تحتها، ثمّ رتّبها حسب الترتيب المعروف اليوم بالألفبائي حتى جاء الخليل الفراهيدي فاستعاض عن النقط بالحركات المعروفة اليوم.[2]

3.2.البداية الفعلية: ظهرت المصطلحات الدالة على موضوع النحو مبكرا مزامنة لنشأة النحو؛ فلا نتصوّر قيام درس دون أن توجد مصطلحات دالّة عليه،وقد مرّ المصطلح النحوي شأنه شأن باقي العلوم بمراحل حتى استقرّ واستوى عند سيبويه(ت 180ه) في مؤَلّفه "الكتاب"؛ وكان بذلك السبق للبصريين في وضع المصطلحات النحوية لسبقهم الزمني في الدرس النحوي، وتتحدّث الكتب المؤرخة لعلم النحو بالتفصيل عن مراحل تشكّل علم النحو؛ حيث كانت البداية الفعلية مع أبي إسحاق الحضرمي (ت117ه)، الذي قيل فيه بأنّه أول من شق النحو ومدّ القياس، حتى نضج واكتمل مع سيبويه.

ويرى عوض القوزي أنّ النحاة كانوا واعين بشروط المصطلح؛ فتخيّروا لعلم النحو مصطلحات إمّا من كلمة أو كلمتين للتعبير عن المفاهيم النحوية، من مثل: الفعل والاسم

---

[1]–خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، (إربد–الأردن)، ط3، (1422ه/2001م)، ص 42.

[2]–ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 43.

والحرف والفاعل والمبتدأ والاشتغال والتنازع، وغيرها كثير ذات لفظ واحد يحمل معنىً كبيرا يندرج تحته، واصطلاحات من مثل: نائب الفاعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمفعول به، والتي استوعبتها كلمتان فقط؛ ولن تجد مصطلحا في النحو –حسب استقرائه– يزيد على ذلك.[1]

لقد أدرك النحاة مدى أهمية أن يكون المصطلح قصيرا دالاً على مفهوم محدّد؛ فعبّروا عن المصطلح بكلمة واحدة أو كلمتين فقط، كما حاول النحاة أن يشتقّوا اصطلاحاتهم ممّا تدلّ عليه لغويا؛ فأصبحوا يدلّون بلفظ واحد على ما كانوا يعبّرون عنه بالجملة، وما أُثِر من المصطلحات كبيرة عن النحاة الأوائل ليس عيبا ولكنّ ذلك يمثّل مرحلة غير ناضجة من مراحل حياة المصطلح النحوي، وأنّ ما حصل في مرحلة زمنية من تعدّد للمصطلح النحوي وبخاصة مع بروز مدرسة الكوفة كمنافس لمدرسة البصرة، ما هو إلاّ محاولة من الطائفة الثانية من العلماء للاتفاق والتفرّد بمصطلحاتهم تمييزا لتلك المدرسة ومنهجها.

3.المصطلح في ظلّ مدرستي البصرة والكوفة:

أشرنا أنّ أول مصنّف مكتمل وصل إلينا هو كتاب سيبويه؛ حيث وصف بأنّه قرآن النحو على حدّ قول ابن خلدون، الذي نقلته الدكتورة خديجة الحديثي:« استحقّ هذا الوصف لأنّه لم يكن للبصريين كتاب يجمع نحوهم قبله، ولم يظهر كتاب له قيمة بعده غير "المقتضب" للمبرّد الذي كانت معظم مسائله وأبوابه مبنيا على الكتاب مستمدّا منه»[2]، وطافت كلّ كتب النحو بعده شارحة ومحلّلة ومبسطة ومنتقدة، وكذا مصنّفة في بعض مسائله (جمع وترتيب).

وبعد استواء النحو علما له قواعده وأسسه على يد نحاة البصرة، وبعد عقد من الزمن انتقل النحو من البصرة إلى الكوفة؛ فشهد نقطة تحوّل حاسمة كان نتاجها انقسام في المنهج

[1]–ينظر:عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص 24.

[2]–خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 81.

وميلاد مصطلحات خاصة بكلّ مدرسة، وقد حاول بعض الباحثين رصد أبرز القضايا والمسائل الخلافية بين الفريقين حتى بلغت أوجها في عهد ابن كيسان (ت 320هـ).[1]

ولعلّ دافع الكوفيين في ذلك الاختلاف هو استقلالية المدرسة، فحاولوا جاهدين أن يتميّزوا بمصطلحات تعبّر عن مذهبهم مغايرة لمصطلحات البصريين، ومن بين المصطلحات الكوفية التي ظهرت في مقابل المصطلحات البصرية نذكر:[2]

مصطلح كوفي	مصطلح بصري
الفعل الدائم	اسم الفاعل
المكنّى والكناية	الضمير
النعت	الصفة
الترجمة– التكرير	البدل
التفسير	التمييز
حروف الجحد	حروف النفي
لا التبرئة	لا النافية للجنس
الصلة والحشو	الزيادة
ما يجري ومالا يجري	المصروف والممنوع من الصرف
الفعل الواقع	الفعل المتعدي
المحلّ عند الفراء وغايته التوكيد	الظرف–المفعول فيه
لا القسم	لا الابتداء
الفعل الذي لم يسمّ فاعله	الفعل المبني للمجهول
التشديد	التوكيد

[1]–القوزي ، المصطلح النحوي، ص 156.

[2]–ينظر: عبد الله بن محمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر، (الجيزة–مصر)، ط1، (1411هـ/1990م)، ص157–158.

القطع	الحال
الأدوات	حروف المعاني
أشباه المفاعيل	المفعول (معه، له، المطلق، فيه)
الأسماء المضافة	الأسماء الستة
التفسير	المفعول لأجله
العماد	الفصل–الفاصلة
الضمير المجهول	ضمير الشأن والقصة والحديث
لم يترجموا له	عطف بيان
الائتلاف	الاستئناف
الاثنان	المثنى
أدنى العدد	جمع القلة
الإرسال	السكون أو الوقف
استثناء يعرض	الاستثناء المنقطع
الاكتفاء	الاستغناء
ألف	همزة الاستفهام
الأوقات	ظروف الزمان
الجزاء	الشرط
الجماع	الجمع
ذو زمانه	جمع الكثرة الدالة على آفة
السكت	الوقف
المفعول به	اسم المفعول
لام التبرئة	لا النافية للجنس
النصب بالخروج من الجملة	المصدر المؤكد للجملة

الفعل الواقع لا يوجد النصب بما وقع على عائد ذكره من الفعل فَعَلَ يَفْعَلُ	الفعل المتعدي لا يقال بوجهين الاشتغال الفعل الماضي والمضارع

غير أنّ الناظر المتصفّح لكتب النحو على اختلاف مؤلّفيها ليَلْفي وجودًا للمصطلح البصري فقط، ولا يجد استعمالا للمصطلح الكوفي إلاّ في بعض المواضع، ويُرْجع العديد من الباحثين اختفاء معالم المذهب الكوفي؛ «لأنّه لا يوجد كتاب نحوي جامع شامل يدرس أبواب النحو ومسائله على غرار كتاب سيبويه "الكتاب" الذي يجمع النحو البصري، إضافة إلى ذلك أنّ جلّ كتب أئمّة الكوفيين خصّصت للبحث في معاني القرآن الكريم، أو في مشكلات الشعر تتناثر فيها الآراء النحوية حسب المقام، وأنّ كلّ ما أُثِر عنهم من آراء مبثوث في كتب النحو الأخرى، وبخاصة ما جمعه أبو بكر الأنباري في كتابه "الإنصاف" من مسائل خلافية بين مدرستي البصرة والكوفة».[1]

بالمقابل نجد كتب النحو البصري منتشرة في كلّ الأمصار، وما زادها انتشارا تداولها بين العلماء شرحا وتعليقا وزيادة، وكذا انتصار الكثير للمذهب البصري، كما لا ننسى العامل الزمني فقد ظلّ النحو البصري مهيمنا على الدرس اللغوي زهاء المائة عام حتى برزت معالم النحو الكوفي، والبديهي أن يسيطر على الأذهان المذهب البصري الذي ضربت جذوره في الأعماق على مذهب لا يعدو إلاّ زيادة في الفروع على الأول.

[1]–عبد الله بن محمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص15.

وخلاصة القول إنّ العناية بالمصطلح ليس وليد الدرس اللساني الحديث بل هو مرافق لنشأة كلّ العلوم، فقد أدرك العلماء على مرّ الزمان أهمية المصطلح في تحديد العلوم ونقل الثقافات، فتخيّروا من الألفاظ اتفاقا وتواضعا ليحدّدوا مختلف المفاهيم الواردة في عديد العلوم كما تفطّنوا لضرورة أن يكون المصطلح قصيرا دالاّ على مفهوم محدّد؛ فجاءت المصطلحات عندهم مكونة من كلمة أو كلمتين على الأكثر، ولم يَحِدْ علماؤنا الأوائل عن هذا المسار فقط أسّسوا لعلومهم على اختلافها معالم وحدود واضحة، وميّزوا بينها بالمصطلحات المعبّرة عنها، ورغم غياب النظرية التي تبيّن منهجهم في ذلك إلاّ أنّ التطبيق يحوي شروطا واضحة لوضع مصطلحاتهم، وكانوا السبّاقين لدراسة مستويات اللغة –رغم اختلاط بعضها البعض– فظهرت عندهم الدراسات الصوتية مبكرا، ووصفت بالعبقرية والجدّية ونتج عنها مصطلحات لازالت تستعمل لحدّ الآن، وكذلك بالنسبة للدراسة النحوية وغيرها من الدراسات المرتبطة باللغة.

الفصل الثاني

المصطلح الصوتي عند تمام حسان

توطئة: يعدّ تمام حسان علما من أعلام اللغة ورائدا من رواد استثمار النظريات الغربية في العالم العربي، أبحر فيها وتمكّن من فكّ شفرات إجراءاتها، فلم يكن مجرّد ناقل بلّ مطبقّا لهذه المناهج وبخاصة المنهج الوصفي على اللغة العربية، واصفا إياها في جميع مستوياتها: صوتا وصرفا ونحوا ودلالة.

والمتصفّح لمؤلفاته يلمس بصماته على جميع الأصعدة، فقد ربط الدرس العربي بالدرس الغربي ليبني درسا عربيا يتلاءم والمستجدّات الحديثة؛ وكانت أولى اهتماماته عنايته بالبحث الصوتي، وسنحاول بسط المصطلح الصوتي عنده من خلال مؤلّفه قيد الدراسة مستأنسين ببعض مؤلفاته الأخرى وبخاصّة مناهج البحث في اللغة.

لقد اعتنى تمام حسان في درسه الصوتي بمسأله المصطلح أيّما عناية؛ فبعد أن تناول بالدرس الأصوات في كتابه مناهج البحث في اللغة ضمن محورين، الأول عنْوِن بمنهج الأصوات (الفوناتيك)، والثاني منهج التشكيل الصوتي (الفنولوجيا)، عاد وخصّص في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها الفصل الثاني للمحور الأول، وسماه الأصوات؛ والذي يُعنى بالدراسة العلمية لموضوع مدرك بالحواس، وهو يقابل المصطلح الأجنبي Phonétics، وقوام هذا المحور دراسة الأصوات دون التعرض لميزاتها الخاصة المرتبطة بمعانيها في لغة ما.

وخصّص الفصل الثالث للمحور الثاني وسمّاه علم الصوتيات أو النظام الصوتي في مقابل مصطلح Phonology. وقد اعتمد تمام حسان في دراسته للأصوات على فكرة التقابل المصطلحي التي تسهم في تمييز الفروق الدقيقة بين المقابلات، فما المقصود بالتقابل المصطلحي؟

المبحث الأول: القيم الخلافية

هو مفهوم ينبني على التقابل بين مصطلحين أو أكثر مما يسهم في التمييز بين الفروق الدقيقة بين هذه المقابلات، حيث:« إنّ كل نظام من أنظمة اللغة العربية ينبني على طائفة من المقابلات أي أنواع التخالف»[1]، والنظام الصوتي بعَدِّه واحدا من الأنظمة اللغوية بل مفتاحها يخضع لهذه الفكرة؛ إذ إنّ تحديد الفروق الدقيقة والتمييز بين مفاهيم المصطلحات يحتّم وضعها في مقابلات.

ومن بين المقابلات: اللغة والكلام، الحرف والصوت، الفوناتيك والفونولوجيا.

1.الكلام واللغة: ركّز تمام حسان على ثنائية اللغة والكلام، وافتتح كتابه اللغة العربية معناها ومبناها بها؛ لأنّها تمهّد للدراسة الصوتية، وينظر إلى التقابل بين اللغة والكلام من زاوية نظر جديدة نابعة من طبيعة كلٍّ منهما وتكوينه، فيرى أنّ الكلام عمل وسلوك محكوم بنشاط له طابع الحركة، ويتّسم بكونه مسموعا نطقا ومرئيّا كتابة، وهو عمل فردي وتطبيق عملي لشروط اللغة. أمّا اللغة فهي حدود عمل الكلام والمحدّدة لمعايير سلوكه وقواعد نشاطه، كما أنّها تنظّم حركة الكلام واصفة له، وتتّسم بكونها تُفهم بالتأمّل، ولها صفة الاجتماعية والاستمرارية.[2]

يتّضح من خلال هذه المقابلة بين اللغة والكلام أنّ الكلام يُدرس في نطاق علم الفوناتيك؛ لأنّه يعتمد على المادة المحسوسة التي تخضع للملاحظة والتسجيل والتجريب، أمّا اللغة فتنتمي إلى حقل التشكيل الصوتي أو الفنولوجيا، والتي تهتم بدراسة الأصوات في علاقتها بعضها ببعض وعلاقتها بالمعنى.

فاللغة تُعرف بأنّها: «جهاز من الحروف والكلمات والصيغ والعلاقات النحوية في مجتمع ما، يتعلمه الفرد اكتسابا فيدخل بذلك في دائرة الاجتماعية».[3]

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، (الدار البيضاء–المغرب)، د ط، 1994، ص9.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص32–33.

[3]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة أنجلو المصرية، (القاهرة–مصر)، د ط، 2000، ص35.

2.الصوت والحرف: يشير تمام حسان إلى أنّ الصوت الصوت عملية حركية بها جهاز نطقي تصاحبها آثار سمعية، وتنتج عن تحريك الهواء في ما بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ومركز استقباله وهو الأذن، ويخضع الصوت في دراسته للتجريب عن طريق الملاحظة والتسجيل من قبل الباحث؛ أي دراسته معزولا عن تجاوره مع وحدات أخرى في السلسلة النطقية، وهي من عمل باحث علم الأصوات، أمّا الحرف فهو وحدة من نظام، وتعدّ هذه الوحدة قسما من أقسام ذهنية لا أعمال نطقية؛ فهو يفهم ضمن إطار نظام من الحروف يسمّى النظام الصوتي للغة، والحرف في حقيقته عنوان عدد من الأصوات تربطها علاقة ما؛ أي يدرس في علاقته بتجاوره مع غيره في السلسلة النطقية، وهذه الدراسة هي من عمل الباحث في علم الصوتيات.[1]

مما سبق ذكره يتبيّن أنّ الأصوات تدخل في نطاق حاستي السمع والبصر؛ وذلك من خلال ملاحظة ما يتمّ نطقه من أصوات وتسجيله، وتستعمل كذلك في نطاق دراسته تقنيات متطورة لرصد ما يعتوِر الصوت في رحلته من لحظة نطقه وصولا إلى أذن السامع عبر الأثير مثل: الكيموغراف والجهاز الطيفي والتصوير بالأشعّة وغيرها، بينما تدخل الحروف في نطاق الفهم، والحرف عنوان لمجموعة من الأصوات تجمعها صفات معيّنة.

كما أنّ الصوت يوجده المتكلم بينما الحروف تنتمي إلى اللغة أي من إنشاء الباحث، وهي رموز كتابية محدّدة من عدد من الأصوات، ولذلك فإنّ الأصوات أكثر عددًا.

3.بين علم الأصوات (الفوناتيك) والصوتيات (الفنولوجيا): دأبت الدراسات اللغوية ومنذ القديم على البدء بالدراسة الصوتية قبل باقي المستويات؛لأنّها المفتاح لدراستها، فلا عجب أنْ تفطّن علماؤنا الأجلّاء إلى ذلك فدرسوا أصوات اللغة العربية دراسة وافية وعلى رأسهم "سيبويه"، بوصفها مقدّمة لدراسة النظام الصرفي وغيره.

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص66–73.

وبالعودة للدرس الصوتي الحديث نجده يتمّ وفق محورين متوافقين:[1]

*أحدهما يهتمّ بالأصوات منفردة، فيدرسها من حيث صفاتها ومخارجها ودرجاتها، وذلك عن طريق الملاحظة والوصف والتسجيل، يسمى علم الأصوات أو الفوناتيك؛ وهو علم يهتم بدراسة الكلام معزولا عن سياقه ومعانيه.

*بينما يُعنى الآخر بالأصوات في علاقتها بغيرها من الأصوات في السلسلة الكلامية من حيث التجاور؛ أي داخل نظام اللغة، ويسمى علم التشكيل الصوتي أو الفنولوجيا.

المبحث الثاني: علم الأصوات Phonétics

يعرف هذا العلم بأنّه:«دراسة الأصوات دون التعرض لمميزاتها الخاصة التي ترتبط بمعانيها في لغة معيّنة»[2]، يحدّد التعريف مجال علم الأصوات؛ حيث يتناول الصوت بالدرس من حيث هو وحدة معزولة عن سياقها، دون النظر لما يجاورها من أصوات.

ويشير أحمد حساني إلى أنّ علم الأصوات هو:«دراسة علمية موضوعية تهدف إلى تقديم التفسير الكافي للأثر الصوتي من الناحيتين الفزيولوجية والفيزيائية»[3]، ويرسم بذلك حدود الدرس الأصواتي في ثلاثة مناحٍ هي: الجانب الفزيولوجي أو الطبيعي متمثلا في الجهاز النطقي، والجانب السمعي يمثله جهاز السمع، والجانب الفيزيائي يتمّ ذلك بوساطة الأجهزة والمخابر الصوتية ويمثل الجهاز الفيزيائي.

وقد عرض تمام حسان لهذه الجوانب في كتابه محلّ الدراسة، و"مناهج البحث في اللغة"، وقبل أن يفصّل في هذه الأجهزة الثلاثة –على حدّ تعبيره– يرى ضرورة التفريق بين ثلاثة مصطلحات هي: الجرس في مقابل المصطلح الانجليزي (Noice)، والحسّ في مقابل(Voice)، والصوت في مقابل (Sound)، وله في ذاك طريقة خاصّة في شرح

---

[1]–ينظر: المصدر نفسه، ص35

[2]–كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، (القاهرة–مصر)، د ط، 2000، ص62.

[3]–أحمد حساني، مباحث في علم الأصوات، كلية الآداب واللغات، (الإمارات العربية المتحدة–دبي)، (2020/2019)، ص46.

المصطلح عن طريق التمثيل بعد إيراد المصطلح ومفهومه، ويتّضح ذلك من خلال قوله: «الجرس أثر سمعي غير ذي ذبذبة مستمرّة مطّردة كالنقرة على الخشب أو الطبلة، وكالاصطدام وضجيج حركة المرور وما يسمع نتيجة سقوط جسم آخر(...)، والحسّ ما نطقه جهاز صوتي حيّ وبخاصة الجهاز النطقي الإنساني؛ فمعناه إذًا ضيّق محدود لا يشتمل في دلالته على معنى الصوت اللغوي، لأنّ الحركات العضوية التي تدخل في مفهوم الصوت اللغوي لا تدخل دلالة هذا الاصطلاح، أمّا الصوت بالمعنى العام (الذي يشمل اللغوي وغير اللغوي) فهو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرّة مطّردة حتى ولو كان مصدره جهازًا صوتيًّا حيًّا، فما نسمعه من الآلات الموسيقية النفخية أو الوترية أصوات وكذلك الحسّ الإنساني صوت»[1].

بدأ تمام حسان عرضه للمصطلحات إجمالا ثمّ تفصيلا؛ حيث أورد المصطلح مع مقابله بالانجليزية ثمّ بسطه شرحا مع التمثيل له؛ فبدأ حديثه عن مصطلح الجرس بوصفه أثرا سمعيًا مصحوبا بذبذبة ذات كمية متساوية الطول، ورغم ذلك لا يدخل في نطاق علم الأصوات لأنّ الأخير يدرس الأصوات ذات الأثر السمعي التي ينطقها الجهاز العضوي ،والنقر على الخشب أو ضجيج الحركة وغيرها من الأمثلة لا تنتج من جهاز النطق، ونجد المصطلح(Noice) يرد عند أحمد مختار عمر بمعنى الصوت أيّا كان مصدره، فترجمة هذا المصطلح متذبذبة نوعا ما فلا يوجد اتفاق عليها.

ثمّ ينتقل إلى ما يسميه بالحس في مقابل(Voice) ويعزوه لكل ما نطقه جهاز كائن حي وبخاصة الإنساني؛ فيدخل بذلك الصوت الناتج عن الحيوان كذلك، وهذا يتنافى ومنطلق الدراسة في علم الأصوات؛ حيث إنّ دراسة الصوت وِفقه تتمّ بعرض صفاتها ومخارجها عن طريق ملاحظة حركات الجهاز النطقي وتسجيلها ووصفها، كما أنّ الحسّ يرافقه الجهر

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص59.

مطلقًا ولا يعنى بالصوت اللغوي، بينما الجهر صفة تلازم بعض الأصوات دون غيرها ويقابله الهمس وبالتالي يخرج هذا المصطلح من دائرة الدراسة.

أمّا مصطلح Sound والذي يقابل الصوت بمعناه العام اللغوي وغير اللغوي فمفهومه يتداخل مع المفهوم السابق الذي أورده تمام حسان (الحس)، لأنّ ما نطقه جهاز النطق صوت وبالتالي يتساوى الحسّ والصوت، ولا مبرّر للتفريق بينهما.

وعلم الأصوات –كما سبق القول– يعتمد على ثلاثة أجهزة في دراسته هي: الجهاز النطقي والجهاز السمعي والجهاز الفيزيائي.

1.الجهاز النطقي: أثناء الكلام نلاحظ أنّ الإنسان يقوم بحركات خاصة تتدخل فيها أعضاء الوجه، مثل: الفك الأسفل والشفتين واللسان مشكّلة جهاز النطق، ويطلق عليها مجازا أعضاء النطق؛ إذ النطق بالنسبة لها وظيفة ثانوية، تنتج عن عملية النطق أصوات؛ حيث تقع هذه الأخيرة في نقطة ما بين الشفتين والأوتار الصوتية، كما هو موضح في الرسم الذي أجمل فيه تمام حسان مكونات هذا الجهاز فيما يلي:[1]

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص66.

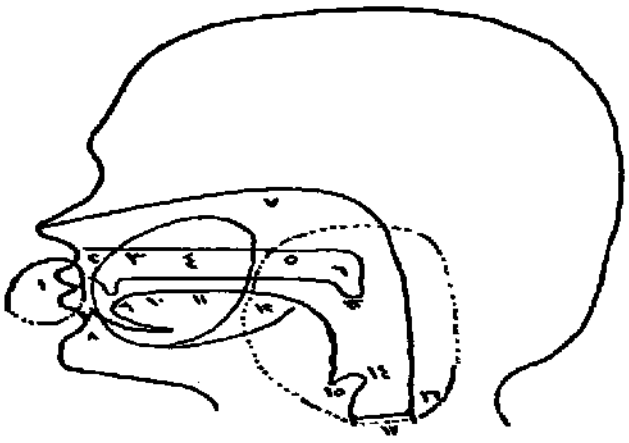

١ — الشفتان
٢ — الأسنان العليا
٣ — اللثة
٤ — الغار (الحنك الصلب) .
٥ — الطبق (الحنك الرخو) .
٦ — اللهاة .
٧ — التجويف الأنفي (الخيشوم) .
٨ — الأسنان السفلى .
٩ — طرف اللسان .
١٠ — مقدم اللسان .
١١ — وسط اللسان .
١٢ — مؤخر اللسان .
١٣ — الحلقوم
١٤ — الحلق
١٥ — لسان المزمار .
١٦ — الجدار الخلفي للحلق .
١٧ — الحنجرة وبها الأوتار الصوتية .

الشكل (6) رسم توضيحي لمكونات الجهاز النطقي

يشير تمام حسان إلى أنّ بعض هذه الأعضاء ثابت والبعض الآخر متحرك؛ تمثل الأعضاء الثابتة كلًّا من اللثة والغار والجدار الخلفي للحلق، بينما الأجزاء المتحركة هي: الشفتان واللسان من طرفه إلى ما يشمل المزمار، والفك الأسفل والطبق بما فيه اللهاة والحنجرة والأوتار الصوتية والرئتان.[1]

وبطبيعة الحال فإنّ هذه الأعضاء لها وظيفة أساسية بيولوجية هي التنفس والأكل والشرب، وما النطق اللغوي إلاّ وظيفة ثانوية بالنسبة لها؛ إذ تُسمّى أعضاء النطق من باب

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص64–65.

المجاز، ويعتمد الباحث في مجال علم الأصوات من حيث الجانب النطقي على تقنية الملاحظة والتسجيل والوصف.

أ-**الملاحظة:** تعتمد الملاحظة على حاسة النظر؛ لأنّها ترى حركات الجهاز النطقي، حركة الشفتين والفكّ الأسفل وبعض حركات اللسان، ثمّ ترى بعض الحركات المصاحبة التي تقوم بها عضلات الوجه[1]. ويرى تمام حسان أنّ في الملاحظة ميزة «تمتاز بها على الطرق الميكانيكية في البحث تكمن في أنّ الأذن الإنسانية أكثر الآلات ضبطًا للاستخدام في الأغراض اللغوية».[2]

ولعلّ أكبر دليل على هذا القول ما انتهى إليه علماؤنا الأجلاّء فقد استطاعوا بالملاحظة الدقيقة فقط أن يصفوا أصوات العربية وصفًا دقيقًا دون أن يعتمدوا على الوسائل المتطورة المتاحة اليوم، ويشيد تمام حسان بعملهم الجبّار ومع كلّ الصعوبات إلاّ أنّهم صنّفوا حتى الأصوات غير العربية«فسيبويه سمّى بعض هذه الأصوات الأجنبية وشبّهها بأصواتٍ عربيةٍ مشهورة،ووصف ذلك بأنه غير مستحسن ولا كثير في لغة من ترضى عربيته ولا في قراءة القرآن ولا في الشعر»[3]، كلّ ذلك ينمُّ عن وعي تام بأنّ دراسة الأصوات مقدّمة لدراسة اللغة.

ب- تقنيات التسجيل: يقوم الباحث بتسجيل النطق على شريط التسجيل أو أسطوانة، ويكرّر الاستماع عدّة مرات ليتحقّق من حسن ملاحظته ثمّ يقوم بوصف الأصوات التي قام بتسجيلها وصفًا علميًا دقيقا[4]، ليرتّبها بعد ذلك في جدول بحسب مخارجها وصفاتها دون أن يقسّمها إلى حروف، وينظّمها حسب وظيفتها في النظام الصوتي؛ حيث يتعدّى عمله عندئذ إلى البحث في مجال الصوتيات.

---

[1]-ينظر: المصدر نفسه، ص48.

[2]-المصدر نفسه، ص70.

[3]-المصدر نفسه، ص49.

[4]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص48.

ويرى تمام حسان أنّ التسجيل هو «السبيل الوحيد لاختبار دقّة الملاحظة أو عدم دقّتها؛ إذ تظهر أهميته في بعض الظواهر الصوتية كالنبر والتنغيم مثلا لا يمكن الوقوف على الملامح إلاّ بواسطة التسجيل».[1]

ويعتمد التسجيل في الدرس الصوتي الحديث على عدّة تقنيات منها الحنك الصناعي والكيموغراف.

ب.1-تقنية الحنك الصناعي (البلاتوغرافيا):

لجأ الباحثون في الدراسات الصوتية إلى إدخال آلية التجريب على الأصوات العربية بغية الكشف عن مخارج الأصوات وصفاتها بشكل دقيق، وعلى خطى نظيرتها في الدراسات الصوتية الغربية. ومن بين الرواد العرب حاول تمام حسان -تأثّرا بأستاذه فيرث- تطبيق تقنية الحنك الصناعي أو ما يعرف بالبلاتوغرافيا على أصوات العربية.

والحنك الصناعي جهاز«يصنع من المعدن أو المطاط، على أن تكون المادة الخام رقيقة جدّا، ويجب أن يطابق الحنك الصناعي سقف فم صاحب التجربة تماما، تكون في مقدمته أطراف ناتئة صغيرة تسهّل تحريكه وإخراجه من الفم، ويجب أن يكون أسود اللون»[2]، وقد بدأت هذه الطريقة باستعمال بصمات أصوات تمّ نطقها خارج بيئة الكلمة، غير أنّه لا يُنظر إلى هذه البصمات نظرة ثقة في الوقت الحاضر، لأنّ اللغة إنّما تُبنى من النطق الكامل لا من نطق الأصوات معزولة عن بيئتها الطبيعية، ويرى تمام حسان أنّه من نتائج هذه النظرة إلى البلاتوغرافيا أن أصبح التجريب على بصمات الأصوات في الكلمات التامة أو الجمل.[3]

وتكون البصمات في الحنك الصناعي على ضربين:[4]

- نوع وحيد البصمة: وفيه تختار الأمثلة بحيث يكون صوت واحد فحسب من أصواتها المكونة لها صالحا لإنتاج بصمة على الحنك الصناعي، كما في المثال التالي

---

[1]-تما حسان، مناهج البحث في اللغة، ص79.

[2]-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب الحديث، القاهرة، (د ط)،(1418هـ/1997م)، ص60.

[3]-ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص73.

[4]-المصدر نفسه، ص73.

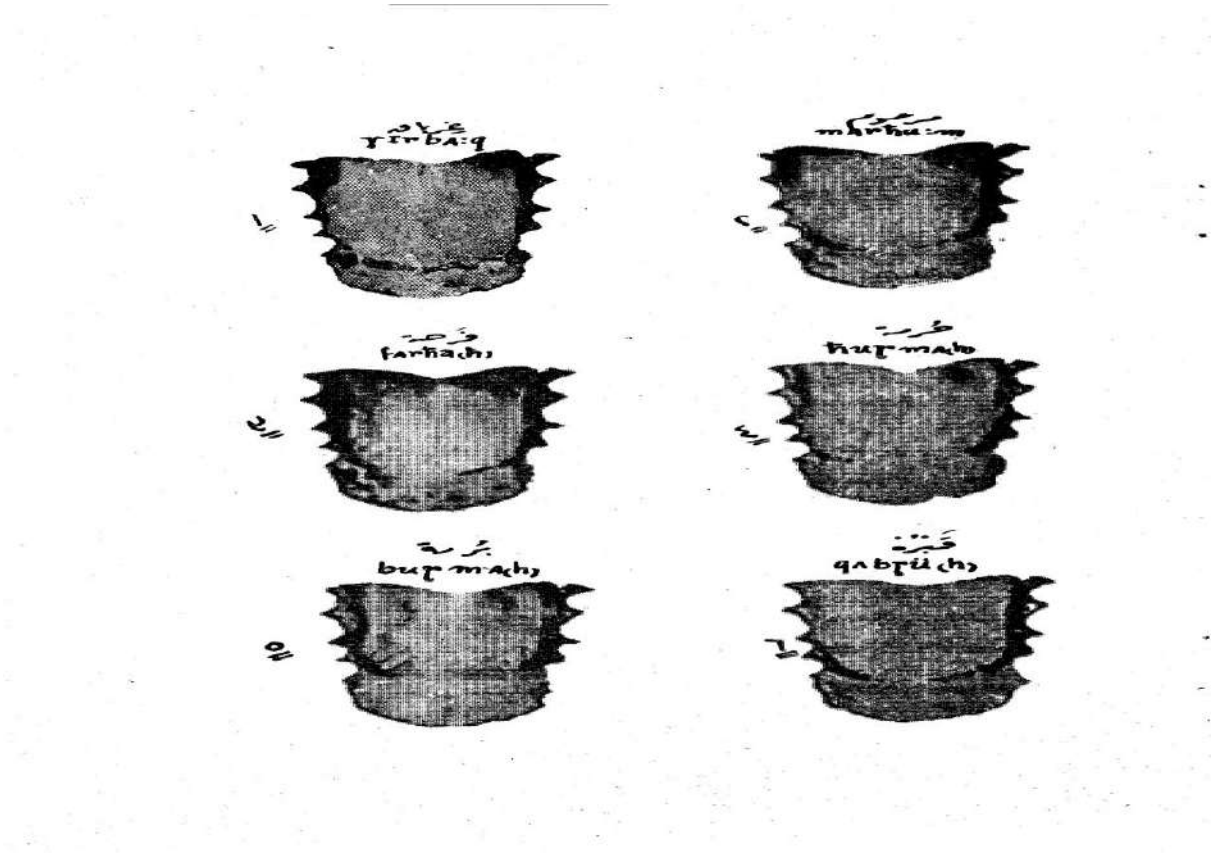

الشكل (07) صورة بصمة الصوت الواحد (مناهج البحث ص74)

- نوع متعدّد البصمة: وتختار فيه الأمثلة بحيث يكون أكثر من واحد من أصواتها صالحا لمثل هذا بشرط ألاّ تتداخل مناطق البصمات للأصوات المختلفة في المثال. ويمكن أن نحصل من هذا النوع على أمثلة ذات بصمات ثلاثة لا يتداخل بعضها مع البعض الآخر.

ويقدّم تمام حسان أمثلة لذلك من بينها المثال العدني (ضرّوك)؛ ففي هذا المثال تقع بصمة الضاد العدنية على ما يقابل أطراف الثنايا من الحنك الصناعي (Dental articulation)، أما بصمة اللسان على الحنك الصناعي مع الرّاء المجاورة لواو المدّ فإنّما تقع في منطقة مقدم الغار ومؤخر اللثة (Post-alveolar)، أماّ بصمة الكاف المسبوقة

بالواو المدّية فإنّها تقع في الزوايا الخلفية لنهاية الحنك(Post-palatal)، ويظهر في البصمات الموضّحة بآلية الرسم فيما يلي:

الشكل (08) صورة مثال لتعدّد البصمة(مناهج البحث في اللغة الصفحة77)

ويرى تمام حسان أنّ اختيار النوع الأول من الأمثلة أسهل بكثير من اختيار النوع الثاني ؛ ذلك أنّ الأوّل كثير في اللغة العربية، حيث يتأمّل الباحث الكلمة فإذا وجد فيها أكثر من صوت واحد ينطق باللسان فليتركها، وإن وجد فيها صوتا واحدا مما يتحرك اللسان في نطقه فليخترها، على سبيل المثال: مزح- مرح- مسح- عمر وغيرها من الكلمات التي يجمعها الباحث تمهيدا ليجري بها تجارب البلاتوغرافيا، ثمّ يأتي بالمساعد ويُعدُّ له الحنك الصناعي فيلصقه بسقف فمه مثبّتا من أطرافه في أسنانه العليا، بعد أن يكون قد نظّفه ورشّ عليه الطباشير الفرنسي ثمّ نفض فائضه عنه، وعندما ينطق المساعد الكلمة وحيدة البصمة لا يتّصل لسانه بالحنك الصناعي إلاّ في صوت واحد من أصواتها، فيترك بصمته عليه بتلاشي الطباشير ويظهر سواد الحنك الصناعي بدل بياض الطباشير، ثمّ يخرج هذا الأخير بحذر من الفم دون ترك بصمات الأصابع، وبهذا سيرى الباحث موقع اللسان من الحنك الصناعي،

فيستطيع بذلك وصف البصمات باسم مناطقها[1]، كما هو موضح في الرسم (مناهج البحث في اللغة الصفحة 75).

بالإضافة إلى إسهام الحنك الصناعي في الكشف عن صفات الأصوات ومخارجها وتحديد تباينها، فمن إيجابياته كذلك «توضيح مشكلات النطق، وبيان قوته من ضعفه؛ وتظهر جليّا في الحركات العضوية للنطق، وقوة اللسان أو ضغطه في نطق أي صوت على الحنك الصناعي تظهر في شكل بصمة واسعة بالنسبة لبصمة النطق الضعيف»[2].

كما يمكن للباحث عن طريق البلاتوغرافيا إجراء مقارنات نطقية بين الأصوات؛ ذلك بالاحتفاظ بالبصمة لمقارنتها بغيرها في المستقبل، وتتمّ بطريقتين: إمّا أن يصورها صورة شمسية، وإما أن يضعها في عاكس ضوئي يعكس صورتها على لوح زجاجي، فيستطيع الطالب حينئذ أن يضع على الصورة المعكوسة شريطاً من الورق الشفاف بعرض طول الصورة، ويرسم الصورة ويكتب التاريخ وهجاء الكلمة بالكتابة الأصواتية، ثمّ يعيد التجربة على المثال نفسه في تاريخ آخر، ويرسم الصورة على الشريط نفسه بجانب الأولى فاعلا معها ما فعل بالأولى ويكرّر ذلك، ثمّ يقارن الصور كلّها في تاريخ لاحق، ليستنتج منها ما يستحقّ الملاحظة والتسجيل. فقد تكونان متشابهتين فتوضعان في قسم نوعي معين، إما في وحيد البصمة وإما متعدّد البصمة، ولكنّهما لا تتفقان تمام الاتفاق.[3]

على الرغم من النتائج المحصّل عليها –التي وإن وصفت بالدقّة– إلاّ أنّ الأجهزة تبقى قاصرة عن تمثيل كلّ الأصوات وتسجيلها؛ ولذلك أقرّ تمام حسان بمحدودية البلاتوغرافيا، فهي لا تستطيع أن تخضع كلّ الأصوات الصحيحة للتجريب، حيث يفتقد بعضها للبصمة،

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص74.

[2]–المصدر نفسه، ص81.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص81–82.

مثل الباء والميم والواو والفاء والحاء والعين، فالأصوات الوحيدة التي يمكن دراستها عبر هذه التقنية هي التي يتم نطقها بمقدم اللسان.[1]

ب.2-تقنية الكيموغراف: أو ما يعرف بتكنيك التعرّجات الذبذبية، جهاز يتمّ من خلاله تسجيل الأشكال المتنوعة للعملية النطقية، يتكون هذا الجهاز من:[2]

1.أسطوانة أفقية تتحرّك بمعدل ثابت

2.شريط ورقي يلف حول الأسطوانة ويغطيها، وقد كان هذا الشريط أسودا، وترسم الريشة عليه خطوطا بيضاء أما الآن فيستعمل معه ورق أبيض، والريشة ترسم عليه خطوطا سوداء، وبهذا تم الاستغناء عن تلميع الورق وطلائه وتم التوصّل إلى صور أوضح وأدق.

3.أنبوبة مطاطية ناقلة للهواء.

4.ريشة تسجيل مثبتة بسنّ دقيقة تلامس الشريط الورقي.

5.جسم معدني يقع في طرف أنبوبة المطاط التي تتصل في طرفها الآخر بريشة التسجيل مهمته لمس الجزء المقصود من الجهاز النطقي للمتكلّم، وهذه القطعة المعدنية قابلة لإزالته أو التغيير، ليحلّ محلّها قطعة أخرى تتناسب مع الجزء المراد لمسه من الجهاز النطقي. وحين ينطق الشخص بكلمة أو أكثر تتحول حركة الجهاز النطقي إلى حركات صاعدة هابطة لسنّ الريشة التي تسجل على الشريط الورقي هذه الخطوط يمكن نقلها أو تصويرها وتُحلّل بعد ذلك من الناحية الصوتية.

وينوّه تمام حسان بأهمية الكيموغراف ودوره في تحديد مختلف الظواهر الصوتية،فهو لا يزال أهمّ جهاز يستخدم في الدراسات الصوتية؛ ويتركب كلّ سطح كيموغرافي من ثلاثة أجزاء أساسية، أوّلها الخط الوهمي ويسمى خطّ الراحة أو خطّ الصفر، وظيفته أنّ مبدأ رحلة السن يكون على أحد جانبيه، وهو يمثّل نقطة الصفر التي يقاس منها عمق التعرج، والثاني السن الكاتب؛ والذي يقوم برحلة يمينا وشمالا من الخط الوهمي بالنسبة إلى ضغط النفس

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، 84.

[2]-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، 56-57.

عليه، ويصله الهواء عن طريق أنبوبة من المطاط متصلة ببوق الفم. أما الجزء الثالثُ فيتمثّل في خطّ متموج يثبت وجود الجهر من عدمه.[1]

وقد طبّق تمام حسان تقنية التعرّجات الذبذبية (الكيموغراف) على أصوات اللغة العربية، ومثاله: صوت الفاء (صوت غير مجهور)؛ حيث لاحظ أنّ السنّ الكاتب يرسم خطّا غير معرّج إلى جانب الخطّ الوهمي غير منطبق عليه (لوجود ضغط النفس الذي في الفاء)، فالرحلة موجودة إذًا والتعرّج منعدم[2]، ويوضح ذلك المثال الآتي:

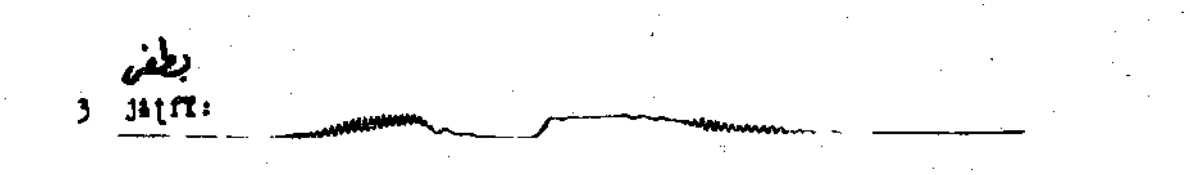

الشكل(09) صورة توضح صوت الفاء على الكيموغراف (مناهج البحث في اللغة ص81)

وتظهر أهمية الكيموغراف في مساهمته في التفريق بين صفتي الجهر والهمس، وبين الشدة والرخاوة، وبين قوة النطق وضعفه، وكذا الوقوف على الغنّة في النطق.

ج-تصنيف الأصوات العربية:

ينطلق تمام حسان في عرضه للمفاهيم الصوتية من رؤية إمام النحو "سيبويه"، ومنهجه في دراسة الأصوات العربية ومقارنتها بالدراسات الحديثة؛ إذ يظهر أنّ « سيبويه كان على وعي تام بأنّ دراسة الأصوات مقدمة لابدّ منها لدراسة اللغة، وأنّ النظام الصوتي ضروري لمن أراد دراسة النظام الصرفي بل لعلّه كان يرى في النظام الصوتي جزءًا لاحقًا، أو من دراسة الصرف نفسها حتى إنّه حين وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان (باب الإدغام) قد

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص80-81.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص81.

كشف عن وجهة نظره هذه من جهة وقيّد دراسة الأصوات، وضيّق مجالها من جهة أخرى. وتأتي دعوى تضييق سيبويه لمجال دراسة الأصوات من أنّ الإدغام ليس جزءا من النظام الصوتي، وإنّما هي ظاهرة سياقية... ولكنّ سيبويه مهّد لدراسة الإدغام بدراسة الأصوات، فتناول هذه الأصوات بالوصف من حيث المخرج وطريقة النطق والجهر والهمس والتفخيم والترقيق ناظرا إلى الصوت في حالة عزلة عن السياق»[1].

ويرى بأنّ القدامى وعلى رأسهم سيبويه قد اتجهوا في استنباطهم الحروف من الأصوات اتجاهًا عكس الدراسات الحديثة؛ فبعد ملاحظة الأصوات ووصفها تُبَوَّب في مجموعات، وتسمّى كل مجموعة منها حرفا. في حين أنّ سيبويه ومعاصريه قد ارتضوا لتحليل الأصوات العربية بالنظام الصوتي المشهور الذي ينطلق من أنّ لكلّ حرف رمزًا كتابيًا يدلّ عليه دون النظر إلى ما تندرج تحته من الأصوات، فجعلوا الأصوات العربية التي تحت كلّ حرف من هذا النظام لا تعدو أن تكون صفة لهذا الحرف كأن تكون إدغاما له أو إقلابا أو إخفاء.[2]

وقد أحصى سيبويه عدد الحروف العربية تسعةً وعشرين حرفا سمّاها أصولا؛ متّفقًا على رموزها وهي: الهمزة ورمزها (ء)، والألف (ا)، وصولا إلى الحرف التاسع والعشرين الهاء ورمزها (ه)، إضافة إلى ذلك ستّة فروع أصلها من التسعة والعشرين وهي كثيرة الورود في الكلام؛حيث يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار[3]،وتتمثّل هذه الحروف في: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم، وأضاف إلى ما ذكر ثمانية حروف مستهجنة في قراءة القرآن والشعر هي الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.[4]

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص50.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص51.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص52.

[4]–مصدر سابق، ص53–56.

وذهب تمام حسان إلى أنّ سيبويه على الرغم من تفريقه بين أصول الحروف وفروعها إلاّ أنّه لا يفرّق بين مصطلحي (الصوت والحرف) على نحو ما يفرق علم اللغة الحديث بين phoneme و sound و Alophone فالحرف يشمل كلّ ذلك.

غير أنّ المتأمل لنصوص سيبويه ومن بعده في الجانب الصوتي وتحديدا في تقسيم الحروف إلى أصلية وفرعية لهو دليل على إدراكه الفرق بين الصوت والحرف–وليس كما ذهب إليه تمام حسان– لنتأمل نصّ سيبويه:« أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفًا: الهمزة والألف..والواو، وتكون خمسة وثلاثين حرفًا هنّ فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة والهمزة..وألف التفخيم، وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيّته، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف..، وهذه الحروف التي تتمّتها اثنان وأربعون جيّدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبيّن إلاّ مشافهة»[1].

يُظهر هذا النصّ مدى تنبّه القدامى للفرق بين مصطلحي الصوت والحرف من حيث المفهوم، وما يغيب عندهم هو التسمية؛ فقد حدّد سيبويه الحروف الأصلية بعدد معيّن، ثمّ يضيف لها الفروع سواء المستحسنة أو غير المستحسنة ويذكر بأنّها تظهر في المشافهة، وفي هذا إشارة مباشرة إلى الصوت؛ حيث إنّ الصور الصوتية تظهر أثناء الكلام (المشافهة)، وتعود كلّها إلى الأصل (الحروف).

أولا–مخارج الحروف بين رؤية القدامى وتمام حسان: يورد تمام حسان مخارج الحروف عند القدماء وهي خمسة عشر مخرجًا حسب الجدول التالي:[2]

مخارج الحروف	الأصوات العربية
1–مابين الشفتين	ب . م .و
2–باطن الشفة السفلى وأطراف اللسان	ف

[1]–سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص57–58.

3-طرف اللسان وأطراف الثنايا	ظ .ذ .ث
4-طرف اللسان وفويق الثنايا	ز . ص . س
5-طرف اللسان وأصول الثنايا	ط . د . ت
6-طرف اللسان وفويق الثنايا	ن
7-ما بين اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان	ر
8-حافة اللسان إلى الطرف وما فوقها	ل
9-أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس	ض . ش
10-وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى	ج . ي
11-مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ك
12-أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ق
13-أدنى الحلق	غ . خ
14-وسط الحلق	ع . ح
15-أقصى الحلق	ء . هـ

يسقط تمام حسان مخرجا من المخارج التي أقرّها سيبويه؛ إذ هي عند سيبويه ستة عشر مخرجا «للحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا: الهمزة، والهاء، والألف، ومن أوسط الحلق مخرج: العين، والحاء. وأدناه مخرجا من الفم: الغين، والخاء. ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف. ومن أسفل موضع القاف من اللسان قليلا، وما يليه الحنك الأعلى، مخرج: الكاف. ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج: الجيم، والشين، والياء. ومن وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى، مخرج: الضاد. ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، وما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق

الضاحك والناب الرباعية والثنية، مخرج: اللاّم. ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينهما وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الثنايا، مخرج النون. ومن مخرج النون عن أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللاّم، مخرج: الطاء، والدال، والتاء. ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، ومخرج: الزاي، والسين، والصاد. ومما بين اللسان وأطراف الثنايا، مخرج: الظاء، والدال، والثاء. ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، مخرج: الفاء. ومما بين الشفتين، مخرج: الباء، والميم، والواو. ومن الخياشيم، مخرج: النون الخفيفة»[1].

ويلخص تمام حسان مخارج الحروف حسب ما أوردها سيبويه ي الجدول التالي:[2]

المخارج	الصفات: شديد — يمتنع معه النفس — مجهور — مفخم	مجهور — مرقق	مهموس — مفخم	مهموس — مرقق	منحرف	أنفي	مكرر	و بين الشديد والرخو	رخو — مجهور — مفخم	مجهور — مرقق	مهموس — مفخم	مهموس — مرقق	لين	هاوي
١ ـ ما بين الشفتين		ب		و		م							و	
٢ ـ باطن الشفة السفلى واطراف الأسنان									ظ	ذ	ص	ف ث س		
٣ ـ طرف اللسان وأطراف الثنايا														
٤ ـ طرف اللسان وفويق الثنايا														
٥ ـ طرف اللسان وأصول الثنايا	ط	د		ت		ن								
٦ ـ ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا														
٧ ـ ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان														
٨ ـ حافة اللسان الى الطرف وما فوقهما					ل				ض			ش		ى
٩ ـ أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس														
١٠ ـ وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى		خ		ك										
١١ ـ مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	ق								غ		خ			
١٢ ـ أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى								ع				ح هـ		
١٣ ـ أدنى الحلق			هـ											
١٤ ـ وسط الحلق														
١٥ ـ أقصى الحلق														

جدول الأصوات العربية كما كان يراه سيبويه

[1]–سيبويه، الكتاب، ج4، ص433.

[2]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص59.

إنّ المتأمل لمخارج الأصوات التي أحصاها تمام حسان ومخارج الأصوات الواردة في كتاب سيبويه ،يلاحظ الاختلاف في عدد المخارج الصوتية عند سيبويه؛ حيث أسقط (مخرج الخياشيم: وهو مخرج النون الخفيفة)، كما وضع الراء مكان الزاي فنسب الأول إلى مخرج طرف اللسان وفويق الثنايا في حين أنّه مكان الزاي إلى جانب الصاد والسين.

أمّا النون الخفيفة –كما يسميها سيبويه– فيطلق عليها تمام حسان اسم النون الخفية (وحسبه) ذلك هو الأفصح؛ لأنّ النون الخفيفة تقابل النون الثقيلة في التوكيد في علم النحو، أما النون الخفية فهي نون الإخفاء قبل حروف الفم،وهي:التاء، والثاء، والجيم، والدال،والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف.[1]

والمخرج عند تمام حسان يمثّل مكان النطق[2]، وهذا التحديد ورد عند الخليل(ت175هـ) بمصطلحين؛ الحيز والمدرج، يقول:« في العربية تسعة وعشرون حرفًا: منها خمسة وعشرون حرفا صحاحًا لها أحياز ومدارج، ويقصد بالمدارج: المخارج: الواو، والياء، والألف اللينة والهمزة، وسميت حروفا جوفية، لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرج اللسان ولا من مدرج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، وإنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلاّ الجوف»[3]، وهو بذلك يشير إلى فرق دقيق من حيث المفهوم أو المصطلح؛ حيث إنّ المخرج هو النقطة الدقيقة التي يخرج منها الصوت، بينما يمثّل الحيّز المنطقة التي ينتمي إليها أكثر من صوت، وهذه الأصوات بعضها أرفع من بعض.

يقدم تمام حسان بعد هذا العرض ترتيبا لأصوات اللغة العربية وفق الأنموذج الذي ارتضاه المعاصرون وهو:[4]

---

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص53.

[2]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص86.

[3]–الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ص41.

[4]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص79.

المخارج	الصفات: شديد				رخو				مركب	متوسط			
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور فقط	منحرف (جانبي)	مكرر	أنفي	لين
	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق	مفخم	مرقق					
شفوي		ب						ف				م	و
شفوي أسناني								ث					
أسناني					ظ	ذ							
أسناني لثوي	ض	د	ط	ت		ز	ص	س					
لثوي										ل	ر	ن	
غاري								ش	ج				ي
طبقي				ك									
حلقومي (لهوي)			ق		غ		خ						
حلقي						ع		ح					
حنجري		ء						هـ					

النظام الصوتي للفصحى المعاصرة

عكس تمام حسان ترتيب مخارج الأصوات العربية–حسب الجدول الذي عرض فيه المخارج عند سيبويه– سيرًا على نهج معاصريه في وصف الأصوات بدءًا من الشفتين وصولاً إلى الحلق، وبالنظر إلى الجدولين السالِفي الذكر، الذين عرض فيهما تمام حسان أصوات العربية كما يراها سيبويه، وما ارتضاه المعاصرون نجد أنّه يحوي ستّة مخارج، وما دون ذلك هي أحياز صوتية تضمّ أكثر من صوت.

فالمخارج على اعتبار التفريق الدقيق تكون عند سيبويه هي: مخرج الفاء (باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان)، ومخرج النون (ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا)، ومخرج اللاّم(حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما)، ومخرج الكاف (مؤخر اللسان وما يليه الحنك الأعلى)، ومخرج القاف (أقصى الحلق وما يليه من الحنك الأعلى)، وما دون ذلك هي أحياز تضمّ أكثر من صوت. بينما عند تمام حسان المخارج اثنان فقط، هي: مخرج الفاء

(شفوي أسناني)، ومخرج القاف (لهوي)، والباقي أحياز بعضها يضمّ صوتين وثلاثة وحتى ستة أصوات.

يظهر أنّ تمام حسان نظر إلى المخارج نظرة مجملةً؛ فما ورد عند القدماء مفصّلا مثلا (مخرج الزاي والصاد والسين ومخرج الضاد والدال والطاء والتاء) ضمّها في مخرج واحد سماه: لثويًّا أسنانيًّا؛ ولعلّ هذا راجع لاستعانته بالمخابر البحثية وهي توضح الملامح (المخارج) التي تشترك فيها بعض الأصوات مما يستوجب ضمّها في مجموعة واحدة.

ثانيا–صفات الأصوات ومخارجها: تعرف الصفات بأنها:« الظواهر الصوتية المصاحبة للحركات العضوية للجهاز النطقي»[1]، وبالاعتماد على آلية التقابل المصطلحي وعلى نهج القدماء، جعل تمام حسان كلّ صفتين متقابلتين، نحو: الشدة والرخاوة، والهمس والجهر، والتفخيم والترقيق.

وتعرف هذه الظواهر في عرف علماء التجويد بمصطلح شوائب الحروف؛ حيث إنّ السبب الموجب لذلك أن: « يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما، إمّا بتفخيم أو إطباق أو تفشٍّ أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأنّ الحرف بسبب اتحاده بما جاوره يجذبه إلى حيّزه ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها أو يحدث بينهما حرف يشبههما».[2]

ويرى تمام حسان أنّ قرّاء سيبويه يجدون صعوبة في فهم بعض المصطلحات التي استعملها (سيبويه) في تحليله للأصوات العربية؛ حيث يستعمل طائفة من المصطلحات منها ما لا لَبس فيه كالتفخيم والترقيق، والأنفي والمتكرّر، ومنها ما يَعتوِره اللبس إمّا لأنّه لا يسمي ظاهرة يمكن ضبطها كالإشباع والاعتماد والاستعلاء والاستفال، وإمّا لأنّه يسمي ظاهرة يمكن ضبطها ولكنّه لا يحدّدها تحديدا شافيا كالجهر والهمس والإطباق والانفتاح[3].

---

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص115.

[2]–القرطبي، الموضح، ص177.

[3]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص115.

ويرى بأنه يمكن النظر إلى صفات الأصوات من زوايا متعدّدة:[1]

-الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما (الشدة والرخاوة والتركيب والتوسط)

-حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية أو عدمه (الجهر والهمس)

-تحرك مؤخر اللسان أو مقدمه تحركا ثانويا أثناء حدوث النطق في موضع آخر (الإطباق والتغوير والتحليق).

1-الشدّة والرخاوة وما بينهما: تحدث صفة الشدة عندما ينسد مجرى الهواء انسدادا تاما يؤدي ذلك إلى حجز كمية من الهواء خلف نقطة الانسداد في حالة ضغط أعلى من ضغط الهواء الخارجي، وإذا انفصل العنصران المتصلان لسد المجرى انفصالا مفاجئا، اندفع الهواء الداخلي ذو الضغط الثقيل إلى الهواء الخارجي ذي الضغط الأخف محدثا جرسا انفجاريا، وهذا الانفجار هو عنصر لنطق الأصوات الشديدة؛ حيث إنّ نطقها يتكون من أكثر من عنصر واحد، ويوضّح ذلك من خلال المخطط الآتي:[2]

(1) اتصال عضوين	(2)انحباس الهواء خلف نقطة تلاقيهما	(3)انفصال العضوين فجأة وتسريح الهواء

والأصوات الشديدة عند تمام حسان هي: الباء، والتاء، والدال، والضاد، والطاء، والقاف، والكاف، والهمزة، أمّا إذا صادف الهواء مجرىً ضيقا لا مسدودا يسمح بمرور الهواء محتكا بنقطة التضييق بين العضوين، والأصوات التي يصحبها هذا النوع من طريقة النطق تسمى

[1]-تمام حسان مناهج البحث في اللغة، ص86.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الأصوات الرخوة، وهي الثاء، والحاء، والخاء، والذال، والسين، والشين، والصاد، والظاء، والعين، والغين، والفاء.[1]

وكما أنّ هناك أصواتاً شداداً وأُخر رخوة توجد أصوات تكون بين الشدّة والرخاوة يصطلح عليها تمام حسان بمصطلح المركب–أي بين الشدة والرخاوة– ويحدث في حالة «الانفصال المفاجئ ولكن هذا الانفصال بطئ، وفي هذا الانفصال مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق شبيهة كلّ الشبه بالتضييق الذي يكون في صفة الرخاوة، وتأتي هذه المرحلة بعد الانفجار مباشرة فتسمح للهواء المسبب للانفجار بأن يحتك بالعضوين اللذين في طريق التباعد البطيء احتكاكا شبيها بما يصاحب الأصوات الرخوة، والصوت العربي الوحيد الذي يجمع بين عنصر الشدة وعنصر الرخاوة؛ أي صوت مركب، هو صوت الجيم»[2].

وهناك طائفة من الأصوات لا هي شديدة ولا هي رخوة تعرف بمصطلح المتوسطة وتحدث حين يمرّ الهواء بمجراه دون انحباس أو احتكاك من أي نوع وذلك:[3]

–إمّا لأنّ مجراه خال من المعوقات، كما في صوتي الواو والياء.

–وإمّا لأنّ مجراه في الفم يتجنّب المرور بنقطة السدّ أو التضييق، كما في صوت اللام.

–وإمّا لأنّ هذا التضييق غير ذي استقرار على حاله كما في صوت الراء

–أو لأنّ الهواء لا يمرّ بالفم وإنّما يمرّ بالأنف، كما في صوتي الميم والنون.

يبدو أنّ تمام حسان قد أعاد ترتيب هذه الصفات؛ فما ورد من أصوات تحت صفة ما بين الشدة والرخاوة، جعله طائفة تحت صفة المتوسطة وطائفة تحت مصطلح المركب، وهذا نتيجة لتطور الدراسات الصوتية واستخدام المختبرات والأجهزة المتطورة، وهذا لا يعني أنّ الدرس الصوتي التراثي لم يكن دقيقا، فمنه انطلق تمام حسان وغيره من الباحثين لما يحويه من مادة لازالت منبعا للدراسات إلى غاية اليوم.

---

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص87.

[2]–المصدر نفسه، ص87.

[3] –المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

2-الجهر والهمس: ينطلق تمام حسان في تحديده لمصطلحي الجهر والهمس من الدراسات الصوتية التراثية عند سيبويه وربطها بالدرس الحديث؛ إذ يحيل مصطلح الجهر على«حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية تصاحب نطق الصوت»[1]. والمجهور عند تمام حسان إما مجهور حامل لصفة أخرى (مفخم أو مرقق)، وإما مجهور فقط.أما مصطلح الهمس فيحدث بغياب ذبذبة الأوتار الصوتية عند النطق بالصوت.[2]

ويستحضر تمام حسان مفهوم المصطلحين عند سيبويه، وذلك بغرض تحديد الفروق الدقيقة بينهما؛ إذ يعرفها سيبويه بقوله:« المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس معه حتى ينقضي الاعتماد[عليه]ويجري الصوت..، أما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه»[3]، والغرض من هذه المقابلة هو التمييز بين صفتي الجهر والهمس بدقة، ويضع تمام حسان المصطلحات في مقابلاتها على النحو التالي:

الإشباع = التقوية Strengthening

الإضعاف = إزالة القوة Weekening

فالتقابل بين الإشباع والإضعاف يحدد معنى الثاني وهو سلب القوة، أما إسناد الصفتين للاعتماد فيظهر معناه في: الاعتماد * الضغط Pressure

ومنشأ الاعتماد عند تمام حسان يكون واقعا على مخرج الحرف ضاغطا عليه والموضع هو الحجاب الحاجز الضاغط على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء؛ أي أنّه واقع من مخرج الحرف أو المكان الذي يتم نطقه فيه.[4]

ويضيف قائلا عن صفتي الهمس والجهر بأنهما وجهتان تختلف فيهما الأصوات وتتقابل، وحتى إن اتحدت في المخرج، ويضرب لذلك مثالا بكل من: صوتي (الدّال والتاء)، وصوتي

---

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص156.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]-سيبويه، الكتاب، ج4، ص434.

[4]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص61.

(الزاي والسين)؛ حيث إنّ الصوت الأول من كل زوج مجهور والثاني مهموس، والزوج الأول شديد والثاني رخو، والزوجان معا من الأصوات الأسنانية اللثوية.[1]

وتندرج تحت هذين المصطلحين مصطلحات تسهم في تمايز بعض الأصوات، وتظهر خاصة لدى القرّاء والمهتمين بأحكام التجويد؛ وتتمثّل في: الإطباق والانفتاح والتغوير.

3-الإطباق والانفتاح والتغوير: استنادًا إلى فكرة القيمة الخلافية التي تبناها تمام حسان يتحدّد الإطباق في أنّه يحصر الصوت (ومعناه الأثر السمعي) بين اللسان والحنك، كما أنّ اللسان حين يرتفع إلى الحنك الأعلى يكون لهذه الحروف موضعان من اللسان؛ أحدهما هو المخرج وهو طرف اللسان وثانيهما موضع التفخيم وهو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى.[2]والحروف المطبقة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

وفي هذا الصدد يفرق تمام حسان بين مصطلحي الإطباق والطبقية، لاختلافهما وإن تقاربا؛ حيث إنّ: «الطبقية حركة عضوية يبقى اللسان معها في وضع محايد، إذ يكون النطق في مخرج الطبق؛ أي ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، فيسدّ المجرى أو يُضيّقه تضييقا يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما»[3]، والطبقيات التي نطقها في الطبق هي أصوات الخاء والغين والقاف.

وينتج عن الإطباق -حسب تمام حسان- قيمة صوتية معينة تضفي على الصوت المنطوق رنينا خاصّ، كما في نطق أصوات الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف، ويصلح الإطباق أن يكون نقطة تفاق أو اختلاف بين الأصوات اللغوية؛ ويمثّل لذلك بصلاحه بأن يكون نقطة اتفاق بين صوتي الصاد والضاد، ونقطة اختلاف بين صوتي الصاد والسين، لأنّ الصاد مطبقة والسين ليست كذلك.[4]

---

[1]-ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص144. وجدول النظام الصوتي للفصحى المعاصرة من كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ص79.

[2]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص63.

[3]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص89.

[4]-ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص89.

ويشير إلى أنّ النحاة عبّروا عن مصطلحي الإطباق والطبقية باصطلاح الاستعلاء؛ يقول ابن جني:« وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض، فالمستعلية سبعة وهي: الصاد الضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض، ومعنى الاستعلاء أن تتصعّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق..، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها»[1]، والملاحظ من خلال قول ابن جني أن النحاة الأوائل قد أدركوا جيدا الفرق بين الإطباق والطبقية، رغم أنّ المصطلح الثاني غاب من حيث التسمية.

ويقابل الإطباق مصطلح الانفتاح واستنادا إلى قول سيبويه: «الحروف المطبقة هي الصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة ما سوى ذلك من الحروف لأنّك لا تطبق لشيء منهنّ لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك. فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك في موضع الحرف»[2]، والملاحظ أنّ هناك اضطرابا في تحديد الأصوات التي تنتمي إلى صفة الانفتاح؛ حيث يرى تمام حسان أنّ بعض الأصوات تنتمي إلى الطبقية؛ أي لا هي مطبقة ولا منفتحة، وهذا رأي ابن جني كذلك، بينما في تحديده لصفة الانفتاح يعود لهذه الصفة عند سيبويه فيجعل الأصوات بين الصفتين المتقابلتين إمّا مطبقة أو منفتحة.

كما يرد لديه مصطلح آخر وهو التغوير Palatalization؛ والتغوير الميل بالصوت ذي المخرج الذي خلف الغار إلى أن ينطق في الغار، أو أقرب ما يكون إليه، ويمثّل له بصوت الكاف المجاور لأحد أصوات الكسرة مغوّر في لهجة العراق، كما في قولهم "فيك" فهم يقولون فيتش. وتنتج عنه قيمة أصواتية مرققة.[3]

---

[1]–ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص81.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص62.

[3]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص90.

ويخلص تمام حسان بعد تناوله لهذه الصفات إلى أنّ التفخيم يلازم الإطباق، وأنّ الترقيق يلازم صفة الانفتاح والتغوير.

4-التفخيم والترقيق: ينظر تمام حسان إلى التفخيم والترقيق من وجهة النظر الثالثة وهي: تحرك مؤخر اللسان أو مقدمه تحركا ثانويا أثناء حدوث النطق في موضع آخر، والتفخيم يمثل: «ظاهرة أصواتية ناتجة عن حركات عضوية تغير من شكل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة»[1]، والتفخيم صفة تلازم حروف الإطباق، وتكون مفخمة بدرجة أكبر من حروف الطبقية، ويعني التفخيم في علم التجويد انحصار الصوت بين اللسان والحنك؛ وإضافة إلى الحروف التي تمّ ذكرها، يضيف علماء التجويد صوتي (الرّاء واللاّم)، اللذان يلحقهما التفخيم في مواضع، والألف المدية التي تتبع ما قبلها.[2]

والعنصر الثاني المرتبط بالتفخيم التحليق Pharyngalization وهو: «قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة»[3]، والتفخيم بصفة عامة ظاهرة صوتية ترتبط بأصوات الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء).

ويقابل التفخيم مصطلح الترقيق وموضعه طرف اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى، والحروف المنفتحة كل الحروف عدا المطبقة، وحروف الطبقية (خ غ ق) في مواضع فقط[4]، ويرتبط الترقيق بمصطلح التغوير وهو ضد التفخيم.

ثالثا-أصوات العربية الفصحى ورموزها الكتابية:

عرض تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" مسارا لتاريخ الخط العربي منذ رسم المصحف لغاية وصوله لشكله المعاصر، وأنّ العلماء أثناء دراسة اللغة وتعليمها قد

---

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص90.

[2]-ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص250.

[3]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص90.

[4]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص63.

تفطّنوا إلى قصور النظام الكتابي العربي؛ إذ ركز عنايته على رموز الحروف الصحيحة وانصرف عن تمثيل الحركات.

وقبل التفصيل في رموز الحروف الصحاح والعلل وجب أن نشير إلى أنّ:« العلاقة بين الرمز الكتابي ومدلوله علاقة عرفية –شأنه في ذلك شأن الوصفيين– وأنّه لو فرضنا أنّ العرف تغير في الكتابة، وتوخّي المجتمع رموزا أخرى تكتب في اتجاه معاكس، فلن يؤثر ذلك على وضوح المعنى»[1]، وفي ذلك إشارة إلى اعتباطية الرمز اللغوي أحد مبادئ لسانيات "دوسوسير".

ويشير تمام حسان إلى أنّ بعض الهيئات اتجهت إلى إصلاح أمر الخط العربي، وانقسموا في ذلك وفق اتجاهين؛ الأول استخدم طريقة التعديل في أشكال الرموز الكتابية العربية، بحيث تسمح بإضافة علامات للحركات تكتب على السطر لا فوق الرموز الصحيحة، والآخر فضّل التوجّه إلى إصلاح الكتابة العربية بطرح الحروف العربية جانبا، واستخدام الحروف اللاتينية في موضعها وهذه الطريقة تضمن تمثيل الحروف الصحيحة والحركات والعلل، وخلوّها من العلامات الإضافية[2]. والرأي الثاني فيه نظر؛ حيث إنّ الاستعاضة بالحروف اللاتينية بديلا عن العربية ولو على سبيل التمثيل طمس للهوية وإعلاء لآخر، فضلا على أنّ لكلّ لغة خصوصيّتها ولا يمكن بأيّ حال أن تعوّضها أبجدية أخرى.

يبدو جليّا تأثر الباحثين العرب بما أفرزته نتائج الدراسات اللسانية عامة والصوتية خاصة؛ إذ عكفت جلّ الدراسات للسير بأنماطها اللغوية نحو العلمية والعالمية، ولا جرم أن وجدت هذه المحاولات صدىً طيباً في الدرس العربي، وما تمام حسان إلاّ عينة ونموذجا يُقتدى به في سعيه لإلحاق اللغة العربية بنظيراتها من اللغات ومحاولة تقنينها.

وما الكتابة عند تمام حسان إلاّ « نظم مختلفة باختلاف دلالة الرمز، فالرمز الكتابي إمّا يدلّ على صوت فتكون الكتابة كتابة صوتية، وإمّا يدلّ على حرف فتكون الكتابة كتابة

[1]–تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط4،(1421هـ/2001م)، ص126.

[2]–ينظر: تمام حسان، المصدر نفسه، ص144.

تشكيلية»[1]؛ وقوام نظام اللغة الأخير –التشكيلية– جَعْلُ رمزًا لكلّ حرف فيكون بذلك عدد رموز الحروف العربية ثمانية وعشرين رمزا، ولا تشمل الرموز الأصوات لأنّ عدد الأصوات كبير وبالتالي يتطلّب عددا عظيما من الرموز في الكتابة الصوتية.

ويرى أنّ الكتابة التشكيلية أوفى أنواع الكتابة بأغراض النظم والأهداف التي تستخدم من أجلها، مبرّرا ذلك بأنّها تنظر إلى الوحدات (الحروف) التي يتألف منها النظام الصوتي للغة –سواء حروف صحيحة أو حروف علة– فتجعل لكلّ حرف رمزا كتابيا محدّدا، دونما النظر إلى الأصوات التي تندرج تحته، وفي النهاية تكون الرموز بنفس عدد الحروف التي تتألف منها اللغة. ولا أهمية لنوع الرمز فقد تكون الرموز مشتقة من الأبجدية العربية المستعملة، أو مأخوذة من أية أبجدية أخرى؛ لأنّ شكل الرمز وأصله أمر ثانوي مادام يمثّل كل حرف من حروف اللغة برمز من رموز الكتابة، كلّما ورد في النص، ولا يحذف بل يجري على نسق مطّرد، وبذلك يكون له معنى محدّد ويصبح معه الهجاء في غاية السهولة.[2]

ويصرّح تمام حسان بأنّه شخصيا يميل إلى الأخذ باشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية، بحسب حاجة اللغة العربية، ومرجع الاقتراح إلى ما يأتي:[3]

–أنّ ثمة أصواتا مشتركة بين العربية ولإغريقية الخاء والثاء، وهما لا يوجدان في اللاتينية، فاختيار الرموز الإغريقية كما هي أو مع بعض التعديل يفي بالغرض المطلوب، ويعفينا من اللجوء إلى اتخاذ رمز مركب للدلالة على صوت مفرد مثل kg و th .

–إنّ ارتضاء مبدأ استخدام هاتين المجموعتين الرمزيتين (الإغريقية واللاتينية) يدع المجال أمامنا واسعا للاختيار، وذلك لا يتحقق لنا إذا اقتصرنا في الأخذ على أبجدية واحدة منها.

–إنّ اختيار أبجدية عربية منتقاة من هاتين اللغتين تكتب من الشمال إلى اليمين ستجعلنا نسير مع التيار الفكري العالمي بصورة أوضح وأسهل، وستجعل الاصطلاحات الأجنبية أكثر

---

[1]–تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص121.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص145.

[3]–المصدر نفسه، ص145–146.

قبولا عند الطالب العربي من الناحية النفسية، وستجعل المطابع الأجنبية أقدر على نشر المعلومات علنًا، لأنّ اصطلاحاتنا ستوضع على صفحاتها المطبوعة بهجائها العربي، على نحو ما تفعل كلّ لغة أوربية مع كلمات كلّ لغة أوربية أخرى ومصطلحاتها.

والسؤال المطروح هنا كيف لأبجدية أجنبية تمثيل العربية؟ وهل يوجد لكلّ صوت عربي –على عدد التنوعات الصوتية– رمز يمثّله؟ ولو فرضنا ذلك هل يمكن تطبيقها على آيٍّ القرآن الكريم؟ في رأي تمام حسان تماهٍ وذوبانٌ في الآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحيل أن نجد رموزا تستوعب أصوات–لا حروف– العربية وأبسط مثال صوت الجيم بصوره المختلفة (المعطّشة وغير المعطّشة)، وكذلك فإنّ اللغة بالإضافة إلى وظيفة التواصل ذات بعد يتّصل بهوية الأمّة، وأي تفريط فيها هو إعلاء للآخر. بالإضافة إلى نقطة هامة أشار إليها أحمد مختار عمر لعلّ تمام حسان غفل عنها، وهي أنّ من أسهم في صنع هذه الأبجدية علماء أوربيون ركّزوا اهتمامهم على المشاكل الصوتية الخاصة باللغات الأوربية، وفي ذلك إشارة واضحة لعدم صلاحيتها لتمثيل كلّ اللغات[1]. فكيف بالعربية البعيدة كلّ البعد عن اللغات الأوربية؟!

أ–الصحاح وقصورها: يتحدث تمام حسان عن اللغة العربية بفخر واعتزاز؛ لأنها ثرية من الناحية التشكيلية لرموز الصحاح أو ما يصطلح عليه بالصوامت، وهي في نظره أقل قصورا من حروف العلة أو ما يعرف بالصوائت خاصة إذا ما ارتبطت بالمخارج والصفات الصوتية، فيفترض أن يضاف إلى الرمز ما يوضح الملامح الصوتية المرتبطة به؛ ذلك أنّ رموز الأبجدية العربية للصحاح « لن تقصر عن الأغراض العملية التي خلقت من أجلها؛ بل إنّ المرء ليستطيع أن يدعي أنّ الأبجدية العربية ربّما كانت من أوفى النظم الكتابية في العالم بالغرض الذي وضعت له. ذلك بأنّها تضع لكلّ حرف من حروفها رمزا كتابيا خاصّا، وهو أمر لا يستطيع كثير من لغات العالم أن يفاخر به»[2].

[1] –ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص91.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص7.

ولعلّ تمام حسان يشير في هذا إلى نقطة جوهرية وهي أنّ علماء العربية قد أدركوا بحدسهم وفراستهم أنّ للصحاح رموزا واضحة ومستقلة، في حين لا تتمتّع العلل بهذه الاستقلالية تحديدا الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة)؛ وذلك لاعتمادهم على الكتابة لا على النطق، وهذا ما حاول الباحثون في الدرس الصوتي الحديث تداركه.

ب-العلل وقصورها: يرى تمام حسان أنّ حروف العلة لم تحظ بالعناية اللازمة لا من الناحية الصوتية ولا من الناحية التشكيلية؛ حيث جُعلت لها رموزٌ إضافية تابعة لرموز الصحاح وتدلّ على الحرف لا على الصوت؛ فالفتحة القصيرة مثلا ذات أصوات ثلاث في العربية الفصحى أحدها مفخّم، وثانيها أقل تفخيما، وثالثها مرقّق. ومع ذلك لم يُعن واضعو الرموز العربية بهذا؛ بل وضعوا لكلّ أولئك خطّا يوضع فوق رمز الحرف الصحيح قلّما يستعمل في أيامنا هذه إلاّ في ظروف خاصة ومواقف معينة.[1]

ويوافقه الرأي كمال بشر وهو يُقرّ بدوره أنّ علماء العربية قد نظروا في مسألة الحركات (العلل)، وتناولوها بالدرس وإن لم يمنحوها الاهتمام الكافي؛ إذ اهتموا بوظيفتها في البناء اللغوي وخاصة الحركات القصيرة (ـَـ ، ـُـ ، ـِـ)، رغم أنهم أدركوا حقيقة خواصها نطقا ووظيفة.[2]

ويتّفق تمام حسان وكمال بشر على أنّ عدد الحركات من الناحية النطقية أكبر منه من الناحية الوظيفية؛ فالفتحة القصيرة من الناحية الوظيفية حركة واحدة، وثلاثة من الناحية النطقية (مفخمة ومرقّقة وبين بين)، وكذلك الضمة والكسرة القصيرتان لكلّ واحدة منهما حركة واحدة وظيفية، وثلاث من الناحية الصوتية (النطقية)، وكذلك الحال بالنسبة لحروف المدّ (ا، و، ي)، وبذلك يصبح مجموع الحركات من الناحية النطقية هو: ثمانية عشر، تختلف اختلافا كبيرا من ناحية الرموز.[3]

---

[1]-ينظر: المصدر نفسه، ص7.

[2]-ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص219.

[3]-ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص235. وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص109.

وخلاصة القول مما سبق ذكره أنّ هناك اختلافا كبيرا بين رموز الصحاح والعلل وقد اجتهد الباحثون في تصنيفها، وترميز الحروف وأصوات اللغة العربية الفصحى على خطى نظيراتها من لغات العالم.

ويرى تمام حسان أنّ هناك «فرقاً بين أن نضع رموزا للأصوات وأن نضع رموزا للحروف، فالأصوات في كلّ لغة من لغات العالم أكثر من الحروف، ومن هنا يتحتّم أن تكون رموز الأولى أكثر من رموز الثانية، وإذا كانت رموز الحروف ثابتة العدد لأنّ عدد الحروف لا يزيد ولا ينقص فإنّ رموز الأصوات ليست كذلك»[1].

ويضع تمام حسان تقديما وتوضيحا لرموز أصوات العربية الفصحى وحروفها، نجمله في الجدول التالي:[2]

الرمز	مدلوله
b	يدلّ هذا الرمز على صوت الباء، صوت شفوي شديد مجهور.
d̲	يدل على صوت الضاد
d	رمز لصوت الدال، تتعدّد أشكال نطق الدال بين الشدة والرخاوة.
ṭ	يرمز لصوت الطاء
t	رمز لصوت التاء، والخلافات طفيفة بين أصوات التاء في اللهجات العربية الحديثة بصفة عامة
g	رمز يدل على صوت طبقي شديد مجهور
k	يرمز إلى صوت الكاف
q	يدل على صوت القاف في العربية الفصحى
ʔ	رمز صوت الهمزة أو ما يسمونه الوقفة الحنجرية

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص7.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص8–12.

V	يرمز إلى صوت الفاء، يرد قبل z̲، z̪ ، ɣ̲، وبعض الأصوات المجهورة الأخرى
f	رمز صوت آخر من صوتي الفاء
ð̲	يرمز بهذا لصوت الظاء في العربية الفصحى، وللظاءات العامية رمز آخر
ð	رمز إلى صوت الذال العربية الفصحى، وهو صوت لا يوجد في العامية
ø	يدل على رمز الثاء العربية الفصحى
z	يرمز إلى صوت الزاي العربية
s̲	وهذا رمز الصاد
s	يرمز إلى صوت السين العربية
ʃ	وهذا رمز لصوت الشين العربية
ɣ̲	ويرمز بهذا إلى صوت طبقي رخو مجهور هو صوت الغين العربية
x	هذا رمز لصوت الخاء
ɛ	رمز لصوت العين العربية
ħ̲	يرمز بهذا إلى صوت الحاء
h	هذا الرمز هو لصوت الهاء على اختلافها بين الإجهار والهمس
J	رمز لصوت الجيم العربية الفصحى التي تختلف عن العاميات
r	رمز صوت الراء على اختلافها ترقيقا وتفخيما
l	هذا رمز لصوت اللام على اختلاف قيمتها الصوتية
m	يدل هذا الرمز على صوت الميم المظهرة
m̲	يدل على صوت الميم المدغمة بغنة كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ البقرة 39
n̲	يرمز إلى صوت من أصوات النون يخرج اللسان في نطقه
n̪	رمز لصوت آخر من أصوات النون أسناني لثوي

n	هذا رمز لصوت آخر للنون لثوي، يعتبر الرئيس بين أصواتها
n̠	رمز لصوت النون قبل الجيم والشين والياء
N	رمز النون قبل القاف مباشرة
w	هذا رمز لصوت الواو
y	رمز لصوت الياء
i	رمز للكسرة أو ما يعرف بالحركة القصيرة، أما الطويلة ii
a	رمز للفتحة أو ما يعرف بالحركة القصيرة، أما الطويلة aa
u	رمز الضمة أو ما يعرف بالحركة القصيرة، أما الطويلة uu

ج-ترتيب الأصوات العربية الفصحى وصفاتها: ويتناول تمام حسان أصوات العربية الفصحى مرتبة وفق أساسين؛ أساس عضوي (المخرج)، والآخر طريقة النطق أو الصفة. وعلى ترتيب معين يُقرأ من الشمال إلى اليمين:[1]

- أصوات شديدة: ç ، t ، k، q ، t̠ ، a ، d̠ ، b
- أصوات رخوة: h ، ħ ، ع ، x ، χ ، ʃ ، s ، s̠ ، Ø ، z ، δ، ð̠
- صوت مركب: J
- أصوات متوسطة: N ، w ، y ، ŋ ، n ، n̠ ، ŋ̠ ، ɳ ، m̠ ، r ، l ، m

وبعد الإجمال يفصّل تمام حسان في تناوله لصفات الأصوات الفصحى ورموزها الكتابية يبسط القول في الصفات والرموز الصوتية وفق الترتيب الذي ارتضاه، على النحو التالي:

أولا. الأصوات الشديدة: يضم مجموعة من رموز الأصوات وهي:

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص91.

1.(b): رمز لصوت الباء، وهو «صوت شفوي شديد مجهور مرقّق، ينطق بضم الشفتين وإقفال مابين الحلق والتجويف الأنفي برفع الطبق، مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية»[1]، وقد حرص النحاة والقراء على جهر صوت الباء في كلّ موضع (أول الكلام، أو في أوسطه، أو في آخره) وذلك بتحريك الباء الساكنة كما في (كتابْ) وسمّوا هذه الظاهرة ظاهرة القلقلة.[2] وذلك ضمانا لحدوث الانفجار التام.

بينما في اللهجات الحديثة قد يأتي صوت الباء مهموسا، وقد قدّم لذلك أمثلة نحو:[3]

-همس الباء في وسط الكلمة إذا تلاه صوت مهموس: أبشع: **ɛæ b ʃ çæ**

-يهمس الباء في آخر الكلمة، إذا سبقه صوت مهموس: كسب: **b s æ k**

-يهمس الباء في آخر الكلمة، إذا سبقه صوت علة طويل: كتاب: **æ k t b æ**

ويمكن تفجير صوت الباء أحيانا من الأنف بدل الشفتين بإبقائهما متصلين، ثم فصل الطبق عن الجدار الخلفي للحلق فجأة فيمرّ الهواء قويا في المجرى الأنفي ويتمّ التفجير.

الملاحظ أنّ الأمثلة السابقة للباء المهموسة هي في الأصل من العربية الفصحى، ولكن صنّفها تمام حسان ضمن اللهجات الحديثة، فهل يقصد باللهجات الحديثة العربية المعاصرة؟ الأمثلة الواردة في أصلها فصيحة وتستعمل في الكلام العامي، ولعلّ هذا ما جعل تمام حسان يصنّفها ضمن اللهجات.

2.(d): رمز يحيل إلى الضاد، وهو «صوت أسناني لثوي مجهور مفخّم (مطبق)، ينطق بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا ومقدّمه باللثة، ثمّ إلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق، ليسدّ مجرى الأنفي، ويتمّ ذلك مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية»[4].

وينتج عن ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق لنطق الضاد، ظاهرة عضلية تسمى: الإطباق، وينتج عنها تغيير شكل حجرة الرنين تغيُّرا يؤدي إلى خلق أثر صوتي معيّن

[1] -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص91.

[2] -ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص248-249.

[3] -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص92.

[4] -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص93.

يسمّى: التفخيم، ويشير تمام حسان إلى أنّ هذه الأوصاف للضاد الحديثة، أمّ الضاد العربية القديمة فتتمثّل أوصافها في: النطق الأسناني، الرخاوة، الجهر، الإطباق، التفخيم،الاستطالة؛ وهي نتيجة طبيعية لامتداد اللسان من الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق وتسمى ظاهرة التحليق، ويوجد في الضاد المصرية الحديثة، وفي أصوات الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء)، والاستعلاء؛ والذي نسبه القدماء لأصوات الإطباق وأصوات الطبقية (الخاء والغين والقاف). ويؤيّد هذا الرأي كمال بشر؛ حيث إنّ الضاد القديمة على هذا النحو تنسب إلى مجموعتين من الأصوات بحسب ممرّ الهواء عند النطق بها، ولا يمكن أن ينطق شخص اليوم النطق المثالي الذي يوائم خواص الضاد التي أقرّها العرب.[1] فالضاد التي ننطقها في وقتنا الحاضر ليست شبيهة بأوصاف الضاد الفصحى.

3.(d): يدل على صوت الدال، وهو «صوت أسناني لثوي شديد مجهور ينطق بإلصاق اللسان بداخل الأسنان العليا ومقدمة اللثة، وفي نفس الوقت يلتصق فيه مؤخر الطبق بالجدار الخلفي للحلق، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية»[2]، ويكون مؤخر اللسان منخفضا في النطق بهذا الصوت، ونتيجة ذلك ترقيق الدال، ومع أنّ صوت الدال مجهورٌ في أصله إلاّ أنّه قد يهمس في بعض المواضع في الكلام العامي. ومثاله:[3]

– كأن يكون متلوًّا بصوت مهموس، كما في الكلمة العامية: يِدْفِنْ = **yidin**

– وكأن يكون في نهاية الكلام مسبوقا بصوت مهموس، كما في الكلمة العامية:

رَفْدْ= **d f æ r**

–أن يكوم مسبوقا بصوت علة طويل مثل: عيد = **ɛii d**

[1] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص93. وكمال بشر، علم الأصوات، ص253.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص93.

[3] –ينظر: المصدر نفسه، ص93–94.

أما في العربية الفصحى وفي قراءة القرآن فقد حرص القرّاء على أن يجهروا صوت الدال في كلّ موقع، وذلك بجعلها من أصوات القلقلة، وبذلك نكتفي بصفة الجهر دائما لصوت الدال وذلك لأنّ الدراسة تتناول الأصوات الفصحى.

4.(t): رمز صوت الطّاء، صوت «أسناني لثوي شديد مهموس مفخّم، يتمّ نطقه برفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك، والارتفاع باتجاه الطبق في الوقت نفسه ليحدث ما يسمى بالإطباق، ويتأخر قليلا إلى الجدار الخلفي للحلق مشكلا ظاهرة التحليق»[1].

ويفتح تمام حسان المجال للنقاش حول الطاء التي وصفها القدماء بالمجهورة، مرجعه في ذلك أنّه في بعض اللهجات المعاصرة يمكن وصف الطاء بأنه صوت مهموز؛ ومعنى كون الطاء مهموزة هنا أنّه:« صحبها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءا لا يتجزّأ من نطقها، هذه الطاء مهموسة قطعا، لأنّ إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر»[2]، وعليه فالطاء الفصحى القديمة التي وصفها القرّاء لديه هي في صوتها وفي نطقها صوت أسناني لثوي شديد مهموس مفخّم، وقد أخطأ النحاة بجعلها مجهورة.

ولكن لإبراهيم أنيس رأي أقرب للصواب فقد أجمع القدماء في وصفهم للطاء القديمة على أنّها صوت مجهور؛ وذلك على افتراض أنّها تخالف التي ننطقها الآن، وبالعودة إلى كتب الأقدمين وإعمال النظر في وصفهم يستنتج أنّها كانت صوتا يقترب من صوت الضاد الحديثة عند المصريين وبعض البلاد العربية، ولا يوجد احتمال للقول بخطأ القدماء في وصفها.[3]

وتجدر الإشارة أنّ تمام حسان في وصفه الطاء بأنّها صوت مهموز مهموس، يصفها في ضوء اللهجات العامية المعاصرة، وهي بعيدة نوعا ما عن الطاء التي تناولها النحاة والدارسون في العربية الفصحى، رغم أنّه بصدد دراسة الفصحى لا العامية.

---

[1] –كمال بشر، علم الأصوات، ص250.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص94.

[3] –ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975، ص62.

5.(t): يدل هذا الرمز على صوت التاء، وهو «صوت أسناني لثوي شديد مهموس مرقّق يقف الهواء وقوفا تاما حال النطق به عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، ومقدمه باللثة، وبتخفيض مؤخر اللسان، وإقفال المجرى الأنفي ثم ينفصل اللسان فجأة تاركا نقطة الالتقاء، ولا تتذبذب الأوتار الصوتية حال نطقه»[1]، ومن ثمّ يمتنع وجود الجهر.

ويرى تمام حسان أنه كثيرا ما يعقب نطق التاء نفخة بسيطة aspiration، خاصة إذا تلاها صوت من أصوات الكسرة كما في "تين" و "عتيق". ويقدّم أمثلة للتاء التي يتبعها احتكاك في بعض اللهجات الحديثة (المصرية خاصة)، فيجعلها تبدو صوتا مركبا من شدة تتبعها رخاوة، ومثاله ما يسمع من بعض نساء القاهرة ينطقن (أختسي) بدل (أختي)، ورغم أنّه بصدد دراسة الفصحى إلاّ أنّه يشير دوما إلى أن الوصف الذي يقوم به هو للهجات العامية المعاصرة.[2]

6.(k): وهو رمز لصوت الكاف الطبقي الشديد المهموس المرقّق، و«يتمّ نطقه برفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، وإلصاقه به، وإلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسدّ المجرى الأنفي. وهذا مع فتح الأوتار الصوتية، حتى يكون همسٌ لا جهر»[3]، وقد يصيب صوت الكاف نوع من الإجهار في بعض السياقات فيميل مثلا إلى الجيم القاهرية أو القاف في الصعيد ورمزها(g)، ويظهر ذلك بوضوح عند من لا يجيدون نطق الأصوات، ويمكن تفسير ذلك بأنّ هذه الجيم هي المقابل المجهور لصوت الكاف[4]، ولكن تبقى هذه الأمثلة من اللهجات ولا تمثّل العربية الفصحى.

7.(q): يدل على صوت القاف وهو لهوي شديد مهموس له بعض القيم التفخيمية، لكنّه لا يوصف بأنّه مفخم. ويتمّ نطقه برفع مؤخر الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، ورفع

---

[1] –كمال بشر، علم الأصوات، ص249.

[2] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص95.

[3] –المصدر نفسه، ص96.

[4] –ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص273. وتمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص96.

مؤخر اللسان حتى يتصل باللهاة، وحتى يتصل كذلك بالجدار الخلفي للحلق، في الوقت الذي تنفتح فيه الأوتار الصوتية في وضع تنفس، لا في وضع جهر.

وبرأيه أنّ النحاة قد أخطؤوا في اعتبار القاف مجهورا، لكونه من أصوات القلقلة. وأنّهم لم يفرقوا بين الطبقية والإطباق، وأطلقوا عليها اسم الاستعلاء، وأنّ كليهما ينتج بعض القيمة التفخيمية، لكنّ التفخيم لا يتمّ إلاّ إذا انضم التحليق إلى الإطباق والطبقية، ومن هنا كان صوت القاف لهويًّا، ومن ثم كان طبقيا لا مطبقا. ويتمّ معه قرب اللسان من الجدار الخلفي للحلق في نقطة فوق تلك التي تتصل بها ظاهرة التحليق، ومن هنا لم يكن صوت القاف من الأصوات المفخمة تفخيما كاملا.

غير أنّ أحمد مختار عمر لا يوافقه الرأي فهو يميل إلى أنّ القاف في القديم كان مجهورا، وأنّه لحقه بعض التطور حتى أصبح على ما يصفه المحدثون الآن، وأنّ القاف القديمة لا تزال موجودة في بعض اللهجات العربية، ولعلّ الاحتمالين موجودان منذ القديم واستعمال الجهر أفصح عندهم، وهذا الرأي يميل للصواب، وهو ذاته رأي كمال بشر الذي يقرّ بأنّ القاف المهموس وصف للصوت بنطقنا الحاضر.[1]

8.(ç): يرمز لصوت الهمزة، وهو «صوت حنجري شديد مهموس مرقّق، يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية إقفالا تاما، وحبس الهواء خلفهما، ثمّ إطلاقه بفتحها فجأة. ويطلق على هذا الصوت عادة اصطلاح "وقفة حنجرية" Glottal Stop»[2]. ويرى تمام حسان أنّ النحاة والقرّاء أخطؤوا فعدّوه مجهورا، وهو أمر مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقفلة في أثناء نطقه. غير أنّه في حالة تسهيل الهمزة؛ لا يكون إقفال الأوتار الصوتية تاما حين النطق به فيحدث الجهر، ولا يكون المجهور حينئذ وقفة حنجرية، بل تضييقا حنجريا أشبه بأصوات العلّة.[3]

---

[1] –ينظر، دراسة الصوت اللغوي، ص343. والأصوات اللغوية، ص279.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص97.

[3] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص97.

بينما يبرّر أحمد مختار عمر الخلط الذي وقع فيه القدامى–رغم توفيقهم في تحديد مخرج الهمزة (أقصى مخرج في الجوف)– إلاّ أنّهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن فتحة المزمار وإمكانية غلقها وبالتالي لم يوفقوا في وصف طريقة نطقها، بالإضافة إلى ما يعتريها من إبدال وحذف وتسهيل بين بين وغيرها من الحالات الموجودة في كتب الصرف والقراءات، يجعل وصفها غير مستقر.[1]

ثانيا. الأصوات الرخوة: تندرج تحت هذه الصفة مجموعة من الأصوات:

1.(f): رمز صوت الفاء، وهو «صوت شفوي أسناني رخو مهموس مرقّق، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، ورفع مؤخر الطبق، وإلصاقه بالجدار الخلفي للحلق، مع عدم تذبذب في الأوتار الصوتية خلال النطق به»[2]

ويشير تمام حسان أنّه رغم كون صوت الفاء مهموسا، إلاّ أنّه يلحقه بعض الجهر في اللهجات الحديثة. منها ما يسمع في لهجة القاهرة من الكلمات التي تتلو فيها (χ̲) أو(z̲) أو(ʒ̲)، مثال ذلك: يفزع = yivzaʕ̲ . أفغاني =ʕ̲væɣiinæææ

من المؤكّد أنّ الفاء المعنية بالدراسة هي الفاء في حالة الهمس في العربية الفصحى وتبقى الأمثلة قصرا على اللهجات لا نماذج تمثّل الفصحى، ولا يُعتدّ بها في دراسة الفصحى.

2.(ð̲): رمز الظاء، صوت «أسناني رخو(احتكاكي) مجهور مفخم، يتم النطق به برفع مؤخر اللسان تجاه أقصى الحنك الأعلى ورجوعه إلى الخلف قليلا فيحدث الإطباق»[3]. وفي بعض اللهجات العربية اليوم لا يتمّ التفريق بين الظاء والضاد ومثاله لهجة عدن وبعض لهجات الخليج والعراق، وقد تنطق زايا مفخّمة بتغيير موضع نطقها كما في العامية المصرية.

---

[1] –ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص345.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص97.

[3] –كمال بشر، علم الأصوات، ص299.

3.(δ): صوت الذال أسناني رخو مجهور مرقّق، لا فرق بينه وبين الظاء الفصحى إلا في التفخيم والترقيق؛ والسبب في ترقيق الذال هو غياب الحركتين العضويتين التحليق والإطباق اللتين ترافقان التفخيم، وهو النظير المجهور لصوت الثاء.[1]

ويسوق لذلك أمثلة من اللهجات العامية ليفرق بينها وبين صوت الذال في العامية؛ فتنطق في بعض اللهجات دالا، مثل: ذكر = ضد أنثى= dakar، وتنطقها لهجات أخرى زايًا، نحو: ذِكر =جاء ذكر شيء ما على لسانه =Zakar.

4.(Ø): رمز صوت الثاء أسناني رخو مهموس مرقّق، يتمّ نطقه «بوضع طرف اللسان بحيث يلاصق أطراف الأسنان العليا، مع إقفال المجرى الأنفي برفع الطبق بحيث يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، وجعل الأوتار الصوتية مفتوحة، حتى لا يحدث الجهر»[2]. والمقابل المهموس لهذا الصوت هو الذال، ويقدّم تمام حسان لذلك أمثلة ولكن تبقى من العامية.

5.(z): يدل على صوت الزاي وهو أسناني لثوي رخو مجهور مرقّق، للنطق به «يندفع الهواء من الرئتين مارا بالحنجرة فيتحرك الوتران الصوتيان، ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى المخرج، وهو التقاء أول اللسان بالثنايا السفلى أو العليا»[3]، ويوضّح كمال بشر أنّه كثيرا ما يقع تبادل بينه وبين الذال في نطق العامة وبعض المثقّفين، وهو خطأ محض، ويؤكد هذا الرأي تمام حسان كذلك؛ إذ المقابل المفخم لهذا الصوت هو الظاء العامية المصرية، أما مقابله المهموس فهو صوت السين.[4]

يبدو أنّ تركيز المحدثين متّجه نحو العامية وبخاصة المصرية، وهذا يبتعد عن الهدف الأساسي من الدراسة وهو اللغة الفصحى، إلاّ إذا كان هؤلاء يعتبرون العامية بديلا للغة الفصيحة؟!

---

[1] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص99.

[2] –المصدر نفسه، ص99.

[3] –إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص76.

[4] –ينظر: علم الأصوات، ص301. ومناهج البحث في اللغة، ص100.

6.(ṣ):صوت الصاد أسناني لثوي رخو مهموس مفخّم؛ يتمّ النطق به بوضع طرف اللسان مقابل الأسنان السفلى؛ ومقدمه مقابل اللثة؛ والصاد من أصوات الإطباق يتم برفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، مع فتح الوترين الصوتيين حتى لا يحدث الجهر، والمقابل المرقّق لهذا الصوت هو صوت السين (s)[1]، وقد يجهر صوت الصاد قليلا في مواقع معينة في اللهجات العامية.

7.(s): رمز السين وهو صوت «أسناني لثوي رخو مهموس مرقّق، ينطق به بأن يعتمد طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدمته باللثة العليا، مع وجود منفذ ضيق فيحدث الاحتكاك، ويرفع أقصى الحنك حتى يمنع مرور الهواء من الأنف دون حدوث تذبذب للأوتار الصوتية حال النطق به»[2]. وقد تجهر السين جزئيا كما في لهجة القاهرة في نفس المواضع التي تجهر فيها الصاد فتميل في نطقها إلى الزاي، مثاله (أسدل)، ومقابله الصوت المجهور الزاي (z)، أما مقابله المفخم فهو الصاد (ṣ).[3]

8.(ʃ): صوت الشين يصنّفه إبراهيم أنيس من أصوات وسط الحنك، له نظير مجهور يُسمع عند بعض المصريين وكذلك عند أهالي سوريا في نطقهم للجيم العربية، وهو نوع من الجيم كثيرة التعطيش[4] ، ينطق «بوضع طرف اللسان ضدّ الأسنان السفلى، ومقدمه ضدّ الغار، مع خفض مؤخر اللسان، ورقع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق. مع فتح الأوتار الصوتية في وضع التنفس المهموس»[5]. وقد يجهر في بعض اللهجات العامية.

9.(ɣ): يدل على صوت الغين يصدر من أقصى الحلق وهو طبقي رخو مجهور مرقّق، يتم نطقه «برفع أقصى اللسان حال النطق به، حتى يلتصق بأقصى الحنك، مع وجود فراغ

[1] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص100.

[2] –كمال بشر، علم الأصوات، ص301.

[3] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص101.

[4] –ينظر: الأصوات اللغوية، ص77.

[5] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص101.

ضيّق يسمح للهواء بالنفاذ، يصاحبه احتكاك مسموع مع عدم تذبذب الأوتار الصوتية»[1]، والمقابل المهموس لهذا الصوت هو الخاء (x).

ويرى تمام حسان أنّ نظرة النحاة والقراء في اعتبار الحلق مخرجا الغين؛ يتوقف على طريقة فهمهم لاصطلاح (الحلق)، وذلك من زاويتين؛ فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقا لما نفهمه الآن، فهم لا شكّ مخطئون في القول بأنّ صوت الغين يخرج من الحلق. أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى ليشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم[2].

والأرجح في رأي النحاة والقرّاء الصواب؛ لأنّه رغم إمكانياتهم البسيطة وعدم توفر الأجهزة، إلاّ أنّ نظرتهم ودراستهم اتسمت بالشمولية والدقة.

10.(x): صوت الخاء طبقي رخو مهموس مرقّق، يتم نطقه بالطريقة نفسها التي يتم بها نطق صوت الغين مع فرق واحد: هو عدم حدوث ذبذبة في الوترين الصوتيين، ومن ثمّ كان صوت الخاء مهموسا.[3]

11.(ع): صوت العين حلقي رخو مجهور مرقّق، يتميّز بأنّ:« الذبذبات الصوتية التي تصحبه لا تنتج عن الأوتار الصوتية بل عن احتكاك الهواء بالمناطق التي تعلو هذه الأوتار، وقد أوضحت صور الأشعة أنّ في نطق العين تضييقا كبيرا مما يحتم جعلها رخوة لا متوسطة».[4]

وقد ورد صوت العين عند النحاة العرب في زمرة الأصوات المتوسطة؛ ومردُّ ذلك –حسب تمام حسان– إلى عدم وضوح الاحتكاك في نطقها سمعيا، كما أنّ الأصوات المتوسطة تتسم

[1] –كمال بشر، علم الأصوات، ص303.

[2] –ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص101–102.

[3] –المصدر نفسه، ص102.

[4] –كمال بشر، علم الأصوات، 251–252.

بعدّة صفات لا توجد في صوت العين؛ أوضحُها حرية مرور الهواء في المجرى الأنفي دون سدّ طريقه بالتضييق في نقطة ما.[1]

12.(ħ): رمز لصوت الحاء المهموس الذي يناظر صوت العين؛ فمخرجهما واحد ولا فرق بينهما سوى أنّ الحاء مهموس والعين مجهور[2]، و هو صوت رخو مرقّق يعتوره بعض الجهر، يمثّل له تمام حسان بلهجة عدن وذلك في حالة توسّط صوتي علّة، مثاله:

بَحَث =**baħTa**[3]، والملاحظ أنّ المثال لا يحوي حرف علّة إلا إذا قصد بها الحركة القصيرة التي تظهر من خلال الرموز الصوتية.

13.(h): صوت الهاء حنجري رخو مجهور مرقّق، يتم النطق به «بتضييق الأوتار الصوتية إلى مرحلة في منتصف الطريق بين الهمس والجهر محدثا أثرا صوتيا فيه بعض الذبذبة»[4]، وهذا ما جعله مجهورا عند تمام حسان.

غير أنّ لإبراهيم أنيس وكمال بشر رأيا آخر في هذا الصوت فهو من الأصوات المهموسة؛ فعند النطق به يظلّ المزمار منبسطا دون أن يتحرّك الوتران الصوتيان، وعند اندفاع الهواء يحدث نوع من الحفيف يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار، أمّا الجهر فيحدث في بعض الظروف اللغوية وتتغيّر طريقة النطق به.[5]

والناظر لرأي تمام حسان يصنّف صوت الهاء في زمرة الأصوات المتوسطة لا المجهورة، لأنّه يلزم الجهر إذا تلاه صوت مجهور، ويميل للهمس إذا وليه صوت آخر مهموس. والواضح من رأي إبراهيم أنيس وكمال بشر التأثّر وترجيح رأي القدامى.

ثالثا. الصوت المركب: وسميّ بالمركب لأنّه «يستلزم طريقتين في نطقه؛ أولاهما الشدّة أو الانفجار، والأخرى الرخاوة أو الاحتكاك. ويتمّ النطق به بأن يرتفع مقدم اللسان في اتجاه

---

[1] -ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص102.

[2] -إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص88.

[3] -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص103.

[4] -المصدر نفسه، ص103.

[5] -ينظر: الأصوات اللغوية، ص99. وعلم الأصوات، ص305.

الغار حتى يتصل به محتجزا وراءه الهواء الخارج من الرئتين، وبدل أن ينفصل عنه فجأة كما في نطق الأصوات الشديدة، يتمّ هذا الانفصال ببطء، فيعطي الفرصة لهواء الرئتين بعد الانفجار أن يحتك بالعضوين المتباعدين»[1].

بيد أنّ الجيم عند القدامى تصنّف من أصوات الشدّة، ويسوق لذلك أحمد مختار عمر احتمالين؛ إمّا أن تكون المقابل لصوت الكاف وهو نطق المصرين المعروف، وقد وصفه القدامى بأنّه مستهجن، وإمّا أنّ نطقها قريب من نطق الدال، وهو موجود في بعض اللهجات الحديثة وبخاصة في صعيد مصر وبعض مناطق الجزائر[2]. ويضيف إبراهيم أنيس بأنّ الجيم الفصيحة اليوم لم تعد موجودة إلاّ عند مجيدي القراءة القرآنية؛ حيث إنّ أبناء الأمة العربية في العصر الحديث يختلفون في نطق الجيم وفقا لثلاث حالات: الأولى شديدة خالصة ومخرجها أقصى الحنك وهي الجيم المصرية، والثانية مزيج من الشدّة والرخاوة فيها من الصفتين معا وهي الجيم الفصيحة، والثالثة الجيم الرخوة والتي ينطقها أهل الشام وبعض المغاربة، وتتفق الثانية والثالثة في المخرج من وسط الحنك.[3] ويوضح كمال بشر الصور الستة التي تأتي عليها الجيم برموزها الدولية وفق المخطط الآتي:

[1] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص103–104.

[2] –ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص338.

[3] –ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص78.

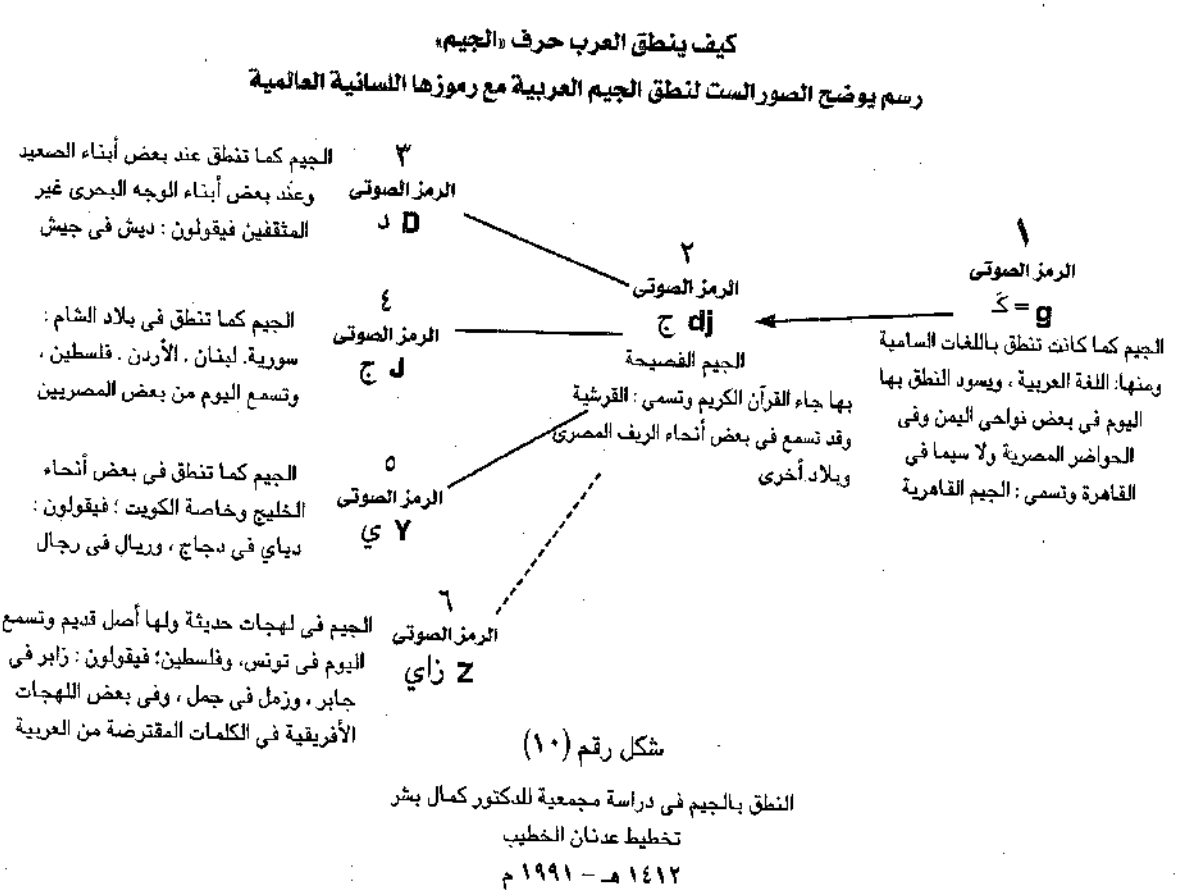

شكل رقم (١٠)

النطق بالجيم فى دراسة مجمعية للدكتور كمال بشر
تخطيط عدنان الخطيب
١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

الشكل (10) رسم توضيحي لصور نطق الجيم مع رموزها العالمية

ويقدّم تمام حسان أمثلة لاختلاف صوت الجيم في بعض اللهجات العربية مثل لهجة الشام والسودان والقاهرة. لكن هذه الأمثلة تبقى بعيدة عن الفصحى مجال التطبيق.

رابعا. الأصوات المتوسطة: تضمّ مجموعة من الأصوات لها رموز معينة وصفات محددة:

1.(r): صوت الراء لثوي تكراري مجهور، ينطق به بترك اللسان مسترخيا في طريق الهواء الخارج من الرئتين، فيرفرف اللسان ويضرب طرفه في اللثة ضربات متكرّرة.[1]

[1] -ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص104.

ويتّصف الراء بالترقيق إذا اتْبِعَ بكسر سواء طويلا أو قصيرا، أو وليها صوت استفال نحو: رِحاب، بَرِيق، والفَجْرِ وليال عشْرٍ، أو إذا وقعت ساكنة بعد كسر شريطة أن تكون الكسرة أصلية، مثاله: فِرْعون، مِرْية.[1]

2.(l): رمز اللام وهو «صوت لثوي جانبي مجهور، يتمّ النطق به برفع طرف اللسان حتى يتّصل باللثة ورفع الطبق حتى يتّصل بالجدار الخلفي للحلق، فيسدّ المجرى الأنفي وبإحداث ذبذبة في الوترين الصوتيين، ومعنى الجانبي؛ أنّ أحد جانبي اللسان أو كليهما يدع الفرصة للهواء الرئوي ليمرّ بينه وبين الأضراس في الوقت الذي يمتنع فيه مروره على وسط اللسان لحيلولة طرف اللسان المتّصل باللثة دون ذلك»[2].

والأصل في اللّام الترقيق فهي من حروف الاستفال إلاّ أنّ لها حالات من التفخيم أُتُّفِق عليها؛ إذا وقعت بعد فتح أو ضمّ تفخّم، نحو: لفظ الجلالة، (الله، اللّهم)، أما إذا جاءت بعد كسرة ترقّق سواء كانت أصلية أم عارضة، مثل: بسم الله، قُلِ اللّهم. وكذلك إذا سبقه أحد الأصوات المطبقة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، نحو: الظلام–الصلاة–طلب.[3]

3.(m): صوت الميم «شفوي أنفي مجهور لا هو شديد ولا هو رخو يتكوّن بأن يمرّ الهواء بالحنجرة أولا فيتذبذب الوتران الصوتيان فإذا وصل في مجراه إلى الفم هبط أقصى الحنك ليسدّ الفم، فينفتح مجرى الأنف ليمرّ الهواء وتنطبق الشفتان تمام الانطباق»[4]، وهذا الصوت مرقّق في العربية الفصحى. غير أنّه يميل للتفخيم في اللهجات العامية بحسب الموقع الذي يرد فيه وسياقه، نحو: مطر =maṭ ar.[5]

---

[1] –ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص405–406.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص105.

[3] –ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص408.

[4] –إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص46.

[5] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص105.

4.(m): رمز الصوت المدغم بالغنة، صوت شفوي أسناني أنفي مجهور، ينطق بتلاحم الشفة السفلى وأطراف الأسنان العليا وبخفض الطبق، مع حدوث ذبذبة في الوترين الصوتيين، وهذا الصوت مرقّق دائما. ويرمز لصوت الميم أو النون إذا تلاهما الفاء؛ ويصطلح عليه القرّاء إدغاما بغنّة[1]، مثاله قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ البقرة 82

7.(n): صوت النون المنفردة، وهو صوت «لثوي أنفي مجهور بين الشدّة والرخاوة، للنطق به يندفع الهواء من الرئتين محركا الوترين الصوتيين، ليتّخذ مجراه في الحلق فيؤدي ذلك إلى هبوط أقصى الحنك، ليحدث انسدادا لفتحة الفم وبالتالي يخرج الهواء من التجويف الأنفي محدثا حفيفا لا يكاد يسمع، وهي تختلف عن الميم بالرغم من اتحادهما مخرجا في أنّ الشفتين هما العضوان اللذان يلتقيان لا أطراف اللسان»[2].

ويورد تمام حسان صورا متعدّدة لصوت النون بحسب ترتيبه مع الأصوات في السلسلة النطقية على النحو الأتي:[3]

-إذا سبقه الذال أو الثاء أو الظاء، يوصف بأنّه أسناني أنفي مجهور مرقّق، رمزه (n̪) ، نحو: إن ثاب.

-إذا سبقه الدال أو التاء أو الطاء (أصوات الشدّة)، أو الزاي أو الصاد أو السين (الأصوات الرخوة)، فيصبح تبعا لذلك إمّا مرقّقا أو مفخّما، ورمزه (n̪)، مثاله: إن تبع – إن طاب.

-أما إذا وليه صوت الشين أو الجيم أو الياء تحول إلى صوت غاري مجهور مرقّق، رمزه(n̠)

نحو: من شاء – من جاء – من يكن.

---

[1]-ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص105.

[2] -إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص66.

[3] -ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص106-107.

-وإذا تلاه حرف الكاف الفصيح تحوّل إلى حرف طبقي أنفي مجهور، رمزه (ŋ)، مثاله: إن كان. أمّا إذا تلاها صوت القاف تحول إلى صوت لهوي، ورمزه (N)، نحو: إن قال.

وبذلك تتعدّد صور نطق النون في العربية وهي ما يقابل عند القدماء الإظهار والإخفاء، غير أنّ معظم النماذج التي يعتمدها تمام حسان لا تعدو أن تكون تطبيقات على العامية، وهذا بعيد عن هدفه الأساس، ويبدو جليّا أنّ دراسته للهجة الكرنك وعدن قد أثرت عليه وبخاصة في كتابيه "مناهج البحث في اللغة" و"اللغة العربية معناها ومبناها".

خامسا. أنصاف العلل: يقابل هذا النمط في اللغة العربية الصوتان "الواو والياء"؛ فبالإضافة إلى كونهما من الحركات (حركة طويلة)، فهما يؤديان وظيفة الأصوات الصامتة (الصحيحة) بلا فرق، نحو: (وصل، يجد)، لكن طريقة نطقهما تقرّبهما من أصوات المدّ لذلك يصطلح عليها بأنصاف الحركات (العلل)semi-vowels.[1]

ويتميّز كلّ صوت من أفراد المجموعة بسمات ورموز معّينة، تتمثّل في:[2]

1.(w): رمز صوت الواو (الصحيح) شفوي نصف عِلّي مجهور مرقّق، ينطق بضمّ الشفتين ضمّا دون الإقفال مع نتوئهما إلى الأمام، ورفع مؤخر اللسان مع سدّ المجرى الأنفي ووجود ذبذبة في الأوتار الصوتية.

ويؤكد تمام حسان أنّه لا فرق بين صوت الواو(الصحيح) والضمة من الناحية الأصواتية، والتفريق بينهما يأتي عن طريق التشكيل والتطريز اللغوي، حيث تأتي الواو بعد علّة أو قبلها بينما لا تأتي الضمة كذلك، نحو: وَاحد – تعوِيذ – آوُوه. كما أنّ الاختلاف واضح من حيث المخرج؛ حيث إنّ صوت الواو نصف المدّي يعترض مخرجه عائق مع حدوث ذبذبة في الوترين الصوتيين، بينما في الحركات (القصيرة والطويلة) يخلو مخرجه من أي عائق.

2.(y): صوت الياء المدّي (نصف عِلّيٍّ) مجهور مرقّق، ينطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه الغار ورفع الطبق حتى يسدّ المجرى الأنفي، وحدوث ذبذبة في الوترين الصوتيين.

---

[1]-ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص202.

[2]-ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص107-110.

ويري تمام حسان أنّه لا فرق من الناحية الصوتية بين الياء وصوت الكسرة، ولكن الفرق بينهما يرجع إلى التشكيل والتطريز اللغوي مثله مثل الواو والضمة، وكون الياء نصف عِلِّي فمخرجه يعترضه عائق يمنع مرور الهواء بحرية، بينما النصف الثاني غير المدّى يتّصف مخرجه بحريّة مرور الهواء فلا عائق يعترضه.

ويوزع تمام حسان الأصوات العربية برموزها حسب صفاتها ومخارجها على رقعة الجدول التالي:[1]

جدول الاصوات العربية

مخارج الأصوات	صفات الأصوات											
	أصوات شداد				أصوات رخوة				أصوات متوسطة			
	مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		صوت مركب	كلها مجهور		
	مجهر	مرقق	مفخم	مرقق	مجهر	مرقق	مجهر	مرقق	مجهور	حانبي	تكراري	أنفي
شفوي		b										m
شفوي أسناني						f		(v)				ɱ
أسناني					ð	θ						n̪
اسناني لثوي	d	d	t	t	(z)	s	ʂ	z				n
لثوي										l	r	ɲ
غاري					(j)	ʃ			ʒ			ɲ
طبقي		(g)	K		ɣ	x						ŋ
لهوي			q									N
حلقي					ʕ	ħ						
حنجري			ʔ		h							

الرموز التي حولها دائرة ليست من العربية الفصحى

سابعا.الحركات (أصوات العلة): تنقسم الحركات في اللغة العربية الفصحى إلى حركات قصيرة (الفتحة – الضمة – الكسرة)، وحركات طويلة (ا – و– ي)، ويصطلح على الحركات في الدرس التراثي بأبعاض الحروف، يقول ابن جنّي:« اعلم أنّ الحركات أبعاض

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص87.

حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة»[1]،ويذهب تمام حسان مذهب القدماء في أنّ العربية تعترف بثلاثة حروف علّة يختلف كلّ منها من حيث الطول والقصر، يقول تمام حسان:« إنّ الحروف الثلاثة التي تعترف بها الفصحى يحتوي كلّ منها على ثلاثة أصوات، أحدهما وهو المفخّم يرتبط بأصوات الإطباق الأربعة (s،d̪،t̪،ð̪)، والآخر وهو أقلّ تفخيما، مرتبط بالأصوات الطبقية(q، ɣ ،x)، والثالث، وهو المرقّق ببقية الأصوات»[2].

وبذلك يمكن القول إنّ حروف العلّة في اللغة العربية ستة أقسام؛ للقصار منها ثلاثة، وللطوال ثلاثة، وينطوي تحت كلّ منها صوت أو عدد من الأصوات، تتماز عن غيرها من الأصوات بخواص نذكر منها:[3]

- مرور الهواء من الفم حرّا طليقا في أثناء النطق بها، دون عائق أو تضييق لمجراه فيحدث احتكاكا مسموعا.
- الحركات غالبا ما تكون مجهورة في كلّ اللغات، وقد يكتسب بعضها صفة الهمس في بعض السياقات.
- الحركات أقوى الأصوات وضوحا في السمع most sonorious، وتختلف الحركات فيما بينها في هذه الخاصية.
- الحركات وظيفيّا(لا نطقا فعليا) مقطعية syllabic، بمعنى أنّها أشدّ مكونات المقطع وضوحا في السمع، أو أنّها العنصر الذي يقطع نبضات النفس في مسيرة نطق المقطع.

يتّضح مما سبق قوله أن حروف العلّة تكسب صفاتها من مجاورتها في السياق للأصوات الصحيحة، وهي تتفق فيما بينها في مجموعة من السمات الأساسية، ورغم هذا الاتفاق إلاّ

[1]–ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص17.

[2]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص108.

[3]–ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص217–218.

أنّها تختلف فيما بينها (حال جميع أصوات اللغة) في سمات تفرّق بين الصوت والصوت الآخر، ولأصوات العلة رموز نجملها في المخطط الآتي:[1]

حروف العلّة

	الحركات الطويلة			الحركات القصيرة		
	الياء	الألف	الواو	الكسرة	الفتحة	الضمة
مفخّم	ll	αα	***üüü***	l	α	***ü***
أقل تفخيما	***í í***	a a	uu	***í***	u	a
مرقّق	æ	iiæ	***uu***	æ	i	***u***

ويشير تمام حسان إلى أنّ التفخيم في العربية الفصحى مرتبط بالأصوات بينما في العاميات يرتبط بالمواقع، وحرصا من علماء الأصوات على ضبط أوضاع النطق بأصوات العلّة جاؤوا لذلك بمقياس موضّح بالرسم الآتي:[2]

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص109.

[2]–المصدر نفسه، ص110.

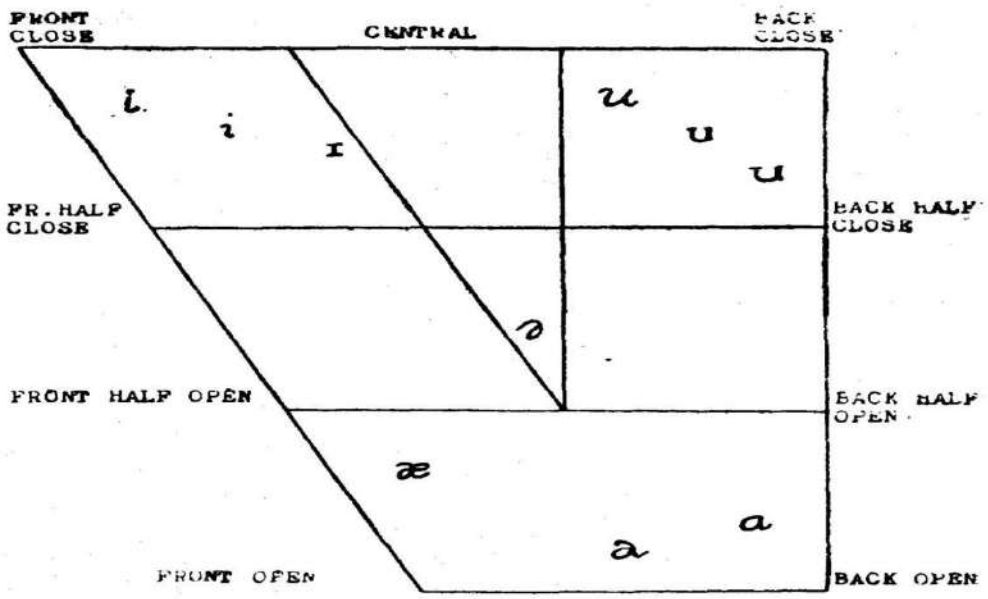

مفاتيح الرسم:

- ✓ BACK CLOSE خلفي مغلق
- ✓ FRONT CLOSE أمامي مغلق
- ✓ BACK HALF CLOSE خلفي نصف مغلق
- ✓ FRONT HALF CLOSE أماني نصف مغلق
- ✓ BACK HALF OPEN خلفي نصف مفتوح
- ✓ FRONT HALF OPEN أمامي نصف مفتوح
- ✓ BACK OPEN خلفي مفتوح
- ✓ FRONT OPEN أمامي مفتوح

ويوضّح تمام حسان توزّع أصوات العلّة العربية من خلال طريقة النطق الموضّحة في الرسم؛ حيث «تمثّل الزاوية الحادة والمنفرجة مقدم منطقة حروف العلّة في الفم، أمّا الزاويتان القائمتان فتمثلان مؤخر هذه المنطقة، فأقصى ما يبلغه صوت الكسرة من العلو والتقدم هو الزاوية الحادّة، وأقصى ما يبلغه صوت الفتحة من الاستفال والتأخر الزاوية القائمة السفلى،

وأقصى ما يبلغه صوت الضمة من العلو والتأخر هو الزاوية القائمة العليا. وبين صوت الفتحة الأمامية وبين الكسرة منطقة أصوات الخفضة، وبين صوت الفتحة الخلفية وبين الضمة منطقة أصوات الرفعة. أمّا المثلث الأوسط فهو منطقة الأصوات المركزية، التي منها صوت القلقة في اللغة العربية»[1].

يتّضح من خلال القول والرسم أعلاه أنّ أصوات العلة تتنوع بين الإغلاق أو التضييق والانفتاح أو الاتساع، كما تتوزّع في الفم بين الخلفي والأمامي؛ حيث يرتبط الانغلاق والانفتاح بحركة الشفاه، فتكون منفرجة مع حركتي الكسرة والفتحة وتميل إلى الإغلاق مع الضمّة، أمّا مصطلح "الأمامي" و"الخلفي"؛ فيرتبط بحركة مقدّم اللسان ومؤخره« فعند النطق بحركة الكسرة يرتفع مقدم اللسان باتجاه الحنك الأعلى، وفي نطق صوت الفتحة فإنّه ينخفض تدريجيا حتى يهبط إلى قاع الفم بحيث يكون مستويًا أو يكاد، أما في نطق صوت الضمّة فإنّ مؤخر اللسان يرتفع تدريجيا تجاه الحنك الأقصى بحيث يصل إلى درجة من الارتفاع تسمح بمرور الهواء من غير أن يحدث أي حفيف مسموع»[2]

وبعد الإجمال يفصّل تمام حسان سمات كلّ رمز من الرموز سالفة الذكر كما يلي:[3]

1.(ا): رمز صوت حركة الكسرة المجاورة لأحد الأصوات المفخّمة، ويدلّ الرمز (ii) على ياء المدّ في الموقع نفسه.

2.(i): يدلّ على رمز حركة الكسرة المجاورة لأحد أصوات الطبقية الثلاثة (الخاء والغين والقاف)، أما ياء المدّ في هذا الموقع فيرمز لها برمز(***íí***).

3.(i): يرمز بهذا الرمز إلى صوت الكسرة في المواقع غير ما سبق ذكره، وبرمز (ii) لياء المدّ في الموقع نفسه.

---

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص109.

[2]–كمال بشر، علم الأصوات، ص227–228.

[3]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص12.

4.(ɑ): رمز صوت الفتحة المجاورة لأحد الأصوات المفخّمة، أما ألف المدّ في الموقع نفسه فيرمز لها برمز (**ɑɑ**).

5.(a): هذا رمز صوت الفتحة المجاورة لأصوات الطبقية، أما رمز ألف المد في الموقع نفسه فهو (aa).

6.(æ): يرمز بهذا الصوت إلى الفتحة في الأماكن غير ما سبق ، وبالرمز (ææ) إلى الألف اللينة في الموقع نفسه.

7.(*ü*): رمز صوت الضمة المجاورة للأصوات المفخّمة، أما واو المدّ فرمزها في الموقع نفسه(***üü***).

8.(*u*): رمز الضمة المجاورة لأحد أصوات الطبقية، ويرمز ب (uu) للواو المدية في الموقع نفسه.

9.(u): أما الضمة في ما عدا المواضع السابقة فيرمز لها بهذا الرمز، ويرمز للواو المدية في الموقع نفسه ب (***uu***).

10.(*ə*): يدل هذا الرمز على صوت القلقلة الذي لا ينتمي إلى حرف معيّن، ويعتبر من الأصوات المركزية.

2.2. الجهاز السمعي:

يمثل جانب استقبال الصوت؛ حيث تبدأ العملية السمعية من اللحظة التي تلي إنتاج الكلام، وتتمثّل العملية السمعية في: «تلك الذبذبات المقابلة للموجات الصوتية التي تؤثر في طبلة أذن السامع وتعمل عملها في ميكانيكية أذنه الداخلية وفي أعصاب سمعه حتى يدرك الأصوات»[1]، يشير كمال بشر إلى مكونات الجهاز السمعي وهي: طبلة الأذن، والأذن الداخلية، وأعصاب السمع الناقلة للسيالة العصبية للمخ، ويمكن توضيع أعضاء الجهاز السمعي في الرسم التالي:[2]

---

[1]–كمال بشر، علم الأصوات، ص41–42.

[2]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص46.

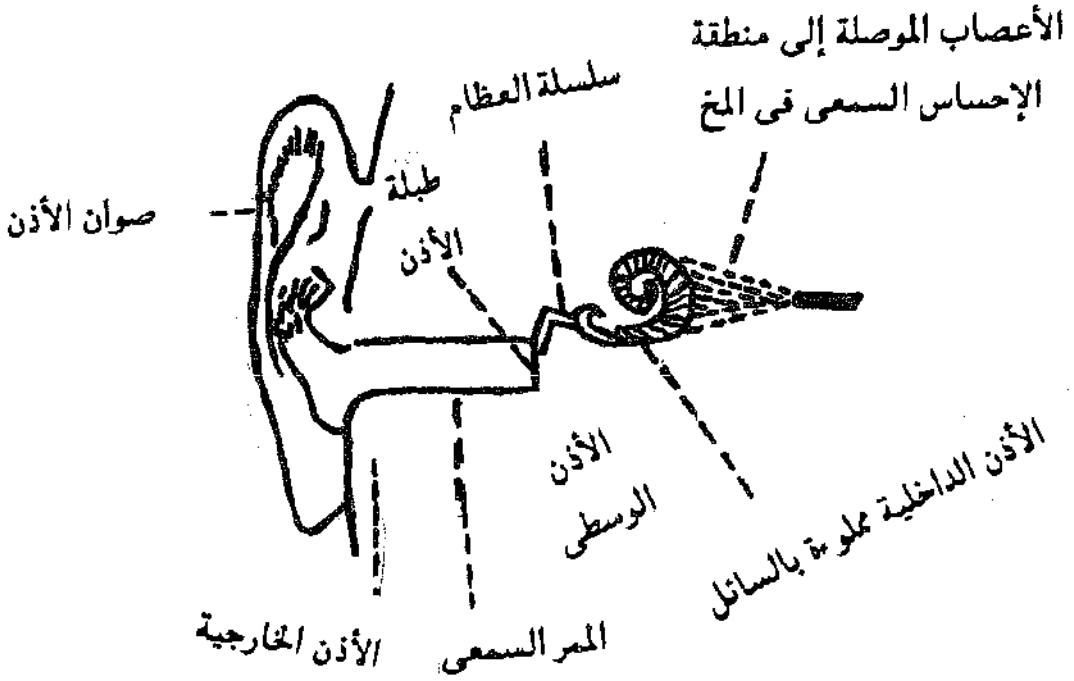

الشكل (11) رسم توضيحي للجهاز السمعي

يوضّح الرسم الأجزاء الأساسية للأذن والتي تدخل في عملية السمع، وتتمثل في طبلة الأذن والأذن الوسطى والسائل (صماخ الأذن)، والأعصاب المتصلة بالمخ، وتتم عملية السمع « حين يضغط الهواء على الممر السمعي فإنّ طبلة الأذن تميل إلى التحرّك معه، ويتصل بطبلة الأذن تجويف صغير يحوي سلسلة من عظمات ثلاث دقيقة مهمتها نقل حركات طبلة الأذن إلى الأذن الداخلية، وحينها يتذبذب السائل الموجود بها تبعا لذبذبة طبلة الأذن، هذا الأخير –السائل– متّصل بالأعصاب التي تقود إلى منطقة الإحساس السمعي بالمخ، وتؤدي ذبذبة هذا السائل إلى تحرّك الأعصاب»[1].

ويعتمد الجهاز السمعي أساسا على الأثر السمعي الناتج عن الحركات العضوية للجهاز النطقي؛ حيث تميّز حاسة السمع انحباس الهواء وتسريحه واحتكاكه بأعضاء الجهاز النطقي بسبب تضييق المجرى عند نقطة معيّنة منه، وحرية مرور الهواء عند عدم الحبس والتضييق

[1]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص47.

وكذا اختلاف قيمة الصوت عند اختلاف شكل حجرة الرنين، وعند النطق بالصوت مجهورا أو مهموسا، كلّ هذا تدرسه الحواس حتى ولو لم تكن اللغة معروفة لدى السامع.[1]

يرد في نصّ تمام حسان وكمال بشر مصطلحات لها علاقة مباشرة بالجهاز السمعي وهي: درجة الصوت والتي ترتبط بالجهر والهمس، وعلوّ الصوت ومرتبط بالمرور الهواء وانحباسه وتضييقه، وقيمة الصوت المرتبطة بشكل حجرة الرنين عند النطق بالصوت، وهذه المصطلحات على الترتيب هي:[2]

أ-درجة الصوت Pich: مصطلح يحيل على سمك الصوت أو دقته؛ ويتوقف السمك والدقة على عدد الذبذبات في الثانية الواحدة، فإذا كثر عدد الذبذبات في الثانية كان الصوت دقيقا، وإذا قلّ كان الصوت سميكا.

ب-العلوّ Loudness: يتوقّف العلوّ على المدى الذي يصل إليه مصدر الذبذبة وسعتها، فإذا اتّسع مدى الذبذبة كان الصوت عاليا، وإذا ضاق كان الصوت منخفضا، وهذا المدى بدوره يتوقف اتساعه وضيقه على كمية الهواء الخارج من الرئتين المارّ بين الأوتار الصوتية، فإذا زادت كمية الهواء اتّسع المدى والعكس.

ج-قيمة الصوت Quality or timbre: وهي الأثر السار أو المنفّر في الأذن، فكلّ صوت يمكن تحليله إلى نغمة أساسية ونغمات فرعية؛ فالفرعية نتيجة ذبذبات تكون مضاعفات حسابية مع عدد الذبذبة في النغمة الأساسية.

ويختار تمام حسان وتراً من أوتار العود كمثال؛ فحين يضربُ يتذبذب ككلّ من أجل النغمة الأساسية، ثمّ تتذبذب أجزاؤه مرتعشة في نفس الوقت من أجل النغمات الفرعية. فإذا تذبذب الوتر ككل 200مرة في الثانية مثلا سنجد من أجزائه ما يتذبذب 400 مرة في الثانية،

---

[1]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص48.

[2]-تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، ص60-61.

ومنها ما يتذبذب 600، 800، 1000، 1200 وهكذا. فيكوّن هذا المجموع كلاًّ هو الصوت، وتسمع النغمات الفرعية في الوقت نفسه مع النغمة الأساسية وليست بمفردها.[1]

ورغم كلّ الدراسات إلاّ أنّ تفسير العملية السمعية يبقى مجرّد تخمينات؛ لأنّه لا يمكن إخضاع العقل البشري للتجارب المعملية.

3.2. الجهاز الفيزيائي (الأكوستيكي): يختص هذا الجانب بدراسة الصوت لحظة خروجه من فم المتكلّم وصولا إلى أذن السامع، وما يتخلّل هذه المسافة من متغيّرات عن طريق قياسها بآلات خاصة، وهذا الجانب يعبّر عنه أحمد مختار عمر بالوسط الناقل للذبذبات؛ حيث إنّ «الصوت مهما كان مصدره أو أصله يحتوي على اضطراب مادي في الهواء يتمثّل في قوة أو ضعف سريعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج، ثمّ ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي»[2].

ويتّضح من خلال القول إنّ الجانب الفيزيائي يركّز اهتمامه على انتشار الصوت في الهواء؛ والذي يحدث فيه تموجات يمكن قياسها بأجهزة خاصة، وهذه الموجات تبدأ لحظة تحرك الجهاز النطقي وتنتهي بوصولها للجهاز السمعي، وبذلك تسمى بالمرحلة الوسطى.

ويتّم في الجانب الأكوستيكي دراسة الموجات الصوتية والذبذبات وتحليلها في معامل خاصة، تدعى معامل الأصوات اللغوية، ويُعتمد فيها على عناصر عديدة، يجملها أحمد مختار عمر في:[3]

أ-**الموجة الصوتية:** تمثل مجموعة من الذبذبات الصوتية المتعاقبة التي تنتج إحداها الأخرى؛ حيث يسبّب مصدر الصوت أثناء انتقاله تحركات لأجزاء الهواء المجاورة له، وهذه الأخيرة تشكّل اضطرابات في الهواء لمسافة أبعد من المصدر، وتؤثر الأجزاء بدورها على ما

[1] -ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص61.

[2] -أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص20-21.

[3] -أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي: ص24-30. وصلاح الدين صالح حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ضمن كتاب (تمام حسان رائدا لغويا)، ص 192.

جاورها وهكذا يمتدّ التأثير بعيدا عن مصدر الصوت مكوّنا الموجة الصوتية (sound wave)، نمثل لذلك بالشكل الآتي:

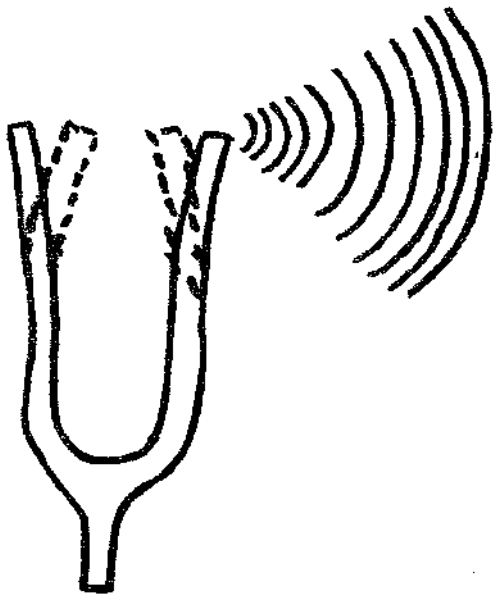

الشكل (12) رسم يوضح شكل الموجة الصوتية

ب-الذبذبة: وهي تحرك جزءٍ ما من نقطة الاتزان إلى اتجاه ما، ثم عودته إلى نقطة الاتزان ثمّ تحركه إلى نقطة عكسية للنقطة الأولى والعودة إلى نقطة الاتزان، وقد تكون الذبذبة بسيطة أو مركبة، وقد تكون منظمة أو غير منتظمة.

ج-سعة الذبذبة: وتمثّل البعد بين نقطة الاستراحة (الانطلاق) وأبعد نقطة يصل إليها الجسم المتحرك.

د-التردّد: يعني عدد الدورات الكاملة في الثانية، ولكلّ جسم متذبذب تردّده الخاص والذي تتحكّم فيه مجموعة من العوامل المتعلقة بالجسم المتذبذب، وهي: (السمك، والطول، وقوة التوتر، وشكل الفتحة)؛ فالوتر السميك يتذبذب بشكل أقل من الوتر الرفيع، والوتر الطويل يتذبذب بمعدّل أقل من القصير، والوتر المشدود ينتج صوتا أرق من الوتر المسترخي، والفتحة الواسعة تجعل معدل الذبذبات أقل من الفتحة الضيقة، ويمكن التمثيل لذلك بالشكل التالي:

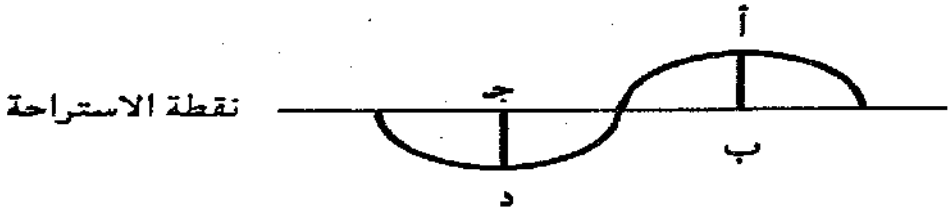

هـ-التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة: الصوت المنتظم يتكون من عدد من الذبذبات، تنتج كل ذبذبة فيه في فترة زمنية مساوية للذبذبة الأخرى، وتقاس بعدد الدورات في الثانية (cps)، والدورة تمثّل تكرارا كاملا لنمط موجة، أو بعبارة أخرى هي ذلك الجزء من الموجة بين أي نقطة (مثلا أ)، والنقطة التالية (ب) ويطلق على الدورة كذلك اسم الفترة الواحدة one period، أو الذبذبة المضاعفة double vibration، ويمثله الشكل التالي:

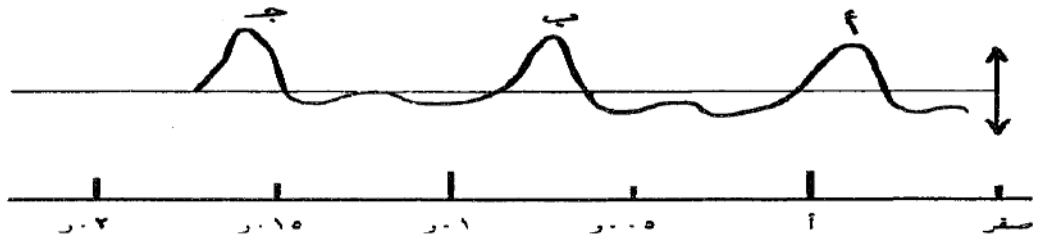

المبحث الثالث: علم الأصوات التشكيلي (علم الصوتيات) Phonology

تنقسم الدراسة الصوتية -كما أسلفنا القول- إلى شقّين؛ شقّ يهتم بدراسة الأصوات في جانبها الطبيعي معزولة عن سياقها اللغوي؛ من حيث صفاتها ومخارجها، يسمى علم الأصوات أو الفوناتيك، وشقّ يهتمّ بالجانب اللغوي للصوت، وهو ما يسميه تمام حسان علم الصوتيات أو علم الأصوات التشكيلي (الفونولوجيا).

1.مفهومه: يطلق عليه كمال بشر علم وظائف الأصوات وهو علم:« يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة ومن حيث إخضاع المادة الصوتية للتقعيد»[1]، ومعنى هذا أنّه يوجّه عنايته لدراسة الوحدات الصوتية من حيث مواقعها والعلاقات القائمة بين وحداتها؛ أي يدرس اللغة من حيث خضوعها لقواعد التجاور في سياقاتها المتعدّدة.

كما أنّه يهتمّ بدراسة الأصوات من حيث: « خضوعها لقواعد معيّنة في تجاورها، وارتباطها ومواقعها، وكونها في هذا الحرف أو ذاك، وإمكان وجودها في هذا المقطع أو ذاك، وكثرة ورودها وقلّته، ثم دراسة الظواهر التي لا ترتبط بالأصوات (الصحاح والعلل) من حيث هي بل بالمجموعة الكلامية بصفة عامة، كالموقعية والنبر والتنغيم»[2]، فلتجاور الوحدات اللغوية وموقعها في السلسلة الكلامية تأثير في تحديد المعنى، ويشير التعريف إلى أنّ دراسة الوحدات اللغوية يتمّ بالنظر إلى: الموقعية– البيئة – القيمة الخلافية – الكمية.

1.1.الموقعية: ويقصد بالموقع ترتيب الصوت بالنسبة للترتيب العام للسلسلة النطقية، وأيّ تأثير يحصل على مستوى موقع الصوت يؤثر بالضرورة في تحديد معنى اللفظ، ولتحديد موقعية الصوت يقترح تمام حسان اختبارات الاستبدال؛ التي تجري على مستوى الوحدة الصوتية التي تتحقّق بها الكلمات، ويعتمد هذا التحديد على فكرة التداخل أو التخارج في موقع معين من الكلمة؛ فالتداخل يعني أنّه يصحّ أن يحلّ أحد الصوتين محلّ الآخر في اللفظ فيتغيّر معنى الكلمة، مثاله: طاب فإذا استبدلنا الصوت الأول بصوت آخر (ش) بالضرورة يؤثر ذلك بتغيير معنى اللفظ، وكذلك الحال إذا أردنا استبدال الصوت الأخير (ب) بصوت (ل)، لأدّى ذلك إلى تغيير معنى الكلمة، والمغزى من هذه الاستبدالات القول بأنّه مادام الصوت يحلّ محلّ الآخر ويؤدّي إلى تغيير المعنى، فلا يمكن أن تنتمي هذه الأصوات إلى حرف واحد.أمّا التخارج فمعناه الانتماء إلى حرف واحد بعينه، فيتعذّر بذلك

[1]–كمال بشر، علم الأصوات، ص67.

[2]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص111.

حلول أحد الصوتين محلّ الآخر في اللفظ؛ ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة غريبة عن اللغة.[1]

2.1.القيم الخلافية: تعدّ عنصرا أساسيا من عناصر النظام اللغوي؛ ومعناها اختلاف الوظيفة التي تؤديها كلّ وحدة من وحدات النظام، والتي يسميها المعنى الوظيفي، ويرى تمام حسان أنّ فكرة القيم الخلافية تعتمد على أساس أصواتي هو«المخارج والصفات؛ حيث تستخدم المخارج استخداما وظيفيا يقتضي حصر مجموعة من الأصوات التي تشترك في مخرج واحد، وقد تكون هذه الأصوات التي تنتمي لمخرج واحد بحاجة إلى أساس آخر للتفريق بينها، يأتي هنا دور الصفات التي تتصف بها الأصوات التي تعمل على جمع عدد من الأصوات التي تشترك من حيث الصفات».[2]

3.1. البيئة: يصطلح عليها تمام حسان بالمجاورة في السياق؛ ويقصد به تأثير تجاور الوحدات الصوتية على الوحدة المدروسة، فليس كل حرف صالحا لأن يجاور كل حرف آخر في المقطع، والأساس الذي يمتنع عليه أن يتجاور الحرفان إنّما هو المخارج، ويستشهد بقول السيوطي في ذلك: «يقول ابن دريد: اعلم إنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت..، وأنّه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لصعوبة ذلك على ألسنتهم، وأصعبها حروف الحلق».[3]

يتّضح من خلال القول إنّ التجاور له علاقة بالدلالة؛ لأنّ مجاورة الأصوات هنا ينظر لها من ناحية وظيفية، مثلا إذا أردنا أن ندرس الألف المدية (الفتحة الطويلة) في صار وسار؛ فإنّنا ننظر إلى العنصر المجاور لها، وهو الصاد والسين، وبما أنّ الصاد مفخّم والسين مرقّق فإنّ الألف المدية تأثرت بهذا التجاور؛ فكانت الألف الأولى مفخّمة، والثانية مرقّقة.

---

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص75.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص67.

[3] –المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وشرح: محمد أحمد جاد المولى بك، المكتبة العصرية،(صيدا–لبنان)، ج1،(1406هـ/1986م)، ص191.

2.موضوع علم الأصوات التشكيلي: يتناول علم الصوتيات أو التشكيلي بالدراسة موضوعات متعدّدة، منها الفونيم والمقطع والنبر وغيرها من الموضوعات.

1.2. نظرية الفونيم Phonémes: الفونيم عند تمام حسان هو الحرف، ويعرّف بأنّه:« الوحدة المتميزة الصغرى التي يمكن تجزيء سلسلة التعبير إليها»[1]، ويتكون الفونيم من عائلة من الأصوات يطلق على الواحد منها عضوا رئيسا، وتسمى البقية أعضاء ثانوية، يصطلح عليها بالألوفون (Allophone)؛ يمثّل الأول الأصل والثاني الفرع.

مثاله: الفونيم (الأصل): النون في نحن

الألوفون: النون في إن شاء – إن قال

يظهر من خلال الأمثلة الاختلاف الواضح بين الأصوات في المخرج؛ فالنون التي قبل الثاء بما فيها من صفات لا تحلّ محلّ النون التي قبل القاف، لأنّ لكلّ منها مكانها وبيئتها الصوتية الخاصة بها.

وقد أورد تمام حسان عدّة تعريفات للفونيم لباحثين غربيين أمثال "دانيال جونز Daniel Jones"، و"بودوان دي كورتناي Baudoin de Courtenay »، و"سابير E.Sapir"، و"بلومفيلد L.Bloomfiled" وغيرهم، وبعد عرض آرائهم ومناقشتها حول الفونيم خلص إلى أنّه:[2]

-يؤدي وظيفة دلالية، حيث تأتي الدلالة من الفونيمات والمورفيمات والكلمات والجمل.

-يعين على تعلّم النطق الأجنبي.

-يعين على استخدام الأصوات الصحيحة في أماكنها الصحيحة.

-يعين على خلق أبجديات منظمة للغات المختلفة.

وفي مقدمة التعريفات التي ارتضاها تمام حسان قول "دانيال جونز"، والذي يرى:«أنّ الفونيم عائلة من الأصوات المترابطة فيما بينها تستخدم بطريقة تمنع وقوع أحد الأعضاء في

[1]-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص161.

[2]-ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص131.

الكلمة من الكلمات في نفس السياق الذي يقع فيه أيّ عضو آخر من العائلة نفسها»[1]، وذلك لأنّ أعضاء العائلة الفونيمية الواحدة متخارجون؛ فالنونات المختلفة في الأمثلة السابقة متخارجة من حيث الموقع، ولهذا التخارج ارتباط وثيق بالدلالة؛ لأنّ الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التخارج، وصحّ أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر مع تغيّر في الدلالة نحو: تاب – ثاب – عاب – خاب – شاب؛ فكلّما تغيّر الفونيم الأول أدّى ذلك إلى خلق كلمة جديدة بدلالة مختلفة، وإمكانية حلول أحد الصوتين محلّ الآخر دلالة على أنّهما ينتميان لفونيمين مختلفين، وهذا أحد أوجه الكشف عن القيم الخلافية[2]، وفكرة التخارج والتداخل أشار إليها تمام حسان من باب الاستبدال في الموقع.

وجدير بالذكر أنّ فكرة الفونيم والتعدد الصوتي (الألوفون) قد أدركها العرب، لكن ليست بالصورة الواضحة مثلما هي في الدرس الحديث –من ناحية المصطلحات خاصة– ويظهر ذلك عند سيبويه ومن بعده؛ فحروف العربية عنده أصول عددها تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة، والألف، والهاء...، والواو، يضاف إليها ستة فروع (ألوفونات) أصلها من التسعة والعشرين، وهي مستحسنة في قراءة القرآن، منها: النون الخفية، والشين التي كالجيم..وغيرها، ثمّ يضيف ثمانية حروف غير مستحسنة ووهي: الجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين..وهلمّ جرّا.[3] وهذه التنوعات الصوتية يرجعها الباحثون إلى اللهجات أو البيئة، وهذا ما أشار إليه تمام حسان.

وقد سمّى دانيال جونز أفراد العائلة الفونيمية بعدّة أسماء: أعضاء (member)، ألوفونات(allophones)، تنوعات مشروطة (conditional variants).[4]

2.2. المقطع الصوتي Syllable:

---

[1]–المصدر نفسه، ص127.

[2]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص127.

[3]–ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، 431.

[4]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص200.

أ-**تعريفه:** يرى تمام حسان أنّ المقطع اصطلاح يصعب تحديده؛ لأنّه موضع خلاف بين الباحثين في حقيقة وجوده، ويتجاذب حدود المقطع اتجاهان رئيسان هما: الاتجاه الفونيتيكي، والاتجاه الفنولوجي.

أ.**1.الاتجاه الفونيتيكي:** من أهمّ ما أورده من تعريفات نذكر:[1]

*المقطع تتابع من الأصوات الكلامية له حدّ أعلى أو قمّة إسماعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع.

*قطاع من تيار الكلام يحوي صوتا مقطعيا ذا حجم أعظم محاطا بقطاعين أضعف أوكستيكيا، ويمثّل لهذا المقطع بالشكل التالي:

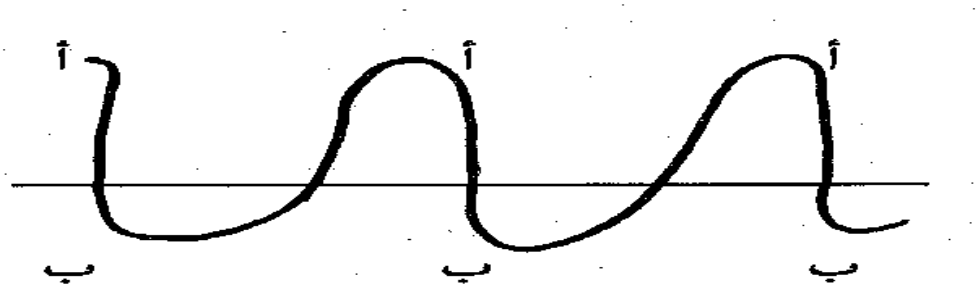

*أصغر وحدة في تركيب الكلمة.

*وحدة مكونة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة: قمة إسماع أو بروز.

أ.**2.الاتجاه الفونولوجي:** يعرّف المقطع بالنظر إلى كونه وحدة في كلّ لغة على حدة. وبذلك يشير المقطع إلى عدد من التتابعات المختلفة من السواكن والعلل، بالإضافة إلى عدد من الملامح الأخرى مثل الطول والنبر والنغم، أو إلى علل مفردة أو سواكن مفردة تعتبر في

[1]-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي،284-285.

اللغة المعينة كمجموعة واحدة بالنسبة لأي تحليل آخر. ومما قيل في تعريف المقطع في هذا الاتجاه: [1]

*الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحد من النبر.

*عرّفه "دي سوسير" بأنّه: «الوحدة الأساسية التي يؤدي الفونيم وظيفة داخلها».

*وحدة تحتوي على صوت علة واحد –واحد فقط– إما وحده أو مع سواكن بأعداد معينة وبنظام معين.

يتّضح من خلال التعريفات أنّه لا يوجد تعريف موحّد متّفق عليه للمقطع يمكن الاعتماد عليه، والأخذ به كمنطلق للدراسة (مطلقا)، ويصلح كأنموذج (موحّد) لأي لغة؛ لأنّه مدار خلاف بين مُجيز له ورافض لوجوده–وهذا ما أشار إليه تمام حسان– وتختلف في ذلك اللغات.

ومع ذلك قدّم كمال بشر تعريفا للمقطع ولو على سبيل التجوّز، بقوله: «إنّ المقطع من حيث بناؤه المثالي أو النموذجي أكبر من الصوت Sound وأصغر من الكلمة؛ وإن كانت هناك كلمات تتكون من مقطع واحد، مثل:"من" بفتح الميم أو كسرها بلا فرق، وتسمّى "أحادية المقطع" monosyllabic word، في حين التي تتشكّل من أكثر من مقطع يطلق عليها "متعدّدة المقاطع" polysyllabic word».[2]

وتتّصف كذلك–حسب تمام حسان– بأنّها: «تعبيرات عن نسق منظّم من الجزيئات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميّات معيّنة»[3].

يلاحظ من خلال القولين أنّ التركيز على المقطع يكون من حيث كميته (نوعه) لا من حيث تركيبه البنائي؛ ومردّ ذلك إلى عدم ثباته والاعتراف به في بعض اللغات.

---

[1]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص285.

[2]–كمال بشر، علم الأصوات، 503–504.

[3]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص138.

ب. أنواع المقاطع في اللغة العربية:

قبل التطرّق لأنواع لمقاطع والتي تتعدّد حسب وجهة نظر كلّ باحث، نحدّد شروط دراسة المقاطع كما وضعها تمام حسان، وهي:[1]

- ❖ كلّ صوت بعد حركة أو مدّ فهو نهاية مقطع، وقد يشدّد هذا الساكن عند الوقف.
- ❖ هناك مقطع بحسب الأصل ومقطع بحسب الاستعمال، ويتّصل هذا التفريق في الغالب بهمزة الوصل؛ حيث يعترف نظام اللغة العربية بإمكان افتتاح الكلمة العربية بساكن، ولكنّه لا يجيز الابتداء به، فإذا قلنا "انطلقوا" فإنّ أول حرف من حروف الكلمة هو النون الساكنة، أمّا الألف فليست أكثر من وسيلة كتابية تشير إلى موقع الوصل، فهي ليست من بنية الكلمة.
- ❖ تعنى الدراسة الآن بالمقاطع الصوتية الاستعمالية لا التنظيمية.

وقد قسّمت المقاطع العربية إلى: مقطع قصير، ومقطع متوسط، ومقطع طويل، وتتدرج تحتها فروع ليصبح عددها بذلك ستة مقاطع. تنقسم عند تمام حسان بحسب أربع وجهات نظر؛ حيث يمكن «أن يخلق نظام رمزي للمقاطع طبقا للنظرة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، أي تبعا لوجهة النظر التي ينظر بها إلى هذه المقاطع»[2].

أولا. النظرة الأولى: على اعتبار أنّ المقطع تعبير عن نسق منظّم من جزيئات التحليل اللغوي؛ وتنقسم تبعا لهذه الرؤية إلى ستة مقاطع؛ تحتوي على صحيح واحد أو أثر، وعلّة إمّا طويلة أو قصيرة وتكون واحدة فقط، ويرمز للحرف الصحيح (ص) ، و(ع) أو (ح) للعلة القصيرة، و(ع ع) أو (م) للعلة الطويلة(*).

وتنتظم هذه الرموز وفقاً لأنساق منظّمة مشكّلة التقاطعات الآتية:

- **المقطع القصير**: ينقسم إلى قسمين:

---

[1]–ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1،(1413هـ/1993م)، ص258.

[2]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص138.

*) ورد هذا الرمز في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها. و(ع ع) في كتابه مناهج البحث في اللغة.

المقطع الأقصر: يتكون من حرف صحيح ورمزه (ص) متمثّلا في السكون، مثل لام التعريف وسين الاستفعال، ولابدّ لهذا الحرف الذي يكوّن مقطعا كاملا أن يكون مشكّلا بالسكون متلوًّا بحرف متحرّك، وأن يكون في بداية كلمة حتى يصدق عليه أنه حين يمتنع الابتداء به تسبقه همزة الوصل.[1]

المقطع القصير: رمزه (ص ح) أو (ص ع)، ويمثّله الحرف المتحرّك المتلو بحرف آخر متحرك، أو كان آخرا في قافية شعرية ونحوها، وذلك كما في حروف كتب والتي تمثّل ثلاثة مقاطع هي: ك ت ب (ص ح) (ص ح) (ص ح).[2]

- **المقطع المتوسط:** ينقسم إلى:[3]

مقطع متوسط مفتوح: ويرمز له ب (ص م) أو (ص ح ح)، ويمثّله الحرف الذي يعقبه مدّ، مثل "ما" النافية و "في" الجارّة.

مقطع متوسط مقفل: ورمزه (ص ح ص) أو (ص ع ص) يمثّله الحرف المتلو بحرف آخر ساكن مثاله (لم) النافية و (قم) فعل الأمر.

- **المقطع الطويل:** وهو ذو نمطين:[4]

طويل بالمد والإسكان: يرمز له ب (ص م ص) أو (ص ع ع ص) مثاله: قالْ –باعْ ساكنة الآخر، وتتكون كلمة ضالينْ ساكنة الآخر من مقطعين من هذا النوع.

طويل بالتقاء الساكنين: ورمزه (ص ح ص ص) ويكثر في الوقف كما في قبلْ وبعدْ ساكني الآخر بالوقف، كما في يأتي في غير الوقف كما في تصغير دابة مثلا، حيث تصير دويبة يمثّله الجزء الأخير من الكلمة (ويب).

---

[1] –ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص69.

[2] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص141.

[3] –ينظر، مناهج البحث في اللغة ص141، واللغة العربية معناها ومبناها، ص69.

[4] –تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص141.

والملاحظ في المقاطع الست أنّها تبدأ مطلقا بحرف صحيح ولا تبدأ بعلّة، وتنتهي إمّا بحرف صحيح أو حرف علّة سواء مدّ أو حركة، ومعنى هذا أنّ الحرف الصحيح له وظيفة ثابتة وهي بداية المقطع مهما كان نوعه.

ثانيا–النظرة الثانية: وهي نظرة الموسيقيين؛ ذلك على اعتبار أنّ المقطع خفقة صدرية أثناء الكلام، وعلى هذا فإنّ أي رمز كالسهم أو النقطة كافٍ ليدلّ على المقطع في كافة كمياته أو أشكاله؛ لأنّ المهم هنا هو الدلالة على المقطع أيًّا كان بِغَضِّ النظر عن كميّته أو شكله أو تركيبه، وبذلك يمكن التعبير عن عدد المقاطع في الفعل الماضي "كتبْ" ساكن الباء بالرمز (←←←).[1]

ويرى تمام حسان أنّ العروضيين قد قاموا بوصف النظام الإيقاعي العروضي باستخدام اصطلاحين "حركة" ورمزوا لها بالشرطة (–)، و "سكون" ودلّوا عليها بدائرة (0)، معترفين بثلاث إمكانيات إيقاعية كما يأتي:[2]

*(–) وتدلّ على (ص ح) المقطع القصير

*(– **0**) تدلّ على (ح ص) أو (ص ح ص) أو (ص ح ح)

*(– 00) وتدلّ على ما يساوي (ص ح ح ص) أو (ص ح ص ص).

وكلّ رمز من هذه الرموز يحتوي على أكثر من بنية إيقاعية، فالشرطة (–) تدلّ على صحيح متحرك حركة قصيرة، والدائرة (0) تدلّ على الساكن وكذا على الحركة الطويلة، وإذا اجتمع الأخيران وتكرّر الصحيح الساكن فيرمز لها بدائرتين (00).

ثالثا–النظرة الثالثة: ينظر إليه على أساس أنّه وحدة تركيبية، فيرمز بذلك للكلمة برمز (ر)، فيصحّ بذلك القول بأنّ المقاطع العربية ستّ وحدات تركيبية هي: ر1، ر2، ر3، ر4، ر5، ر6.[3]

---

[1] –ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص139.

[2] –المصدر نفسه، ص139.

[3] –اللغة العربية معناها ومبناها، ص140.

رابعا-النظرة الرابعة: تركز هذه الوجهة على أنّ المقاطع أشكال وكميّات معيّنة؛ فيرمز -تبعا لذلك- للمقطع القصير بالرمز (ق)، والمتوسط ب(م)، أمّا الطويل ب(ط) وشكّل هذه الرموز الكميات الثلاث. ويرمز لكلمة مفتوح ب (ف)، وللمقطع المنتهي بصحيح (المقطع المقفل) بالرمز (ل)، والمقطع الذي ينتهي بصحيحين مشكّلان بالسكون ب (ل ل).[1]

وعلى هذه النظرة تتوزّع المقاطع الستة كما يلي:

- (ق ل)، ويدلّ على المقطع الأقصر (ح ص) ومثاله: أداة التعريف. وهذا المقطع تشكيلي لا استعمالي.
- (ف ل) ويدلّ على المقطع القصير (ص ح) ومثاله: باء الجر المكسورة (بِ)
- (م ل) ويدلّ على المقطع المتوسط المقفل (ص ح ص) مثل: لمْ
- (م ف) ويدلّ على المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح) مثاله: مَا
- (ط ل) يدلّ على المقطع الطويل المقفل (ص ح ح ص) ومثاله: بابْ بالباء الساكنة
- (ط ل ل) ويدلّ على المقطع طويل المد (ص ح ص ص) ومثاله: عبْدْ بالدّال الساكنة.

ونلخّص المقاطع من حيث زوايا النظر التي ذكرها تمام حسان في الجدول الآتي:

المقاطع/الزوايا	النظرة الأولى	النظرة الثانية	النظرة الثالثة	النظرة الرابعة
المقطع الأقصر مثاله: اِسْ	ح ص	- **0**	ر1	ق ل
القصير المفتوح مثاله: بَ	ص ح	-	ر2	ق ف
المتوسط المقفل مثاله: لَمْ	ص ح ص	- **0**	ر3	م ل

[1] -ينظر: تمام حسان مناهج البحث في اللغة، ص140.

متوسط مفتوح مثاله: مَا	ص ح ح	- **0**	ر4	م ف
طويل المد مثاله: قالْ	ص ح ح ص	- **0 0**	ر5	ط ل
طويل مقفل مثاله: عبْدْ	ص ح ص ص	- **0 0**	ر6	ط ل ل

ويعترف تمام حسان بوجود نوعين من المقاطع؛ الأول تجريدي مُكَوَّن من حروف يُسمّيه المقطع التشكيلي، والآخر أصواتي محسوس مكون من أصوات هو المقطع الأصواتي، وعلى هذا الاعتبار فإنّ المقطع (ح ص) أو (ع ص) هو مقطع تشكيلي لا أصواتي؛ لأنّ الأصوات في العربية لا تعترف بأنّ تبتدئ المجموعة الكلامية بحركة، ولذلك يُعمَد إلى همزة تُنشَأُ قبل هذه الحركة وبالتالي فإنّ بنيته من الناحية الأصواتية تصبح: (ص ح ص) أو (ص ع ص).[1]

وعلى الرغم من أنّ بعض الباحثين اعترفوا بفضل تمام حسان بإضافته هذا المقطع للمقاطع العربية، إلاّ أنّه بالمقابل تعرّض للنقد بسبب ذلك؛ فذهب أحمد مختار عمر إلى أنّ: «تمام حسان زاد نوعا جديدا هو (ع ص)، ومثّل له بأداة التعريف، وهذا لا يصحّ إلاّ بإسقاط همزة الوصل واحتساب الحركة التي تليها فقط، وعلى هذا ف (ال) التعريفية عنده تبدأ بفتحة ويليها لام مشكّلة بسكون»[2].

والواقع أنّ تمام حسان حين عرض للمقاطع الصوتية ذكر بأنّ منها ما تبيحه اللغة العربية، ومنها ما تحظره؛ فالمقطع (ح ص) أو (ع ص) والذي أثار جدلا، ذكر بأنّه يرد بصورتين: صورة استعمالية ورمزه (ص ح ص) وهي التي توافق العربية، وصورة تنظيمية(ح

[1]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص145.

[2]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص301–302.

ص)، وهذه البنية تخرج عن خصوصيات المقطع العربي؛ لأنّ العربية تأبى البدء بحركة (ح)، فمن شروط المقاطع العربية، أن تبدأ بساكن (ص) لا بحركة.

وبعد أن أجمل القول في زوايا النظر حول المقاطع العربية ورموزها، عاد ليشرحها من ناحية قبولها ورفضها في العربية؛ حيث أشار إلى أنّ الشائع والمقبول في العربية هي وجهة النظر الأولى؛ أي بِعَدِّ المقاطع تعبيرا عن أنساق منظمة.

ويصنّف تمام حسان المقاطع وفقا للكلمات العربية التي تقع ضمنها؛ فيرى أنّها تحوي كلمات أحادية المقطع أي ذات مقطع واحد، نوع المقطع فيها إمّا قصيرٌ أو متوسطٌ أو طويلٌ، فتقع في دائرة المقطع القصير الأدوات النحوية نحو: باء الجرّ المكسورة وواو العطف المفتوحة ونحوها، ويتمثّل المقطع المتوسط سواء أكان مفتوحا أو مقفلا في: (ما)، و(في) ،و(لا)، و(لمْ)، و(عنْ)، و(كمْ)، و(لو). أمّا ماعدا الأدوات فقلّما نجد منها ما يتركّب من مقطع واحد قصير أو متوسط مثل (يدْ) و(دمْ)، ولكن الكلمات كثيرا ما تأتي في صورة مقطع طويل واحد، مثل (قال) ، و(باع)، و(راح) أو مثل (عبْدْ)، و(غدْرْ)، و(قهْرْ) بسكون الآخر في كلّ أولئك. وتتركّب العربية من كلمات أحادية المقطع (مَنْ)، وثنائية المقطع مثل (لمَّا)، وثلاثية مثل (يُقَاتِلْ)، ورباعية مثل (يَتَعَلَّمْ)، وخماسية مثل (مُتَخَاصِمين)، وسداسية مثل (يَتَجاهَلُونْ)، وسباعية مثل (مُتَّحَدِّثيهِمَا).[1]

أمّا الكلمات التي ترد في شكل مقطعين فهي التي بها ملحقات نحو: يَكْتبْ – مكتوبْ – يحرمْ– يرمي– تروحْ بسكون الآخر في الجميع، والشيء نفسه يلحق الكلمات ذات المقاطع الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة أو الستة أو السبعة فإنّها جميعا من ذوات الملحقات الصرفية؛ ومثّل لذلك بكلمة (مُحْتَمِليهِمَا) والتي تتوزع على ستة مقاطع: مُحْ– تَ– مِ– لِي– هِ– مَا (ص ح ص– ص ح– ص ح ح– ص ح– ص ح ح).[2]

---

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص142.

[2]–المصدر نفسه، ص143.

ومثلما أسهب في تناول المقاطع التي تجيزها العربية أعطى مساحة للمقاطع التي تمنعها كذلك؛ حيث أطلق عليها مصطلح النماذج أو الدراسة السلبية، ولا يمكن أن تنشأ هذه النماذج إلاّ عن طريق المقاطع واستخدامها فيها، وتساعد هذه النماذج في معرفة ما إذا كان التركيب عربيّا أم لا، في مقابل النماذج الإيجابية والتي توافق الميزان الصرفي، ويرى تمام حسان أنّ النماذج (السلبية والإيجابية) معا تعبّر عن تراكيب العربية من الناحية المقطعية.

ومن النماذج الممتنعة نذكر:[1]

- ✓ كلمة تشتمل على المقطع (ع ص) في وسطها أو آخرها.
- ✓ كلمة مكونة من (ع ص+ص ع) فحسب.
- ✓ كلمة مجردة من الملحقات واردة في صورة (ص ع ع+ص ع ص ص)
- ✓ كلمة متعددة المقاطع تبدأ بالمقطع (ص ع ص ص)، أما البادئة بالمقطع (ص ع ع ص) فمن أمثلتها ضالين.
- ✓ كلمة مجردة ثلاثية المقطع منتهية بالمقطع (ص ع ع ص أو ص ع ص ص)
- ✓ كلمة مكونة من أكثر من أربعة مقاطع متّحدة الشكل، منها ضَرَبَكَ، (لَمْ) أَسْتَقْبِلْهُمْ.

وعوداً على بدء؛ فبعد عرضه للمقاطع العربية بالإجمال، وتصنيفها حسب الكلمات العربية بدأ شرح هذه المقاطع من المقطع التشكيلي (ع ص أو ح ص)؛ ولأنّ العربية تأبى أن تبدأ بحركة، ولذلك تعمد إلى الهمزة تُنشؤها قبل هذه الحركة وتعتبرها من تمام بنية المقطع، فإذا كان التشكيلي وسط الكلام فإنّ دراسة الأصوات لا تعترف به، لأنّها تتخذ من الصحيح قبله معبرا، وحركة هذا المقطع من الناحية الصرفية إما كسرة، كما في (اِضْرِبْ)، أو فتحة كما في (اَلْوَلَدْ)، أو ضمّة كما في (اُصْدُقْ)، ويتّسم عن بقية المقاطع بعدم قبوله النبر. بينما المقطع الثاني والثالث (ص ع وص ع ص) فهما واردان وفيهما الكسرة أو الفتحة أو الضمة، وقد يكونان منبورين، ويردان في بداية الكلمة أو وسطها أو نهايتها، أمّا

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص144.

المقطع الرابع (ص ع ع) في الفصحى وفيه ياء مدٍّ أو ألفه أو واوه، في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، وقد يرد منبورا أو غير منبورٍ. ويتّخذ المقطع الخامس (ص ع ع ص) من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها موقعا لوروده، مثاله كلمة ضالّين، فالمقطع يرد في أولها وآخرها، أما في وسط الكلمة فمثاله (مدهامتان)، وهو منبور دائما في الفصحى. بينما المقطع الأخير (ص ع ص ص) لا يقع في الفصحى إلا في آخر المجموعة الكلامية في حالة الوقف بالسكون المشدّد، أو على صحيحين مختلفي المخرج، وهو دائما منبور في الفصحى، وترد فيه الفتحة أو الكسرة أو الضمة، وهو أحد المواضع التي تحدث فيها ظاهرة القلقلة في اللهجات العربية، مثل: عَبْد رَبّه.[1]

يتّضح من خلال ما عرضه تمام حسان حول المقاطع العربية، محاولته الإحاطة بالمقاطع الممكنة وغير الممكنة، ويظهر ذلك في ثنايا شرحه لأشكال المقاطع وتصنيفه لها (تشكيلي وأصواتي)، وبين ما هو مُجاز وما هو ممتنع، وهو بذلك يردّ على من اتّهمه بالشذوذ عن بنية المقطع العربي، غير أنّ المتأمل لكلّ ما أورده يلمس تأثُّره بالسلف وخاصة في قضية المهمل والمستعمل، وما يحسب عليه هو كثرة إيراده للأمثلة من العامية وبخاصة لهجتا عدن ومصر، وهذا بعيد عن غاية الدراسة التي تُعنى بالفصحى لا العامية.

كما أنّه أشار إلى نقطة هامة هي في تلازم المقطع والنبر، وهو متّفق في ذلك مع العديد من الباحثين أمثال أحمد مختار عمر، وكمال بشر وغيرهما. والمعروف أنّ النبر هو أحد الظواهر الصوتية الموجودة في أغلب اللغات، من بينها اللغة العربية.

3.التنوع الصوتي في اللغة العربية:

يتركب الكلام في أصله من جملة من المقاطع الصوتية المتتابعة والمتفاوتة في قيمتها الزمنية (مدّتها)، كما تختلف من ناحية القوة والضعف بحسب موقعها في الكلام وسياق ورودها، ولا يظهر هذا التفاوت إلاّ حين النطق؛ ولذلك يَعْمَدُ متكلّم اللغة إلى الضغط على

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص145–146.

مقطع خاص في الكلمة، فيجعله أكثر بروزا وأوضح في السمع من غيره من المقاطع. وقد يلجأ المتكلّم إلى رفع صوته أو خفضه حسب الظروف والسياق؛ يسمّى ذلك بالتنوع في الأداء أو التنوع الصوتي، وقد يقع هذا التنوع على الكلمة أو الجملة، يُعرف في علم الأصوات بظاهرتي النبر والتنغيم.

1.3. النبر Stress: يعتبر النبر أحد الظواهر السياقية، وهو والمقطع متلازمان «فالمقطع حامل النبر والنبر أمارة من أمارات تعرّفه»[1]؛ حيث إنّ النبر متعلّق بالمقاطع الصوتية ومدى درجة وضوح أصوات الكلمة في جملة ما أكثر من غيرها، أي أنّ النبر يُدرَكُ بالسمع والمتكلّم وحده المسؤول عن وضوحه.

يقول تمام حسان: «كون صوت من الأصوات في الكلمة أقوى من بقيتها يسمّى النبر؛ فالنبر إذًا موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية، وحَدُّهُ أنّه وضوح نسبي لصوت أو لمقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم»[2]؛ يشير القول إلى أنّ النبر مرتبط بالكلام لا باللغة، أي أنّه من إنشاء المتكلّم، وله عوامل تحدّده منها الضغط والتنغيم.

ويعرّف بأنه: «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»[3]، ويظهر أنّ النبر يتمّ تحديده عن طريق السمع؛ أي لا يمكن تجسيده كتابة، وتتحكّم فيه عوامل معينة. وهو ما سنعرفه في العنصر الموالي.

أولا. عوامل النبر: تتحدّد عند تمام حسان في ثلاثة هي:

أ-**الكمية:** ترتبط الكمية بالطول والقصر في المقاطع الصوتية، والحروف الصحيحة وحروف العلة، والكمية مجرّد فكرة تقسيمية تجريدية لا أكثر ولا أقل.[4]

---

[1]-كمال بشر، علم الأصوات، ص503.

[2]-مناهج البحث في اللغة، ص160.

[3]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص170.

[4]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص158.

ب-عامل الضغط: يرى تمام أنّ الضغط بمفرده لا يسمّى نبرا ولكنّه يعتبر عاملا من عوامله، بل هو أهمّ عوامله؛ لأنّه يعرف بدرجة الضغط على الصوت أكثر مما يعرف بأي شيء آخر أو لأنّ الضغط في صورتيه صورة القوة وصورة النغمة، يتّسع مجال تطبيقه على النبر أكثر مما يتّسع مجال العوامل الأخرى.[1]

ويرتبط الضغط بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرئتين ليفرغ ما فيهما من هواء، فتؤدي زيادة كمية الهواء إلى اتساع مدى ذبذبة الأوتار الصوتية، ويعرف ذلك الضغط بالناحية العضلية، بينما يرتبط الآخر بتوتر التماس بين أعضاء النطق في مخرج الصوت، ويعرف ذلك بالناحية الصوتية.[2]

ج-عامل التنغيم: يعرّف بأنّه: «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام»[3]، وهو العامل الثالث من عوامل النبر، وسيأتي التفصيل فيه في موضعه (هذا البحث ص 154).

ثانيا-أنواع النبر: يتوزّع النبر على قسمين أحدهما النبر الصرفي والآخر النبر الدلالي، ويرى تمام حسان أنّه لا يبالغ إن اعتبر أنّ للنبر في الكلمات العربية موقعية تشكيلية وصرفية في الوقت نفسه؛ حيث يصعب الفصل بين الموقعيتين إلاّ من الجانب النظري، والكلمات فيها تركيب من أنساق صوتية ذات نظام نبري خاص مستقلّ عن نبر أنساق الجمل والمجموعات الكلامية. والواقع أن النبر في الكلمات العربية منوط بالميزان الصرفي لا من وظيفة المثال، فنجد في كلمة فاعل-على سبيل المثال- أنّ الفاء أوضح أصواتها لوقوع النير عليها، وباعتبار صيغة الفاعل ميزانا صرفيا نجد أنّ كلّ ما جاء على مثاله يقع عليه النبر بالطريقة نفسها، نحو: قاتل، شاغل، ضارب، ناقل، كذلك كلّ ما جاء على صيغة

[1]-ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص160.

[2]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص171-172.

[3]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص164.

"مفعول" فإنّ النبر يقع على عين الكلمة، وغيرها من الصيغ، ويكاد يجزم بأنّ النبر في الكلمات العربية موقعية تشكيلية وصرفية في الوقت نفسه.[1]

أ. **النبر الصرفي:** يطلق عليه تمام حسان نبر الكلمة المفردة أو نبر القاعدة؛ ينسب إلى الصيغة الصرفية المفردة على الأصح، وهو نبر صامت صمت القاعدة نفسها، وصمت اللغة بعدها.[2]

وإذا سلّمنا بأنّ النبر وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية أجزائها؛ فلأنّ الوضوح مردُّه إلى عنصرين: أحدهما يرتبط بظاهرة علوّ الصوت وانخفاضه، وهي بدورها ترتبط بدورها بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرئتين ليفرغ ما فيهما من هواء، فتؤدي زيادة كمية الهواء إلى اتساع مدى ذبذبة الأوتار الصوتية فيكون ذلك علو الصوت ويرتبط العنصر الثاني بتوتر التماس بين أعضاء النطق من مخرج الصوت؛ أي أنّ النبر يأتي من التوتر والعلو في الصوت اللذين يتصف بهما موقع معين من مواقع الكلام.[3]

ومعنى ذلك أنّ نبر الكلمة يقع على مستوى الصيغة وله وظيفة صرفية مع الكمية تتمثّل في التفريق بين معنى صرفي ومعنى صرفي آخر؛ مثلا يمكننا أن نفرّق بين مجموعة من الصيغ: فَعَلَ– فَاعِلْ– فَعِيلْ– فَعَّلَ، حيث نفرّق بين الكلمات الثلاثة الأُول وبين الرابعة عن طريق النبر؛ فيقع النبر في الكلمات الثلاثة على المقطع الأول، وفي الرابعة على المقطع الثاني[4]، وتكون المقاطع بناءً على ذلك كالتالي:

فَعَلَ= ص ح+ ص ح+ ص ح

فَعَّلَ= ص ح ص+ ص ح+ ص ح

فَاعِلْ= ص ح ح+ ص ح ص

فَعِيلْ= ص ح+ ص ح ح ص

---

[1]–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص160.

[2]–المصدر نفسه، ص170.

[3]–المصدر نفسه، ص171.

[4]–ينظر: المصدر نفسه، ص171.

ويرى تمام حسان أنّ كَوْن عدد المقاطع الصوتية في اللغة العربية أقل بكثير من عدد الصيغ الصرفية، فإنّ ذلك يؤدي إلى تحديد قواعد النبر، وبذلك تكون سهلة الضبط، وينقسم النبر الصرفي بحسب القاعدة إلى قسمين: نبر أولي ونبر ثانوي؛«يتعلّق الأول بالكلمات والصيغ جميعا لا تخلو منه واحدة منها، بينما يكون الثاني في الكلمة ذات الصيغة الطويلة نسبيا؛ بعبارة أدق عندما تشمل الكلمة عددا من المقاطع يمكن أن يتكون منه وزن كلمتين عربيتين»[1]، وتندرج تحت كلّ قسم مجموعةٌ من القواعد المحدّدة.

أ.**1.النبر الأولي:** ويكون في الكلمات والصيغ دون استثناء وينطوي على مجموعة من القواعد أهمها:

***القاعدة الأولى:** يقع على مستوى المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة، ويرد في الحالات التالية:[2]

-إذا كان المقطع طويلا، سواء أكان من نوع (ص ح ح ص) أو(ص ح ص ص) مثل: استفال- قلّ.

-إذا كانت الكلمة ذات مقطع وحيد وقع عليه النبر أيّا كانت كميّته مثل: (ص ح) أو (ص ح ص) أو (ص ح ح) أو (ص ح ح ص)، نحو: ق- قم- ما- حاج.

***القاعدة الثانية:** يقع على المقطع ما قبل الأخير من الكلمة وذلك في الحالات الآتية:

-إذا كان المقطع متوسطا (ص ح ص) أو (ص ح ح)، والمقطع الأخير قصيرا: (ص ح) مثل: حذار (ذا= أولي).

-إذا كان ما قبل الأخير قصيرا في إحدى الحالتين:

- ✓ بدأت به الكلمة نحو: كتب- حسب.
- ✓ سبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الوحيد الساكن الذي يستعين بهمزة وصل للنطق به: انطلق- امضيا.

---

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص172.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص172. ومناهج البحث في اللغة، ص161.

-إذا كان ما قبل الأخير طويلا اغتفر فيه التقاء الساكنين (ص ح ص ح ح) نحو: اتحاجوني- دويبة.

***القاعدة الثالثة:** يقع النبر على المقطع الثالث من الآخر في الحالات التالية:[1]

-إذا كان قصيرا (ص ح) متلواً بقصيرين نحو: أكرمك – لن يصل.

-إذا كان قصيرا متلواً بقصير ومتوسط (ص ح) أو ((ص ح ح) مثل: أكرمك.

-إذا كان المقطع متوسطا (ص ح ص) متلوا بقصيرين نحو: أخرج- بيتك.

-إذا كان المقطع متوسطا متلوا بقصير (ص ح) أو متوسط (ص ح ص) مثل: بينكم- مصطفى.

***القاعدة الرابعة:** يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر:[2]

-إذا كان المقطع الأخير متوسطا وقبله ثلاثة قصار (ص ح)، مثل: يرثني.

-إذا كان المقطع الأخير قصيرا وقبله قصار، نحو: ورثة.

أ.2.النبر الثانوي: يوجد على مستوى الكلمات ذوات المقطعين فأكثر؛ ومجاله في الكلمة أضيق منه في الجملة أو المجموعة الكلامية، «فالمقطع المنبور نبرا ثانويا يكون على مسافات محدّدة النبر الثانوي؛ فإذا كان النبر الأولي يحدّد على ضوء قواعده من نهاية الكلمة صوب بدايتها، فإنّ النبر الثانوي يكون من النقطة التي وقع عليها النبر الأولي بنفس الاتجاه إلى بداية الكلمة؛ أي في اتجاه معاكس لمجرى ترتيب الكلمة في الحالتين».[3]

ومثله مثل النبر الأولي يخضع لجملة من القواعد يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

***القاعدة الأولى:** يقع على المقطع السابق للنبر الأولي مباشرة، إذا كان هذا المقطع السابق طويلا (ص ح ح ص أو ص ح ص ص)، نحو: الصافات= صافْ(ثانوي)+ فاتْ (أولي).

---

[1]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص172.

[2]-المصدر نفسه، الصفحة نفسها. ومناهج البحث في اللغة، ص162.

[3]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص162.

[4]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص174.

***القاعدة الثانية:** يقع على المقطع الثاني الذي يسبق النبر الأولي إذا كان هذا المقطع (الثانوي)، والذي يليه (يقع بينه وبين الأولي) يكونان أحد النماذج التالية:

-إذا كان الثاني متوسطا (ص ح ص أو ص ح ص)، نحو: يستخفون= يَسْ(ثانوي)+ تَخْ(ص ح ص)+ فونْ(أولي).

-إذا كان الثاني مقطعا قصيرا (ص ح)، مثل: مستقيم= مُسْ(ثانوي)+(ص ح)+ قيم(أولي).

***القاعدة الثالثة:** يقع النبر الثانوي على المقطع الثالث مما يسبق النبر الأولي، وذلك فيما يأتي:

-إذا كان هذا المقطع قصيرا وبينه وبين النبر الأولي مقطعان قصيران من نفس النوع، مثل: كَلِمَتَانْ= كَ+لِ+مَ+تَانْ = ثانوي+(ص ح)+(ح)+أولي.

-إذا كان هذا المقطع متوسطا (ص ح ص)، وبينه وبين النبر الأولي مقطعان قصيران، نحو: مُنْطَلِقُونْ= مُنْ+طَ+لِ+قُونْ= ثانوي+((ص ح)+(ص ح)+ أولي.

-إذا كان المقطع قصيرا وبينه وبين النبر الأولي مقطع متوسط، مثل: يَسْتَقِيمُونْ= يَسْ+تَ+قْي+مُونْ= (ص ح ص)+ثانوي+(ص ح ح)+ أولي.

ويشير تمام حسان إلى أنّ النبر الثانوي لا يقع على سابق ما تمّ ذكره « ذلك أنّ النبر يوضح من مقاطع الكلمة ما لولاه لخفي في السمع، ويُوجِد من التوازن بين جزئي الكلمة ما يجعلها أكثر قبولا في الذوق، وإراحة للأذن وإن كان هذا القبول وتلك الإراحة ما تزال على مستوى الكلمة المفردة لا على مستوى السياق»[1].

ويختلف النبر الأولي عن الثانوي في النقاط التالية:[2]

- النبر الأولي مطلب صرفي مسرحه الكلمة المفردة، بينما النبر الثانوي مطلب إيقاعي يتحقّق في إحدى البيئتين، أولهما الكلمة التي طالت بنيتها حتى احتاج النطق بها إلى إيجاد توازن صوتي بين أجزائها، والثانية بيئة السياق الذي تدعو الحاجة فيه إلى

[1]-تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص265.

[2]-المصدر نفسه، ص268-269.

الإيقاع بسبب ما يعرض له من إرباك نبر الكلمات، بسبب اللواصق والحروف والأدوات التي تعرض في السياق.

- أنّ النبر الأولي يحسب بواسطة تراجع من نقطة انتهاء الكلمة، وأنّ الثانوي يحسب التراجع من نقطة وقوع النبر الأولي.
- النبر الثانوي أضعف جهدا من النبر الأولي لأنّ ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين عن إيقاعه أضعف منه عند إيقاع النبر الأولي.
- أنّ المسافة بين النبر الثانوي والنبر الأولي تصلح أن تكون من حيث الكمية كلمة عربية مثل: يستعينون؛ فالنبر الأولي فيها على الأخير (نون)، والنبر الثانوي على المقطع الأول منها (يَسْ)؛ حيث إنّ كمية السكنات والحركات التي تشغل المسافة قبل النبر الأول (يَسْتَعِي) هي بمقدار كلمة عربية نحو: يرتقي، ولكن كون هذه الكمية جزءا من الكلمة وليست كلمة تامة وقع عليها النبر ثانويا، في حين أنّ الكلمات التامات المستقلات المساويات لها في الكمية والوزن، يقع عليها النبر أوليا.

بناءً على ما سبق فإنّ الناظر المتأمّل لهذه المقاطع ووقوع النبر عليها لَيَلْفِي تقارب المسافات بين نبر ونبر آخر، فقد تكوِّنُ المسافة بين نبر ونبر مقطعا أو اثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير دون أن يقع النبر على أيّ منها.

ليس هذا فقط بل يرى تمام حسان أنّه كلّما تقاربت أعداد المقاطع بين النبرين (أولي وثانوي)، أو انتظم اختلاف بعضها عن بعض حسنُ إيقاعها والعكس صحيح، فإذا تباينت الكميات بين نبر وآخر ولم تتقارب الكميات أو انتظم اختلافها حسن إيقاعها. ويسوق لذلك مثالا من القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩ ﴾ (البقرة19)، ويجرّب تقطيعها إلى دفعات النبر ليرى كيف ينتظم فيها الإيقاع من تقارب الأطوال بين المسافات بين كلّ نبر وآخر، أو انتظام ائتلاف المقاطع في مجموعات فارقة

بين مواقع النبر: أَوكَ+صَيْبٍ+مِنَ السَّ+ مَاءِ+ فِيهِ ظُلُ+ مَاتٌ وَ+ بَرْقٌ+ يَجْعَ+ لُونَ+ أَصَا+ بِعَهُمْ+ فِي آ+ ذَانِهِمْ+ مِنَ الصَّ+ وَاعِقِ+ حَذَرَ ال+ مَوْتِ وَال+لَّأَهُ مُ+ حِيطٌ+ بِالكَا+ فِرِينَ.[1]

ويتوزّع النبر في هذه المقاطع –حسب تمام حسان– على الشكل التالي: بين النبر الأولي والثاني مقطع واحد (كَ)، وبين الثاني والثالث (يْبٍ) وبين هذا والذي بعده اثنان هما (نَ السَّ)، وبعد النبر التالي مقطع واحد هو (ءِ) وهكذا يستمرّ الفارق في هذه الحدود فيتكون بذلك الإيقاع، ويرتبط هذا الأخير بالسياق ويسمّى النبر السياقي أو الدلالي.

ب.النبر السياقي (الدلالي): ويسمى أيضا النبر الاستعمالي وموقعه الجمل وليس الكلمات، وهو وإن كان مستقلا عن النبر الصرفي إلاّ أنّه متّفق معه في الموضع أحيانا، وهو مرتبط بالأنساق الكبرى أو السياقات؛ أي بالجمل والمجموعات الكلامية، ويكون من وظيفة المعنى العام أي الدلالة؛ ويكمن الفرق بين النبر الصرفي والدلالي في أنّ الأخير يمكن وصفه بأنّه تأكيديٌّ أو تقريريٌّ[2]. ويفرق تمام حسان بين التأكيدي والتقريري في نقطتين هما:[3]

- أنّ ضغط الهواء الناشئ عن حركة الحجاب الحاجز أثناء ضغطه على الرئتين من أسفل أكبر في حالة النبر التأكيدي منه في حالة النبر العادي.
- أنّ هذا الضغط الأكبر يميّز بين الأوتار الصوتية كمية من الهواء أكبر من كميته في النبر العادي وهذه بدورها تسبب علوا في الصوت كما هو معروف من تحليل علو الصوت وانخفاضه.

ويرى تمام حسان أنّ النبر السياقي يظهر في صورة حلّ صوتي لمشكلة عند الاختلاف في البنية المقطعية بين ما قرّرته القاعدة وما يطلبه سياق الكلام؛ أي أنّ ما تمّ عرضه من

[1]–ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص171.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص307.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص163.

قواعد النبر هي في الواقع ليست حلاًّ صوتيا لمشكلة معينة في موقع معيّن، إنّما هو نظام النبر في صرف العربية الفصحى والتي تظهر خاصة عند قراءة القرآن.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ النبر الصرفي (القاعدة) يرتبط بالكلام، بينما ينتمي النبر السياقي إلى اللغة؛ وبين النوعين فروق من عدة نواحٍ يحدّدها تمام حسان فيما يأتي:[2]

- **من حيث ظاهرة التوصل:** فالكلمة المبدوءة بساكن إذا وقعت في بداية الكلام احتاجت لهمزة وصل ليصل المتكلم إلى الساكن، فيؤدي ذلك إلى تغّير بنية المقطع من مقطع أقصر (ص) إلى مقطع متوسط مقفل (ص ح ص)، ويعتبر هذا المقطع مقطعا كلاميا (استعماليا) لا لغويا(تشكيليا)، وهو يخضع لقواعد النبر الصرفي (المفردة).

بيد أنّه يتغيّر الحال إذا وقعت الكلمة وسط السلسة الكلامية، فهي تتطلّب نظرة أخرى، مثاله كلمة (المؤلف) فإنّها تبدأ بهمزة في بداية الكلام، وحين نقول "المؤلف قال" هنا يكون أول مقطع كلامي منها مكونا من الهمزة وحركة اللاّم (اَ+لْ) (ص ح ص)، وحين يتغير موقع الكلمة للوسط مثل (قال المؤلف)؛ فإنّ البنية المقطعية تتغيّر حسب مطلب السياق، ويصبح بذلك التركيب المقطعي الكلامي مخالفا للتركيب المقطعي اللغوي، وتكون صورة المقاطع كما يلي: (قَا+لَلْ+مُ+وَّلْ+لِف)، حيث يشكل المقطع الثاني موضع الظاهرة الموقعية؛ فيمتدّ بذلك المقطع الكلامي من نهاية الكلمة السابقة إلى بداية كلمة لاحقة، وحلّ محلّ مقطعين(لَ+ لْ) والذي يتشكّل من المقطع الأخير من (قال) والأول من المؤلف.

- **من حيث الكمية:** وتتعلّق بالكلمات التي تنتهي بالألف أو الواو أو الياء؛ إذْ إنّها إذا وقعت إحداهما قبل كلمة مبدوءة بالساكن، فإنّ حرف المدّ في نهايتها يفقد كميته ويصبح بمقدار الحركة؛ وتختلف بموجبه البنية المقطعية على ما أقرّته القاعدة، مثاله: كلمة القاضي، فهي تنتهي بمقطع (ضِي) وهو في الكمية (ص م)، كلمة الفاضل تبدأ بمقطع (لْ) وكميتها (ص)، وعندما نقول "القاضي الفاضل" فإنّ نظام

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص304–305.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص305–307.

بنية الكلمتين يتطلّب أن يكون المقطعان على صورة (ضِي+ لْ)؛ ولكن العرب هنا تتخلّص من التقاء الساكنين، فيصبح المقطع على شكل (ضِلْ) أي تفقد الياء كميتها فتصبح بمقدار كسرة، ويتمّ حينئذ نطق الكلمتين على الشكل (القاضِلْ فَاضِلْ).

- **بعض الظواهر الموقعية وبعض الزوائد والملحقات:** تؤدي بعض الظواهر الموقعية مثل هاء السكت والإشباع، وألف الندبة وإطلاق القافية إلى تغيير في البنية المقطعية عمّا تقرّره القاعدة؛ وهذا التغيير صالح لأن يغيّر مواقع النبر في الكلام، ويظهر ذلك من خلال الاستعمال اللغوي على عكس ما يكون عليه في الكلمات المفردة، كما أنّ الزوائد والملحقات كذلك تؤثر في البنية المقطعية، وبذلك تتغير مواقع النبر، مثاله: في موقع النبر في (ضرب) يقع على المقطع الأول، بينما يقع على المقطع الثالث في الكلمة (ضَرَبَهُما).

ويشير تمام حسان إلى أنّ ما ينسب إلى العربية الفصحى من ناحية النبر إنّما مردّه إلى اللهجات العامية؛ لأنّ كلّ متكلّم بالعربية الفصحى في أيامنا هذه إنّما يضفي عليها من عاداته النطقية العامية الشيء الكثير، بل حتى القارئ يعلم تمام العلم أنّ القرآن الكريم نفسه يختلف نطقا ونبرا وتنغيما من بلد عربي إلى بلد عربي آخر، وهذا الاختلاف يبين مدى التباين من ناحية اللهجات العامية في البلاد العربية المختلفة، مثل (نطق الضاد، والجيم والثاء، والذال، والظاء، والقاف، والكاف).[1]

ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّه لا يوجد دليل يهدينا إلى مواضع النبر في اللغة العربية، كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأُوَل (عصر الفصاحة)؛ ولم يتعرّض له أيٌّ من الباحثين القدامى، أمّا ما ينطق بها قرّاء القرآن الآنّ في مصر، فله قانون يخضع له، ولا تكاد تشذُّ عنه.[2]

---

[1]–ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، 164.

[2]–ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص104.

والملاحظ أنّ تمام حسان قد حصر الكلام والنماذج في مصر دون سائر البلاد العربية، وفي هذا نوع من الإجحاف، فهل العربية التي ينطقها أهل مصر –مع التحفظ– هي النموذج المثالي للفصحى كما نطقها الأولون؟ قطعا لا، فلو وسّع دائرة التجريب والنماذج لكانت نتائجه أكثر موضوعية خاصة وقد انتقل بين مختلف البلدان، الخليج والمغرب وحتى غير العرب، وما يثير الدهشة كذلك هو كلام معاصره إبراهيم أنيس كذلك عن قرّاء مصر، فهل العربية الفصحى يمثّلها قرّاء مصر فقط؟

وقد ظلّ النبر في العربية محلّ أخذ وردّ بين اللغويين؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنّ «دراسته في الفصحى تتطلّب شيئا من المجازفة؛ ذلك أنّ العربية لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئا عنه»[1]، غير أنّ لرمضان عبد التواب رأياً آخر في وجود النبر في الدراسات اللغوية القديمة؛ فعلى الرغم من أنّ اللغويين العرب لم يدرسوا "النبر" بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلام، إلاّ أنهم لاحظوا أثره في تطويل بعض حركات الكلمة[2]، ومن اللغويين الذين ظهر عندهم تطبيقات النبر (لا كمصطلح)، ابن جني في كتابه الخصائص؛ تحت مسمّى "مطل الحركات"، ويقدّم لذلك مثالا: « وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن..، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت: قمتا، أي قمت يوم الجمعة ونحو ذلك ومع الكسرة: أنتي، أي: أنت عاقلة ونحو ذلك، ومع الضمة: قمتو، في: قمتُ إلى زيد ونحو ذلك»[3].

ومن الباحثين من يعترف بوجود ظاهرة النبر في التراث ولكن بمصطلح آخر هو "الهمز"؛ جاء في اللسان أنّه:« قيل لرسول الله(ﷺ):" يا نبيء الله، فقال: لا تنبر باسمي، أي لا

---

[1]–صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، (د ت)، ص195.

[2]–ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1417هـ/1997م)، ص105.

[3]–ابن جني، الخصائص، ج3، ص123.

تهمز، وفي رواية قال: إنّا معشر قريش لا ننبر، والنبر همز الحرف"، وفي مادة "نبر" ورد: النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علوٌ».[1]

غير أنّ الناظر للنبر في الدرس الحديث يدرك أنّه غير الهمز وغير مطل الحركات، هو علو يمكن وقوعه في أي صوت، له قواعد تحدّده.

2.3.التنغيم Intonation:

يرتبط التنغيم بالجملة لا بالمفردة؛ أي أنّه ظاهرة صوتية له دلالة نحوية «فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محدّدة»[2]، فالهيكل الذي تأتي عليه الجملة الاستفهامية غيره الذي تأتي عليه الجملة المثبتة، وهو غيره في الجملة المؤكدة ؛ إذ يقع الاختلاف بينهن من حيث التنغيم.

أولا.مفهومه: يعرف التنغيم بأنّه:« ارتفاع الصوت وخفضه في أثناء الكلام، للدلالة على المعاني المختلة للجملة الواحدة، كنطقنا لجملة مثل: "لا يا شيخ" للدلالة على النفي، أو التهكم، أو الاستفهام، وغير ذلك. وهو الذي يفرق بين الجمل الاستفهامية والخبرية»[3]، ويعتبره تمام حسان من الجوانب الإفصاحية ذات الطابع التأثيري وهو مرتبط بالكلام؛ حيث يسهم في الكشف عن المعاني المختلفة للجمل، مثاله: صيغ التعجب، والمدح والذم، وينقل التنغيم الجملة من صورتها الإخبارية إلى صورة أخرى محملة بالمشاعر والانفعالات.

ويطلق عليه أحمد مختار عمر مصطلح "التنوعات التنغيمية" (Intonation tones)، وهو عبارة عن:« تتابعات مطّردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة، أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمل وأجزاء الجمل، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة»[4]، يحدّد مختار عمر شرطا للتنغيم؛ بأن يقع على جملة كاملة أو أجزاء منها، وليس على الكلمة

---

[1]–ابن منظور، لسان العرب، مج14، ص175. مادة (ن، ب، ر)

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

[3]–رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم ومناهج البحث اللغوي، ص106.

[4]–أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص229.

منعزلة، كما يضفي على مفهومه الدقة احتواؤه على مصطلحات علمية مثل: تتابعات مطردة والدرجات الصوتية، ووصف وغيرها من المصطلحات.

وهذه التنوعات التنغيمية موجودة في جلّ اللغات تستخدمها بطريقة تمييزية، من أجل التفريق بين معاني الجمل؛ حيث يمكننا التعبير عن مشاعرنا وحالاتنا الذهنية بجملة واحدة، ولكن بطرق متنوعة من التنغيم.

وبفضل التنغيم يمكن تحويل الجملة من خبرية إلى استفهامية أو جملة توكيد أو تعجّبية ؛ وذلك دون التغيير في شكل (ترتيب) الكلمات المكونة لها، وما يتغير هو نوع التنغيم فقط[1].ويظهر التنغيم بصورة أوضح أثناء الكلام عنه في الكتابة؛ ولقد حاولت الكتابة أن تعوّض ذلك بالترقيم، إلاّ أنها بالتأكيد لن تعوّض الظواهر التي تصاحب الكلام المنطوق، والذي تظهر بصورة أكثر وضوحا ودقّة.

ثانيا. أقسام التنغيم في العربية: يقسّم تمام حسان التنغيم حسب وجهتي نظر مختلفتين هما:[2]

أ-**وجهة النظر الأولى:** يتحدّد التنغيم في هذه الوجهة من حيث شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية، وينقسم تبعا لذلك إلى لحنين:

***الأول:** ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع منبور، ويرمز لها ب: ↘*،ويكون هذا اللحن في حالة التقرير والاستفهام غير المبدوء ب: هل والهمزة، أو الإثبات والنفي والدعاء.

***الثاني:** ينتهي بنغمة صاعدة على آخر مقطع منبور، ورمزها: ↗، أو نغمة ثابتة ورمزها: -، أو غير منبور ورمزه:• ، ويكون في حالات: الاستفهام المبدوء بهل أو الهمزة، وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى كالاكتفاء بفعل الشرط عن جوابه.

---

[1]-ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص230.

[2]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص309-310. ومناهج البحث في اللغة، ص165-169.

*) الرمز من كتاب علم الصوتيات، عبد العزيز أحمد علام، مكتبة الرشد، بيروت،(1430هـ/2009م)، ص322.

ب-وجهة النظر الثانية: ينقسم التنغيم حسب هذه الوجهة من حيث المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت (سعة وضيقا) إلى ثلاثة أقسام:

***الأول:** المدى الإيجابي أو الواسع

***الثاني:** المدى النسبي أو المتوسط

***الثالث:** المدى السلبي أو الضيق

فتقع تبعا لذلك التقسيمات في ستة نماذج تنغيمية مختلفة هي كلّ ما في اللغة العربية من نماذج التنغيم، يصطلح عليها تمام حسان بالموازين التنغيمية، وهذه الموازين هي:[1]

- ✓**الإيجابي الهابط:** يستعمل في تأكيد الإثبات كقولك في جواب من أنكر أنّه هو من قام بفعل معين: أنت فعلت هذا، أي لا غيرك. بجعل النبر والتأكيد في الجملة على الضمير، وكذلك في تأكيد الاستفهام بكلّ أدواته ما عدا هل والهمزة.
- ✓**الإيجابي الصاعد:** ويستعمل في تأكيد الاستفهام بهل أو الهمزة نحو: هل هذا كتابك؟
- ✓**النسبي الهابط:** يستعمل في الإثبات غير المؤكد، نحو: التحية والكلام التام، وتفصيل المعدودات والنداء، مثاله: "لقد قابلت أخاك..على دراجته"، وكذلك في الاستفهام بغير هل والهمزة.
- ✓**النسبي الصاعد:** يستعمل في الاستفهام بهل والهمزة، أو بلا أداة، نحو: أنت فلان؟
- ✓**السلبي الهابط:** يستعمل في عبارات الأسف والتحسّر، وتعبيرات التسليم بالأمر الواقع، نحو: لا حول ولا قوة إلاّ بالله.
- ✓**السلبي الصاعد:** يستعمل في عبارات العتاب والتمني، نحو: ليت الشباب يعود يوما.

ويشير تمام حسان أنّ اصطلاحات "إيجابي" و"سلبي" و"نسبي" هي بطاقات لمدلولاتها العلمية التي لا تتطابق مع المعنى المعجمي العام؛ حيث يستعمل المدى الإيجابي في الكلام الذي تصحبه عاطفة مثيرة، فتنشأ عنه إثارة أقوى للأوتار الصوتية بإخراج كمية أكبر من

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص310. ومناهج البحث في اللغة، ص169.

الهواء الرئوي، وذلك باستعمال نشاط أشد في حركة الحجاب الحاجز، أما المدى النسبي فيستعمل في الكلام غير العاطفي الذي يكون بين أعلى ونغمة كلامية تستعمل في المحادثة وأخفضها؛ لأنّه ليس هناك سعة مطلقة ولا ضيق مطلق، بل كلّ شيء في هذا المجال نسبي، أمّا المدى السلبي فيستعمل في الكلام المصحوب بعاطفة تهبط بالنشاط الجسمي كالحزن مثلا.[1]

ج.ترقيم التنغيم: قبل التطرّق للترقيم، تجدر الإشارة إلى أنّه وبالاعتماد على آلية التقابل المصطلحي فرّق تمام حسان عمدًا بين مصطلحين، النغمة واللحن؛ حيث «يقصد بالنغمة تنغيم المقطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية فتوصف هذه النغمة بأنّها صاعدة أو هابطة أو ثابتة، في حين أنّ اللحن يمثّل مجموعة النغمات المرتبة في المجموعة الكلامية أي الترتيب الأفقي للنغمات التي يشتمل النموذج أو الميزان عليها مع نظرة خاصة إلى النغمة المنبورة الأخيرة من هذا الترتيب».[2]

ويضيف تمام حسان أنّ التنغيم يكتب كما تكتب الموسيقى على خطوط أفقية؛ لكن عدد الخطوط هنا ليس خمسة وإنّما على عدد المديات، حيث تستعمل لكلّ مدي مسافة بين خطّين، وبالتالي مجموع الخطوط أربعة؛ سفلاها لكتابة المدى السلبي وما فوقها لكتابة المدى النسبي، والثلاثة جميعا لكتابة المدى الإيجابي الذي هو أوسع المديات جميعا.[3]

أمّا عن الترقيم في التنغيم في الكلام فهو يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة غي أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة[4]، ويستعمل:«كترقيم الكتابة، تحمل العلامة فيه من الكتابة محلّ الشهيق لاسترجاع النفس من الكلام، وكلّما جاءت سكتة

---

[1]–ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص167.

[2]–المصدر نفسه، ص166.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص166.

[4]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

وجب وجود علامة ترقيمية، ويحمل الترقيم علامتين ترقيميتين هما: خطّ رأسي واحد للدلالة على وقفة دون تمام الكلام، وخطّان رأسيان للدلالة على تمامه».[1]

ويمثّل تمام حسان لما سبق ذكره بالمثال التالي:

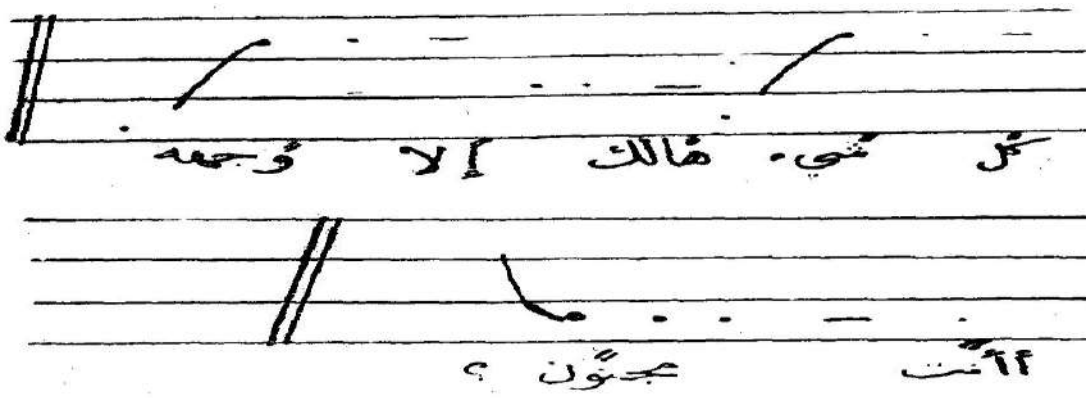

رسم توضيحي لتوزيع المديات التنغيمية (مناهج البحث في اللغة ص167)

ثالثا. وظائف التنغيم: من المؤكد أنّ وجود التنغيم في أي لغة ودراسته ليس اعتباطيا، بل لأنّ له وظيفة في تلك اللغة التي ينتمي إليها؛ ولذلك حدّد تمام حسان هذه الوظائف المتعدّدة في:[2]

أ.الوظيفة النحوية: يساعد على تحديد نوع الأسلوب في الجملة كتحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام، كأن تقول لمن يكلّمك ولا تراه "أنت محمد" مقرّرا ذلك ومستفهما عنه؛ حيث تختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام، ولكن كلّ شيء فيما عدا التنغيم يبقى في المثال على ما هو عليه، سواء ترتيب الكلمات في الجملة أو البناء في الكلمة الأولى، أو الإعراب وحركته في الثانية، والنبر الثانوي على الهمزة والأولي على الحاء، ولكنّ التنغيم هو ناحية الاختلاف الوحيدة بينهما.

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص169.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص164.

ب.الوظيفة الأصواتية: وتتمثّل في النسق الأصواتي الذي يستنبط التنغيم منه، وذلك عن طريق رفع الصوت وخفضه.

ج.الوظيفة الدلالية: تظهر مع علو الصوت وانخفاضه في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمي الذي يقوم من الأمثلة مقام الميزان الصرفي.

وإضافة لهذه الوظائف توجد الوظيفة التعبيرية، والتي: «تتعلق بما يجيش في نفس المتكلم من فرح أو غضب، ومن دهشة أو تأمل أو غير ذلك من الانفعالات النفسية، وهي تتصل بالمتكلم أكثر من اتصالها باللغة، ومثاله درجة الإلحاح في طلب الشيء بالمقارنة مع شخص هادئ غير مستعجل عليه تكون عند الأخير ثابتة (←←←)، أمّا الأول فتكون عنده صاعدة وذلك تأثرا به».[1]

وفي ختام حديثه عن التنغيم يدعو تمام حسان في شكل أمنية الهيئات والمراكز والمخابر اللغوية والمجامع للاهتمام بمختلف الظواهر الصوتية والتي تدعى الفونيمات الثانوية، التي لم تنل حقّها من البحث والدراسة، يقول:« وكم أجد في نفسي أمنية حارة أن ينظم المجمع اللغوي دراسات للتنغيم تنتهي بخلق مستوى صوابي موحّد للقراءة والإلقاء في البلاد العربية كلّها، حتى لا تكون العربية الفصحى خاضعة في كلّ إقليم للعادات النطقية العامة، وحتى لا يجد القارئ العربي غرابة في إلقاء أخيه، فيكون أقدر على فهمه».[2]

أمّا عن وجود التنغيم في المصنفات التراثية؛ فإنّ جلّ الباحثين يجمعون على عدم وجوده كمصطلح أو كدراسة وعلى رأسهم تمام حسان، عدا بعض الإشارات التي ذكرها رمضان عبد التواب من كتاب الخصائص، يقول:« ولم يعالج أحد من القدماء شيئا من التنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أنّنا لا نعدم عن بعضهم، الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة، وكان ابن جني أحد الذين التفتوا إلى ذلك، فيقول" وأنت تحسّ هذا من نفسك؛ وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة

[1]–عبد العزيز أحد علام، علم الصوتيات، ص322.

[2]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص169.

اللفظ ب(الله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللاّم، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا، أو شجاعا، أو كريما، أو نحو ذلك».[1]

يبدو في قول الباحث بعض التناقض؛ فمن جهة يقول بأنّ القدماء لم يعالجوا هذه القضية في مؤلّفاتهم، ومن جهة أخرى يُقرُّ بوجودها عند البعض مثل ابن جنّي، والواقع أنّ الدرس اللغوي قديما لمّا كان يتّصف بالشمولية، فإنّنا لا نجد كتابا متخصّصا تناول المسائل الصوتية لوحده، وإنّما يتضمّن إلى جانبها المسائل الصرفية والنحوية والدلالية، فهم لا يفصلون المسائل بعضها عن بعض، وقد وردت بعض المصطلحات الدالّة على التنغيم في كتب النحويين؛ على اعتبار أنّ التنغيم يعبّر عن حالة شعورية تظهر جليّا في الجمل ذات الصيغ الانفعالية، مثل: الاستفهام والتعجّب والنداء وغيرها.

وممّا ورد من اصطلاحات تعبّر عن التنغيم ما جاء عند ابن يعيش (ت643هـ) في سياق حديثه عن الندبة ، يقول:« اعلم أنّ المندوب مدعوٌ ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنّه على سبيل التفجّع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنّه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن بحيث لا يسمع كأن تعدّه حاضرا. وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ وقلّة صبرهنّ، ولمّا كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوّله (يا أو وا) لمدّ الصوت، ولمّا كان يسلك الندبة أو النوح مذهب التطريب زادوا الألف آخر الترنّم»[2]، فنجد ابن يعيش يستعمل مصطلحين يقابلان التنغيم هما: التطريب والترنم؛ والتطريب في اللغة من الطرب، يقول الجوهري:« طَرَبَ: خفّة تصيب الإنسان لشدّة حزن أو سرور. التطريب في الصوت: مدّه وتحسينه»[3]، أمّا الترنم فهو مشتقّ من رنم:« الرَنَمُ بالتحريك: الصوت، وقد رَنِمَ بالكسر وتَرَنَّمَ إذا رجّع الصوت، والترنيم مثله».[4]

---

[1]–رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، ص106.

[2]–ابن يعيش، شرح المفصل، دار المنيرية، مصر، مج2، 2008، ص14.

[3]–الجوهري، الصحاح، ص172. مادة (ط، ر، ب)

[4]–المصدر نفسه، ص1938. مادة (ر، ن، م)

ويمكن القول بأنّ النحاة أدركوا أهمية التنغيم –وإن غاب عنهم المصطلح– فأسلوب الندبة مخصّص للتعبير عن الحزن والتفجّع؛ والبكاء والنوح يكون بتعداد مآثر المندوب وأفضاله، وما إعلاء الصوت ومدِّه إلاّ ليعرف السامعون أنّه قد وقع أمر عظيم لا يملك عنده التصبّر.

ويضيف عبد السلام المسدي أنّ قضية النبر والنغمة وجدت حظّا وافرا –على الأقل وإن لم يكن بوضوح– يقارب التبلور عند ابن سينا في كتاب "الشفاء" ضمن حديثة عن فنّ "الشعر" حين تطرّق لقضية الزينة في الكلام؛ حيث يزدوج في تركيبة من الحروف وما يقترن به من هيئة ونغمة ونبرة، كما تبرز عنده الوظيفة التمييزية لنبرة أو نغمة الجملة من حيث الدلالة الإبلاغية، فيتمّ بذلك تحديد طابع الجملة إن كان نداءً أو تعجّبا أو سؤالا.[1]

وصفوة ما تقدّم ذكره أنّ اللغويين القدماء لم يغفلوا عن مختلف الظواهر الصوتية من نبر وتنغيم وغيرها ، بل تطرّقوا لمختلف القضايا الصوتية، ولكنّ الغالب عليهم الدراسة الشمولية ؛ فقد اتخذوا من الدراسة الصوتية سبيلا لبيان المسائل النحوية والصرفية، أي أنّهم لم يفردوا لها دراسة وكتابا لوحدها، وبالتالي المسألة مسألة استقراء وإعادة وصف لهذه الظواهر في الكتب التراثية.

[1]–عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986، ص265.

الفصل الثالث

المصطلح النحوي عند تمام حسان

توطئة: لا يختلف اثنان حول فضل الدكتور تمام حسان وجهوده في قراءة التراث اللغوي والنحوي منه خاصة، قراءة فريدة ومتميزة اتسمت بالرؤية النقدية وإعادة الترتيب وفقا للمناهج اللغوية الحديثة –المنهج الوصفي خاصة– التي نهل من روافدها المعرفية، وتشرّب أسسها وأدرك كنهها على يدي أستاذ النظرية السياقية الوصفية الانجليزي "فيرث Firth".

وقد صرّح في كتابه الأصول وهو سابق زمنيا –حسب قوله– من حيث التفكير لكتاب اللغة العربية معناها ومبناها، أنّه في سنة 1959 عندما انتقل لتدريس النحو في كلية دار العلوم بعد أن غيّر انتسابه من قسم الدراسات اللغوية إلى قسم النحو والصرف والعروض، عندئذ عاد إلى الصلة القديمة التي ربطت بينه وبين كتب التراث النحوي، وأعطاها من اهتمامه قسطا يعادل أو يفوق اهتمامه بالدراسات النحوية الحديثة كما تعرِضها الكتب الأوربية والأمريكية.[1]

وقد تناول بالدراسة العديد من القضايا النحوية التي لم يجرؤ أحد قبله ولا بعده إلى الآن –علىحدّ علمي– مما يجعله يستحقّ الريادة بلا منازع، وهو بالتأكيد لم ينطلق من فراغ ، وسنحاول فيما يأتي تسليط الضوء على جهوده في مجال الدرس النحوي.

المبحث الأول: النحو عند تمام حسان

يقرّ تمام حسان بأنّ النحو من العلوم المضبوطة؛ حيث يمتاز بكلّ ما تتطلبه العلمية من موضوعية وشمول ودقة،ولأنّ أي نشاط علمي يقوم على الاستقراء، وتصنيف الأقسام وبيان خصائصها ومسالكها؛ فإنّ النحو العربي في نشأته تحقّق فيه كلّ ذلك.

1.ماهيته: النحو عند تمام حسان هو:« دراسة العلاقات بين أبوابه ممثّلة في الكلمات التي في النصّ، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية، فإذا أعربنا "ضرب محمد عليا" لم نقنع بضَرَبَ كما هي، وإنّما سميناها

[1]–ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب،(القاهرة– مصر)، ط1، (1420هـ/2000م)، ص12.

باسم باب هو الفعل الماضي، ولم نقنع بمحمد كما هو فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل، ولا بعليّ على حاله، فسميناه باب المفعول»[1]، ومعنى ذلك أنّ تركيز النحو يكون على العلاقات القائمة بين أبوابه لا على الأمثلة؛ فنقول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به...الخ، ولا نقول ضرب ثم محمد ثم علي.

يصطلح تمام حسان على الفاعلية والمفعولية "المعنى الوظيفي"؛ فحين تتحول الكلمات إلى أبواب تتّضح العلاقات التي بينها، ويتمّ ذلك بوساطة الإعراب؛ حيث يحيل كلّ باب من هذه الأبواب على معنى وظيفي للكلمة المعربة به (التي تندرج ضمنه)، فعلى سبيل المثال حين نقول ضرب فعل ماضي، نقصد بذلك أنّها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، وبالتالي تؤدي الوظيفة الخاصة به.[2] ويتّفق مع النحاة في أنّ الإعراب فرع عن المعنى في القاعدة، ويختلف معهم من ناحية التطبيق، ومردّ ذلك « أنّهم أرجعوا المعنى إلى المعجمي تارة وإلى الدلالي تارة أخرى وابتعدوا عن المعنى الوظيفي كلّ البعد، والرابط بين الإعراب والمعنى الوظيفي وثيق جدّا»[3]. فيكفي أن نحدّد وظيفة الكلمة في السياق (الفاعلية- المفعولية وغيرها) فيسهل بذلك علينا إعرابها.

وتأتي الوظيفة من صيغة الكلمة ووضعها لا من دلالتها اللغوية؛ إذ يمكن بالاستناد إلى الأخيرة صياغة كلمات وإعرابها إعرابا صحيحا على وفق شروط وقواعد اللغة العربية، دون أن يكون لها معنى.

2.نقد النظرية النحوية: ينطلق نقده الموجه للنحو العربي من خلفية فكرية وإطار ثقافي، تمثّل في تلك النقود والأفكار التي أسهمت في تشكّل النقد الغربي لنَحوِه؛ فقد صبّت جلّها في ثلاثة مناح أجملت كلّ الجوانب النقدية وهي: تأثر النحو بالمنطق الأرسطي، وأنّ النحو نحو معياري، كما أنّه اتّسم بالخلط بين المستويات اللغوية.

---

[1]-تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص192.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص193.

[3]-المصدر نفسه، ص192.

وقد أكد تمام حسان هذه الرؤى في كتابه الأصول؛ فتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي لم يحصل في المرحلة الأولى لنشأته ، التي حدّدها بالقرنين الأول والثاني للهجرة، فكلّ ما ورد من أفكار منطقية كان نتاج تفكير النحاة وثقافتهم يقول:«إنّ اعتماد الثقافة العربية على النصوص في أول أمرها ما كان ليحرمها نعمة التفكير المنطقي الذي يتطلبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطق الطبيعي لم يكن منطق أرسطو وإنّما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب»[1]، أما بعد القرن الثاني فقد دخل العرب مرحلة جديدة مع الانفتاح على الآخر والاحتكاك بثقافة الشعوب عن طريق الترجمة، وكان من البديهي أن يطال هذا التأثر النحو؛ حيث عرف المنطق الأرسطي طريقه واستفحل عند نحاة هذا القرن، ويظهر هذا التأثر في مجال الحدود والتعريفات، وكذا اعتماد النحاة في عرضهم لمسائل النحو على القسمة العقلية حتى لو كان أحد هذه الأقسام لا وجود له في النحو، وبدأ يظهر استعمالهم لمصطلحات المنطق في عرض المسائل والتقسيمات وما زاد ترسيخ هذا التأثر تعليقات الشرّاح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون والشروح التي تشمل إشارات إلى الأقيسة المنطقية بأشكالها المحددة وأسمائها التي تعرف بها في متون المنطق المختلفة[2]، ويشير في ذات السياق إلى أنّ هذا التأثر جاء بعد اكتمال النحو وبنائه؛ أي أنّه لم يطل الأصول، ويؤيد هذا الرأي الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح.

وذهب عبده الراجحي إلى أنّ الوصفيين العرب قد تأثّروا بنقد الغربيين لنحوهم، فاعتمدوا على نفس الأسس والمنطلقات، وأغلب النقد الذي طال النحو العربي تركز فيما يلي:[3]

-أنّ النحو العربي قد تأثّر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأنّ هذا التأثّر صار طاغيا في القرون المتأخّرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي "صوريا" وليس "واقعيا" ومن ثم اهتمّ بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي (كما هو).

---

[1]-تمام حسان، الأصول، ص49.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص52-53.

[3]-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص48-52.

-أنّ النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدّثها أصحابها وإنّا قعّد لعربية مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن من الكلام هو في الأغلب -شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة وإنّما قصره على اللغة الأدبية، وقد أفضى هذا القصر في الاستعمال إلى وضع قواعد العربية على أساس النصوص المختارة مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ونتج عن ذلك أن واجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى التأويل والتقدير.

-إنّ النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعّد لها حدّد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلاّ على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو الاتصال ببيئات لغوية أخرى، وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد للزمان، فحدّدوا عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي.

-إنّ النحو لم يميّز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي إنّما اختلطت فيه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلّت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، واستمرت حتى الأعمال المتأخرة رغم محاولات فصل المستويات، ولكنّها منفردة مثل دراسة الأصوات اللغوية في كتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جني وغيرها.

ولعلّ هذه النقود هي التي وجّهت الوصفيين للبحث عن أسس جديدة وجدوها في المنهج الوصفي، وعلى رأسهم تمام حسان الذي رأى بأنّ الدراسات اللغوية الحديثة تتجه صوب اللغة فتجعل منها موضوعا للوصف بموضوعية تامة، ويوضّح السبب الذي جعله يعيد النظر في أمر التراث اللغوي بصفة عامة والنحوي منه بصفة خاصة فيقول:« لقد منيت الدراسات اللغوية العربية منذ مدّة طويلة بسمعة الصعوبة وأحيانا بسمعة التعقيد، يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة؛ وهؤلاء الذين لم يتخصّصوا في اللغة العربية من جهة أخرى، والأجانب المستشرقون من جهة ثالثة. ولعلّ نعت الدراسات العربية بهذه النعوت إنّما جاء لعدم التجديد

في منهجها»[1]، وهو بذلك لا يقلل من عمل النحاة ولا يبخس جهودهم وإنّما يرجع الخلل للمنهج الذي اتبعوه في دراستهم، ويصف عملهم بالصرح الشامخ وبأنّ جهدهم عقلي من الطراز الأول، بل يُظهر مدى إعجابه بعملهم رغم النقد الذي طاله، وهذه طبيعة الجهد البشري.

وهو في هذا يتّفق مع جلّ الباحثين؛ حيث إنّ صعوبة الدرس النحوي واستعصاءه على المتلقين ونفورهم منه، جعل منه قبلة المهتمين بالدراسات اللسانية الحديثة، وقد وضع تمام حسان يده على مكمن الداء الذي يعاني منه النحو العربي–حسبه– فأعاد النظر في التقسيم الثلاثي الذي ارتضاه النحاة منذ نشأة النحو، وقضية العامل التي أسالت الأقلام لردحٍ طويل من الزمن، وهي القضية التي أرقت البحث اللغوي سواء أكان من قبل متخصصين أو غير متخصصين، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في الأجزاء الآتية من البحث.

3.التوفيق بين التراث والدرس اللغوي الحديث:

عرفت الدراسات اللسانية العربية الحديثة في رؤيتها للتراث اللغوي والنحوي بخاصة –بعد نعته بالعسر والصعوبة والتعقيد– منحنيين؛ الأول تبنى رؤية عقيمة اتسمت بالنقد دون محاولة التغيير، والأخرى تبنّت رؤية عميقة هدفها الوصول إلى نتائج علمية لتيسير النحو لطلبة العلم والباحثين.

ومن بين الذين تبنوا هذه الرؤية تمام حسان حين رسم لنفسه طريقا واضحا جمع فيه بين ما تشبّع به من النظريات اللسانية الحديثة، وبين ارتوائه من التراث الضخم، وبذلك يكون قد حدّد الغاية التي من أجلها أعاد قراءة التراث، يقول:« والغاية التي أسعى من ورائها أن ألقي ضوءاً جديدا كاشفا عن التراث اللغوي العربي كلّه، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[2].

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مقدمة.

[2]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

والحقيقة أنّ تمام حسان في رؤيته لم يقلّل من شأن الدرس التراثي، ولم يتعامل معه على أنه قوالب جاهزة، بل انطلق مما رآه مكمن الداء وما أغفله القدامى –بحسب رأيه– وبالمقابل أخذ من المنهج الوصفي ما ارتضاه وانتقاه، فلم يكن مجرّد ناقل منشدٍ لكلّ ما هو جديد؛ بل طبق من المنهج الوصفي على الدراسات التراثية ما رآه مناسبا لها وبخاصة على اللغة المنطوقة، وهذا المزج بين التراث والحداثة يعرف بمصطلح التوفيق (الاتجاه التوفيقي).

ولم يُخفِ إعجابه وتأثره بما تركه القدامى؛ فقد أقرّ بفضلهم الكبير على الدراسات اللغوية لغاية اليوم، واعترف بأنه انطلق« من النتائج الباهرة المشرفة التي توصل إليها علماؤنا الأقدمون في حقل الكشف عن المعنى، والتي وصلتنا في كنوز التراث العربي، مع محاولة الإفادة من الأفكار والمصطلحات الصالحة للاستعمال في الحاضر من هذا التراث، معترفين طول الوقت بالفضل الأعظم لرجلين من رجال الدراسات اللغوية في الثقافة العربية وهما سيبويه وعبد القاهر، ويبدو فضل أولهما في حقل التحليل كما يبدو فضل ثانيهما في حقل التركيب»[1]. وبذلك يكون قد اهتدى إلى وجود علاقة بين علم النحو بوصفه تحليليا يهتم بنظم الكلمات في جمل، وعلم المعاني بوصفه تركيبيا يهتم بنظم الجمل في أسلوب الكلام وفق السياقات المختلفة (المقام). وتركيزه على جانب من المعنى نابع من إدراكه أنّه الجانب الذي ابتعد عنه القدامى في دراساتهم النحوية، ولأنّ أي دراسة لابد أن تتجه صوب المعنى فهو المركز والهدف الذي تسعى إليه أي دراسة لغوية، ويشير إلى نقطة جوهرية هي الإفادة من الأفكار والمصطلحات التي يوافق استعمالها الدرس الحديث؛ وفي ذلك دعوة صريحة للرجوع للتراث والاستفادة من كنوزه، فرغم فارق الزمن إلاّ أنّه لا يزال صالحا لكلّ زمان ومكان.

كما أنّ اختياره لعبد القاهر الجرجاني كنموذج للدراسة لم يكن اعتباطيا؛ إذ يعدّ –حسبه– صاحب نظرية شاملة متكاملة تجمع بين التراث والحداثة، ألا وهي نظرية النظم؛ وقوامها ثنائية المبنى والمعنى، وهي مدار الدراسة التطبيقية في هذا الكتاب؛ وتركز هذه النظرية على

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها معناها، ص29.

فكرة جوهرية هي التعليق، ويظهر تأثره بالجرجاني في قوله:« أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أنّ دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به، تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر»[1].

بل إنّ من الباحثين من رأي تماثلا واضحا بين ما أقرّه الدرس البنيوي الوصفي وفكرة النظم؛ ذلك أنّ الأخير يعتمد في أساسه اتّباع قواعد النحو من حيث وضع الكلام في مواقعه، ومن حيث النّظر في العلاقات بين وحدات التركيب ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو، فالكلمات المفردة لا قيمة لها ولا معنى، وإنّما تظهر فائدتها بضمّها بعضها إلى بعض[2] ،فبرغم البعد الزمني أدرك عبد القاهر الجرجاني ما تنادي به النظريات اللسانية من ترابط مستويات اللغة (صوتا وصرفا ونحوا)، لتتحقّق صحة الكلام وفائدته.

وقبل أن يبدأ تمام حسان تحليله للنظام النحوي للعربية رأى بضرورة التذكير بما ينبني عليه هذا الأخير وتتمثل في:[3]

*طائفة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

*مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، ذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص.

*ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية ونحوية.

*القيم الخلافية أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق وبينه وبين بقية الأفراد.

---

[1]–ينظر: المصدر نفسه، ص18–19.

[2]–ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، 2005، ص327.

[3]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.

ومن خلال فكرة التعليق التي بنى عليها النظام النحوي في كتابه توصل إلى أنّ النحو وثيق الصلة بالمبنى الصرفي، هذا ما جعل النحاة يُقِرّون بصعوبة الفصل بين النحو والصرف، وعليه يصعب تحديد ما ينتمي إلى علم النحو وما ينتمي إلى علم الصرف.

كما استنتج بأنّ الصلة بين المعنى النحوي والمبنى الصرفي، والعلامة المنطوقة منها أو المكتوبة ما يلي:[1]

- ✓ إنّ جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق.
- ✓ إنّ المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لا نحوية.
- ✓ إنّ العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءا من نظام الصرف أو النحو ولكنّها جزء من الكلام.

ويمكن توضّيح رؤيته هذه بالمخطط التالي:[2]

المعنى	المبنى	العلامة
وظيفة للمبنى	شكل مطلق	نطق بعينه أو كتابة بعينها

فالفصل إذن بين النحو والصرف ضرب من المستحيل، ويشير إلى أنّه يكفينا إعمال النظر في بيت من أبيات ألفية ابن مالك، ومحاولة الفصل فيها بين ما هو للنحو وما للصرف، ليتّضح مدى تداخل منهجي علم الصرف وعلم النحو، وأنّهما وجهان لعملة واحدة، مثاله تاء التأنيث:[3]

وتاء التأنيث تلي الماضي إن كان لأنثى كأبت هند الأذى

---

[1]–المصدر نفسه، ص179.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الصفحة نفسها.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص178–179.

ووفق المخطط السالف الذكر –الخاص بالمبنى الصرفي– يوضح الجانب النحوي فيه:

المعنى	المبنى	العلامة الإعرابية
التأنيث	التاء على إطلاقها	التاء في أبت

وقد عالج في كتابه هذا العديد من الأفكار والآراء النحوية التي ضمّنها خلاصة جمعه الدرسين التراثي والحداثي.

المبحث الثاني: النظام النحوي وإعادة تقسيم الكلم ومصطلحاته

مما لا شكّ فيه أن أيّ دعوة للتغيير خاضعة لمسوغات وحجج، ودعوة تمام حسان مفادها أنّ دراسة النحاة للنظام النحوي للعربية كانت دراسة تحليلية تُعْنى بأجزاء التركيب أو الكلمات المفردة لا بالتركيب أو الجمل؛ وفي ذلك إشارة لاهتمام النحاة بالمبنى على حساب المعنى، في حين أنّ دراسة النحو يجب أن تشتمل على مجموعة من المعاني التركيبة والمباني التي تدلّ عليها، لأنّ أي دراسة للغة يجب أن تتجه في الأخير صوب المعنى.[1]

ويبرر السبب الذي جعله يعيد النظر في تقسيم النحاة للكلم العربي وفق المنهج الوصفي؛ لأنّ غاية هذا المنهج هي الوصول إلى المعنى وكيفية ارتباطه بالتراكيب التعبيرية المختلفة؛ حيث إنّ:« الارتباط بين الشكل والوظيفة–في نظر المنهج– هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى مشاكل اللغة يمتدّ من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة، ويتم ذلك أحيانا بإطراء القديم والإشادة به، وأحيانا أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحيانا الكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم، وأحيانا يجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يُعن القدماء بجمعها في نظام

[1] –ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص12.

واحد»[1]، يركز في هذا القول على نقطة جوهرية أغفلها القدماء–حسبه– تتمثل في ترابط المستويات اللغوية وإسهامها مجتمعة في الوصول إلى الدلالة؛ حيث أهمل النحاة –على وجه الخصوص– في أثناء دراستهم للغة جانبا مهما تفضي إلية كل دراسة لغوية ألا وهو جانب المعنى.

ومرَدُّ اهتمام النحاة بالمبنى لغايتين:«الأولى: إعانة المتلقي على تجنّب الخطأ في فهم المعنى المستفاد من أيّ مبنى يتلّاه. والثانية: إعانة المتكلّم على الحذو على تلك القواعد في كلّ أداء يؤدّيه، والدافع إلى انتهاجهم هذا المنهج يعود إلى الأسباب التي أدّت إلى نشأة النحو؛ هو في الأساس خشية السلف الصالح على القرآن الكريم بخاصة، وعلى العربية بعامة من ذيوع ظاهرة اللحن(...)، كلّ هذا جعل الاهتمام بالمبنى هو الأصل وأنّ المعنى تابع له»[2]، وهم بهذا الصنيع ركّزوا على المتلقي ودوره لا على المتكلّم.

كما لاحظ تمام حسان اضطراب النحاة أثناء تقسيمهم الكلم العربي، وهذا الاضطراب راجع لعدّة أسباب –تم ذكرها سابقا– فقد تناولوا الحديث عن الأقسام في "باب الكلام وما يتألّف منه"، واتجهت الدراسة عندهم وفق منحيين: منحى الشكل أو المبنى؛ متّخذاً من الكلمة مجالا للدراسة، ويمثل لذلك بقول ابن مالك في ألفيته:

بالجرِّ والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونو أقـــــبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم .....

ويُظهر المنحى الآخر الاهتمام بجانب المعنى ودلّ عليه بتعريف النحاة لأقسام الكلم: الاسم وهو ما دلّ على مسمى والفعل ما دلّ على حدث وزمن، والحرف ليس كذلك.[3]

---

[1]–المصدر نفسه، ص9.

[2]–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص21–22.

[3]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص87.

لذلك ارتأى أن يعيد النظر في هذه القسمة على وفق أسس واعتبارات أكثر دقة، والمؤكد أنّه لا يقلّل أو يشك في أنّ القدماء هم من ارتضوا هذا التقسيم والتمييز، ولكن ما يُؤخذ عليهم هو أنهم بنوا هذا التقسيم على أحد الاعتبارين إما المبنى أو المعنى، وأنّ الاعتماد على أحد الاعتبارين دون الآخر ليس الطريقة المثلى للتمييز بين أقسام الكلم، وعليه فالتفريق بين هذه الأقسام ينبغي أن يتمّ وفقا للاعتبارين مجتمعين جنبا إلى جنب.

كما وضع تحت كل معيار طائفة من العناصر تسهم في تحديد الأقسام تحديدا دقيقا، ولا يشترط أن تتوفر جميعا بل يكفي وجود بعضها ليتمّ تمييز قسم ما عن بقية الأقسام، ويمكن تلخيص هذه العناصر كالتالي:[1]

المباني	المعاني
-الصورة الإعرابية	-التسمية
-الرتبة	-الحدث
-الصيغة	-الزمن
-الجدول	-التعليق
-الإلصاق	-المعنى الجملي
-التضام	
-الرسم الإملائي	

وعلى أساس هذه المعايير قسّم تمام حسان الكلم العربي إلى سبعة أقسام، استحقّ كلّ منها أن ينفرد بقسم لوحده، لما تضمّنه من سمات ميّزته عن باقي الأقسام.

[1]-المصدر نفسه، ص87-88.

1.مصطلح الاسم: يحافظ على مفهومه التراثي في دلالته، وهو « كلّ كلمة تدلّ على مسمّى ليس الزمن جزءًا منه»[1]. وله سمات تدلّ عليه بجميع أقسامه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، نلخّصها في الجدول التالي:[2]

من حيث المبنى	من حيث المعنى
الصورة الإعرابية: يقبل الجر لفظا ولا يشاركه في ذلك إلاّ الصفات. **من حيث الصيغة:** قال ابن مالك **ومنتهى اسم خمس إن تجرّدا** **وإن يزد فيه فما سبعا عدا** **وغير آخر الثلاثي افتح وضم** **واكسر وزد تسكين ثانيه نعم** **الجدول:** والجداول ثلاثة أنواع: -جدول الإلصاق: يختص بهذا القسم دون غيره من باقي الأقسام، والمقصود به ما يلحق الكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي. جدول التصريف يدخل فيه اسم الحدث والميميات. أمّا جدول الإسناد: فلا يدخل فيه الأسماء.	**التسمية:** يمتاز عن باقي الأقسام بأنّه يدلّ على مسمى؛ فالاسم المعين مسماه معين، واسم الحدث مسماه هو الحدث ..الخ. **الدلالة على الحدث:** ورد فيه قسم يسمى "اسم الحدث" وهو يضم أنواع المصادر المختلفة وهي تدل على الحدث أو عدده أو نوعه، وصلة الاسم بمعنى الحدث هي صلة الاسم بالمسمى. **التعليق:** العلاقات النحوية هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، والاسم يقع مسندا إليه، عدا المصادر (اسم الحدث) فتقع موقع المسند بوساطة معنى الزمن إليها، إضافة إلى ما يدلّ عليه المصدر من معنى الحدث، وهنا يقع المصدر مسندا إليه كما يقع الفعل تماما

[1]-فاضل الساقي، أقسام الكلم من حيث الشكل والوظيفة،مكتبة الخانجي، القاهرة، (1397هـ/1977م)، ص215.

[2]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص92-96.

الرسم الإملائي: يقبل الاسم التنوين إملائيا **الإلصاق:** اسم الحدث والميميات، الأسماء لا تدخل في جدول الإلصاقي **التضام:** وهو أن تستدعي إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال مثل: ياء النداء والمنادى العلاقة بينهما علاقة تضام، وقس على ذلك المضاف والمضاف إليه رغم أنّهما كلمتان.	**من جهة التخصيص:** الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة تكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف **السببية:** تجرّ الأسماء على هذا المعنى إمّا باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة تشاركها أيضا الصفات والضمائر والظروف **التبعية:** لا تقع الأسماء نعوتا إلاّ على التوسع، ولا تقع توكيدا معنويا منها إلاّ النفس والعين وكلّ ولكنّها تقع توكيدا لفظيا وتقع جميعها معطوفة ومعطوفا عليها كسائر الأقسام، وتقع بيانا وبدلا وهذا المعنى الأخير تمتاز به الأسماء ولاسيما البيان

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أقسام الاسم قد لا تشترك جميعا في سمة من السمات سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى؛ فمن جهة المبنى نجد اسم الحدث والميميات تدخل في جدول التصريف، وباقي الأقسام لا تدخل فيه، أما من حيث المعنى فدلالة الحدث تجرّد منها أقسام الاسم عدا اسم الحدث فهو يدلّ عل الحدث أو عدده أو نوعه، ومن حيث الإسناد فكلّ الأسماء تقع مسندا إليه عدا المصادر واسم الحدث يقع أحيانا موقع المسند بواسطة إضافة معنى الحدث.

والسؤال المطروح هنا بما أنّ اسم الحدث يختلف عن الأسماء في كونه يقبل الدخول في جدول التصريف وجدول الإلصاق، بالإضافة إلى دلالته على الحدث ووقوعه مسندا، ألا يستحقّ أن ينفرد بقسم لوحده؟

ويتضمّن الاسم خمسة أقسام ينماز كلّ قسم منها بطائفة من السمات، وتتمثّل هذه الأقسام في:[1]

أ-الاسم المعين: مفهوم يحيل على طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعمال والأجسام والأعراض المختلفة، نحو ما أطلقه النحاة على اسم الجثة.

ب-اسم الحدث: ويشمل المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة، وهو مفهوم ينطوي في دلالته إمّا على الحدث أو عدده أو على نوعه، ويدخل تحت عنوان اسم المعنى.

ج-اسم الجنس: يضمّ اسم الجنس الجمعي واسم الجمع.

د-الميميات: مفهوم يجمع بين طائفة من االصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وتشمل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، ويستثني من هذه المجموعة المصدر الميمي؛ لأنه يختلف عنها ويقترب في دلالته من المصدر.

ونجمل هذه الأقسام في المخطط الآتي:

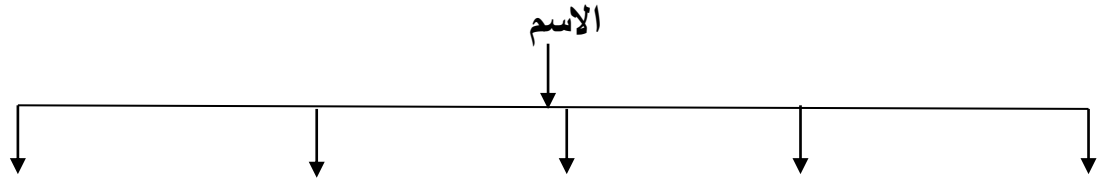

2.مصطلح الصفة: مفهوم يحيل على طائفة من المشتقات عدا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وهي« كلّ كلمة تدلّ على موصوف بالحدث وتشمل: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، والصفة المشبهة»[2]، وهو في ذلك متّفق مع

[1]- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص90-91.

[2]-فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص221.

أستاذه –تمام حسان– من حيث المفهوم، وكذلك من حيث أنّها استحقّت مكانا جديدا في التقسيم؛ لأنّها: « يمكن أن تقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن تكون جزءًا من أولهما ولا متّحدا مع ثانيهما، وسنرى أنّ الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء رغم ما رآه النحاة من أنّها منها كما تختلف على الأساس نفسه مع الأفعال»[1]، ويحدّد تمام حسان مفهوم كل قسم انطلاقا مما أقرّه النحاة؛ فاسم الفاعل يحيل على الصفة الدالة على فاعل، واسم المفعول ما دلّ على الحدث ومفعوله، والمبالغة دلالة على التكثير، أما اسم التفضيل فيحمل معنى التفضيل.

وقد أفرد لها تمام حسان قسما خاصّا لما تتميز به من سمات من ناحية المبنى ومن ناحية المعنى، نجملها في الجدول التالي:[2]

من حيث المبنى	من حيث المعنى
الصورة الإعرابية: تقبل الجرّ لفظا وتأبى الجزم والإسكان إلاّ في حالة الوقف **الصيغة:** تمتاز بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا **من حيث الجدول:** تقبل الصفة الدخول في جدول الإلصاق والتصريف **الإلصاق:** تقبل الجرّ والتنوين ودخول (ال) التعريف والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة **التضام:** تقبل النداء مثلها مثل الاسم وأن تكون مسندا إليه أو مضافا إليه، وتكون	**الدلالة على الحدث:** تدلّ على الموصوف بالحدث ولا تدلّ الحدث وحده ولا على اقترانه بالزمن ولا على مطلق المسمى **الزمن:** الزمن في الصفة زمن نحوي داخل السياق، وليس زمنا صرفيا خارج السياق (المفردة)، وهي تمتاز بقبولها معنى الزمن **التعليق:** تقبل الصفات أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق فتطلب مسندا إليه وتكون خبرا لمبتدأ وهي كذلك تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص89–99.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص100–103.

مسندا مثل الأفعال وكذلك متعدية ولازمة فتضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف	

يتّضح من خلال الجدول أنّ تمام حسان قد وجد ستة مبرّرات جعلت الصفة قسما قائما بذاته منفردا عن بقية الأقسام، وهي: من حيث الصورة الإعرابية وصيغتها وقابليتها الدخول في نمطين من الجداول (الإلصاق والتصريف)، وكذا قبولها اللواصق من عدمه والتضام، وتنفرد بدلالتها على الموصوف بالحدث وأنّ الزمن فيها نحوي يستشفّ من المعنى الوظيفي وليس زمنا صرفيا مثل الفعل، وكذا طواعيتها للتعليق فهي تكون مسندا إليه تارة فتشارك الأسماء في هذه السمة، ومسندا تارة أخرى فتشترك مع الأفعال، وبهذا استحقت التفرّد بقسم خاص، ويطلق عليها مصطلح صفة وهي على التولي: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، والصفة المشبّهة. نجملها في المخطط التالي:

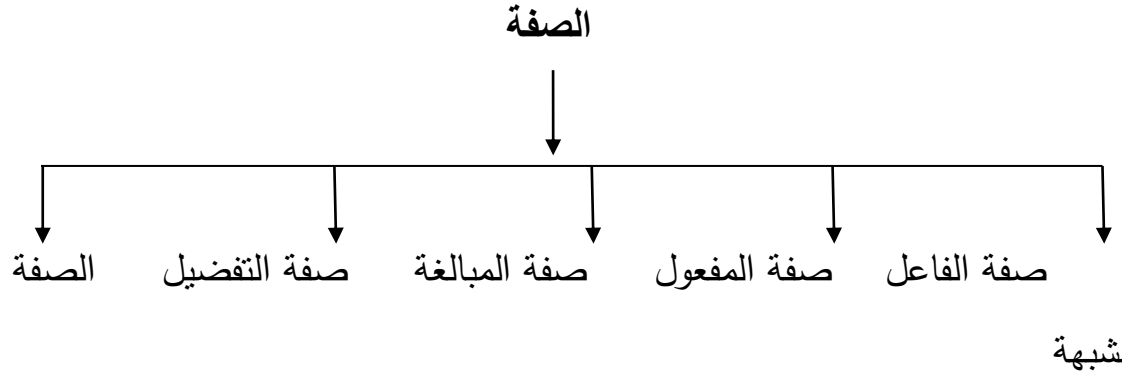

3.الفعل: عرّفه تمام حسان انطلاقا من المفهوم الذي ارتضاه النحاة في دلالته على الحدث والزمن؛ فأمّا دلالته على الحدث فتأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، بينما اقترانه بالزمن تأتي على ضربين: من ناحية المستوى الصرفي تأتي من شكل صيغته (زمن

صرفي)، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق (زمن نحوي)، أما من حيث المبنى الصرفي فيدلّ بصيغته على الماضي والمضارع والأمر.[1]

ويشير فاضل الساقي أنّ دلالة الفعل على الحدث والزمن مرتبطة بالمعنى الصرفي أو وظيفته الصرفية المركبة؛ ويظهر ذلك من خلال تقسيمهم الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل، واكتفائهم في تحديد الدلالة بالزمن[2]، ويظهر اتفاقه مع تمام حسان من وجهة ارتباط الحدث والزمن في الفعل بالمعنى الصرفي، والنحاة تنبّهوا لهذا سابقا دون إشارتهم لذلك بالتفصيل.

ويعدّ تمام حسان أول من فرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي في الفعل والذي يحدّده السياق، وقد مثّل لعلاقة الفعل بالحدث والزمن بالمشجّر التالي:[3]

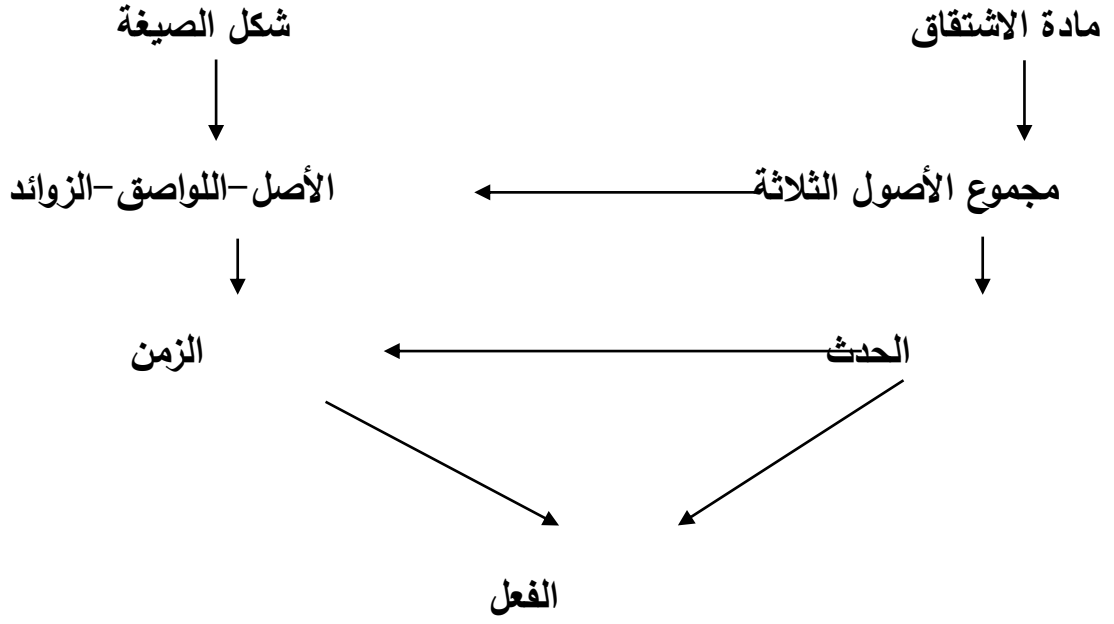

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

[2]–ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص229.

[3]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

وينبّه تمام حسان أنّ الزمن في الفعل مفهوم شائك اختلط على النحاة، فنتج عن ذلك عدم تمييزهم لتقسيمات الزمن؛ حيث ينطوي الفعل على نوعين من الزمن وجب التفريق بينهما، وهما:[1]

- **الزمن الصرفي:** ويرتبط بشكل الصيغة وهي تختلف من حيث الزيادة أو التجريد، ومن الثلاثي أو الرباعي، وهو محصّلة وظيفة الصيغة المفردة، وتختلف دلالة الصيغة حسب الزمن المرتبط بها، فصيغة (فَعَلَ) ونحوها تدلّ على الماضي، وصيغتي (يَفعل أو أفعل) ونحوهما تدلّ على الحال أو الاستقبال.
- **الزمن النحوي:**وهو مرتبط بالظواهر الموقعية السياقية، فقد تدلّ صيغة فَعَل على المستقبل، وتدلّ صيغة المضارع على الماضي، إذًا الزمن في النحو وظيفة السياق ولا يرجع لصيغة الفعل.

في الصرف	في النحو
وظيفة الصيغة المفردة	ظاهرة تتوقف على الموقع والقرينة

ويتميّز الفعل عن باقي أقسام الكلم بسمات من حيث المبنى والمعنى يلخصها فيما يلي:[2]

***من حيث الصورة الإعرابية:** يختصّ الفعل المضارع بقبول الجزم ولا يشاركه قسم آخر من أقسام الكلم في ذلك، ويجزم الفعل المضارع كذلك محلاً حين يكون شرطا، ولا يجزم فعل الأمر؛ لأنّه الجزم حالة إعرابية تختلف عن البناء.

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104–105.

[2]–المصدر نفسه، ص106–107.

***من حيث الصيغة:** للفعل الثلاثي ستُّ صيغ قياسية وهناك صيغ لما زاد عن الثلاثة، وصيغ خاصة بالمبني للمعلوم وأخرى بالمبني للمجهول، وهي التي تميّز الأفعال عن باقي أقسام الكلم.

***من حيث الجدول:** يقبل الدخول في جميع أنواع الجداول؛ فمن حيث جدول الإلصاق تقبل الأفعال تاء التأنيث والمضارعة، كما تقبل حروف المضارعة، ودخول النونين الخفيفة والثقيلة، ودخول الضمائر. أما جدول التصريف فبوساطته يتمّ التمييز بين الفعل المتصرّف (تام وناقص) وغير المتصرّف، وعن الإسناد فإنّ الفعل يرد مسندا دوما إمّا لاسم أو للضمائر المختلفة.

***من حيث الإلصاق وعدمه:** تمتاز الأفعال بقبول طائفة من اللواصق التي لا تلتصق بغيرها، منها الضمائر المتصلة في حالة الرفع، والسين، ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التأنيث.

***من حيث التضام:** تختصّ الأفعال بقبول تضام قد وسوف ولو ولن ولا الناهية، وحين يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به بوساطة ضمنية مختارة من حروف الجر.

***من حيث الدلالة على الحدث:** تدلّ الأفعال على الحدث دلالة تضمّنية لأنّ الحدث جزء من معناها، وإلى جانب الحدث تدلّ على الزمن، وبذلك تختلف عن الصفة التي تدل على موصوف بالحدث لا بالحدث نفسه، أمّا دلالتها على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصفة.

***من حيث الدلالة على الزمن:** دلالتها على الزمن بصيغتها دلالة وظيفية صرفية مطّردة، وبذلك تختلف عن الصفة التي لا تتصل بمعنى الزمن إلاّ نحويا من خلال السياق، وكذلك عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل: كان وكاد وأخواتهما لأنّ الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ.

***من حيث التعليق:** يكون الفعل مسندا دوما في السياق ولا يؤدي وظيفة المسند إليه أبدا على عكس الاسم.

وبذلك تظهر استقلالية الفعل عن باقي أقسام الكلم؛ فهو يستقل بصيغ معينة وبقبوله الجزم لفظا أو محلاّ ، ويتّصف على غرار باقي الأقسام بأنّه يقبل الدخول في جميع الجداول، وخاصة الجدول الإسنادي.

4.الضمير: هو «ما يعوّض عن الاسم ويشمل الضمائر المتصلة والمنفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة»[1]، يدلّ بمعناه الصرفي على عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، والحضور قد يكون حضور تكلّم ك: "أنا" و"نحن" ، وقد يكون حضور خطاب ك: "أنت" وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها، أمّا الغيبة فقد تكون شخصية كما في "هو" وفروعه، وتكون موصولية كما في الذي وفروعه.[2]

ويتميّز الضمير عن باقي الأقسام بسمات من حيث المبنى ومن حيث المعنى يجملها تمام حسان في الجدول التالي:[3]

من حيث المبنى	من حيث المعنى
الصورة الإعرابية: كلّ الضمائر مبنية لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ولا تقبل التنوين **الصيغة:** لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية وتقترب من حيث المبنى من طابع الظروف والأدوات **الرتبة:** تكون الضمائر ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو الرتبة أو فيهما معا، والأغلب أن يكون هذا المرجع اسما ظاهرا	**التسمية:** لا تدلّ الضمائر على مسمّى إلاّ بمعونة الاسم، وتقلب دلالتها من وظيفة إلى معجمية بواسطة المرجع **من حيث التعليق:** تؤدي الضمائر دورا هاما جدّا في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة

[1]–فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1969، ص148–149.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص108–109.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص111–113.

محدّد المدلول، وتتمّ تحديد هذا الظاهر قرينة لفظية تعين الإبهام. ولا يدلّ الضمير دلالة معجمية إلاّ بضميمة المرجع، وبواسطته يمكن أن يدلّ الضمير على معين، ويتأخر الضمير عن المرجع لفظا أو رتبة أو هما معا للوصول للدلالة؛ لأنّ معنى الضمير وظيفي وهو الحضور والغياب **من حيث الإلصاق:** كما تكون الضمائر المنفصلة مباني تقسيم تكون الضمائر المتصلة مباني تصريف، فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات. أمّا إلصاق غيرها بها فتمثّل في حرف الإشباع، وهاء التنبيه، ولام البعد وكاف الخطاب **من حيث التضام:** الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء والقسم والنسخ، وفي الاستفهام والتوكيد. وكذلك تضام حروف الجر والعطف والاستثناء، ويحتاج الضمير إلى ضميمة توضّحه من مرجع أو صلة، ويكون الضمير مضافا إليه فيضام المضاف ، ولكنّه لا يكون هو مضافا أبدا، وهذه	

السمة تجعله يستحقّ الاستقلال بقسمة عن الأسماء **من حيث الرسم الإملائي:** الضمائر المتصلة لواصق لا تستقل في الكتابة عما لصقت به فهي من الوجهة الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات	

والضمير عند تمام حسان مصطلح لا يدلّ على مسميات كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل وبالتالي استحق أن ينفرد بقسمة لوحده، بينما في الدرس النحوي القديم ينطوي مصطلح الضمير تحت الاسم.

ويجمل أقسام الضمير في المشجّر التالي: [1]

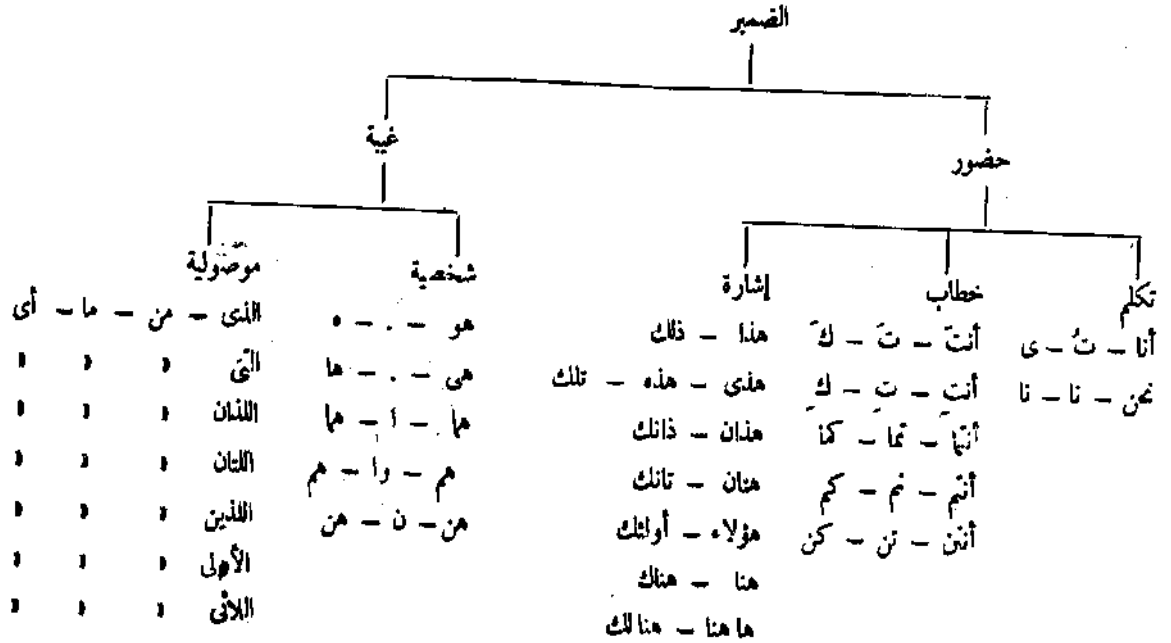

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص109.

5.الخوالف: انفرد تمام حسان بهذا المصطلح؛ فلم يسبقه إلى ذلك أيٌّ من المحدثين –في حدود علمي– وتحيل الخوالف على«طائفة من الكلمات التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه»[1].

واستحقّت أن تنفرد عن باقي الأقسام لما يتميّز به من صفات تتمثّل فيما يلي:[2]

***من حيث الرتبة:** جميع الخوالف تأتي مع ضمائم معينة والرتبة بين الخالفة، وبين ضميمتها محفوظة كالرتبة بين نعم وضميمتها المصغّرة للمخصوص، والرتبة بين خالفة التعجب وبين الأداة، والرتبة بين "أفعل" وبين ما لحقت به الباء بعده.

***من حيث الصيغة:** جميع الخوالف صيغ مسكوكة (Idioms)، وعليه كانت محفوظة الرتبة.

***من حيث الإلصاق:** تلحق الخوالف نون الوقاية بصيغة واحدة من هذه الخوالف هي (ما أفعل)، كما تلصق تاء التأنيث بنعم وبئس.

***من حيث التضام:** تأتي الخوالف مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

***من حيث الدلالة على الزمن:** لا ترتبط الخوالف بمعنى زمني خاص ولا تتصرّف تصرّف الأفعال.

***من حيث التعليق:** تقوم الخوالف بدور المسند دون دور المسند إليه ولعلّ هذا ما جعل معظم النحاة يعدّون معظمها أفعالا.

***من حيث المعنى الجملي:** إنّ جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالف عن بقية الأقسام.

---

[1]–المصدر نفسه، ص117.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص117–118.

وقد ذُكر هذا المصطلح في بعض كتب النحو وينسب لأحمد بن صابر أبي جعفر النحوي الأندلسي (وهو أحد نحاة القرن السابع الهجري)، حيث أدرجه كقسم رابع للكلم، وقد استُعمِل مصطلح الخالفة في الدرس اللغوي القديم على ضربين:[1]

*الأول : في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك وما أشبه ذلك.

*الآخر: بمعنى اسم الفعل –عند ابن صابر– فقد قسم الكلام العربي إلى أربعة أقسام هي:(الاسم، والفعل، والحرف، والخالفة وهذه الأخيرة اسم الفعل).

وقد قسّم تمام حسان الخوالف إلى أربعة أقسام هي:[2]

أ–**خالفة الإخالة:** تقابل عند النحاة مصطلح اسم الفعل، وقد تمّ تقسيمها اعتباطا–حسب تمام حسان– دون اعتبار من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض ك: "هيهات"، واسم فعل مضارع ك:"وَيْ"، واسم فعل أمر ك:"صه".

ب–**حالفة الصوت:** وهي ما يقابل في الدرس التراثي مصطلح اسم الصوت؛ ولا يقوم مفهومها على اعتبار المعنى ولا للمبنى، فهي لا تقبل علامات الأسماء، نحو: هلاّ لزجر الخيل، وكِخْ للطّفل، وكذلك أصوات دعوة الحيوان، وحكاية الأصوات مثل: هأهأ لحكاية الضحك و"طَقْ" لوقع الحجر وغيرها.

ج–**خالفة التعجّب:** وتقابل ما اصطلح عليه النحاة بصيغ التعجّب؛ حيث يرى تمام حسان أنّه لا دليل على فعليتها، إنّما لا تعدو أن تكون أفعل تفضيل أدخلت في تركيب جديد لإفادة معنى جديد، ويقدّم مثالا لتوضيح ذلك:

ما= أداة تعجّب

أَفْعَل= خالفة منقولة عن التفضيل ← التركيب كلّه مسكوك idiomatic

زيداً= المفضّل وقد أصبح متعجّبا منه ← كالأمثال التي لا تتغيّر

[1]–يوخنّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، دار الكتب العلمية، (بيروت–لبنان)، 1971م، ص897–898.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص113–115.

أَفْعِلْ= صورة أخرى من أفعل التفضيل
ب= مضمنة معنى اللام
زيد= المفضّل وقد أصبح متعجبا منه

والمعنى ما أشدّ عجبي منه والتركيب مسكوك ثابت الصورة والمعنى في الحالتين على الإفصاح (أي التعبير عن الانفعال والتأثر)

د-خالفة المدح والذم: تقابل عند النحاة مصطلح فعلي المدح والذم، وقد أُختلف حول المعنى التقسيمي لها؛ فقد رآها البعض أفعالا بينما عدّها البعض الآخر أسماء، ويريد بها تمام حسان أحد الفعلين نعم أو بئس.

6-الظرف: يرى تمام حسان أنّ النحاة قد توسعوا في تحديد مفهوم الظرفية؛ فقد جعلوا الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنًى ومعنًى، في حين أنّ الظرف يقتصر على عدد من المبنيات الجامدة الدالة إمّا على الزمان نحو: إذ- إذا- إذًا- لما- أيان- متى، أو الدالة على مكان، مثل: أين- أنّى- حيث.[1]

وقد استحقّ الظرف أن يحظى بقسمة لوحده لما يتّسم به من سمات من حيث المبنى أو من حيث المعنى، نجملها في الجدول التالي:[2]

من حيث المبنى	من حيث المعنى
الصورة الإعرابية: جميع الظروف مبنيات **من حيث الرتبة:** الظروف رتبتها التقدم على مدخولها سواء مفردا أم جملة، ولكنّها تكون حرة الرتبة في الجملة عامة **من حيث الصيغة:** الظروف كلّها من غير المشتقات لا تتصرف إلى صيغ غير صيغها	**التسمية:** لا تدلّ الظروف على مسمّى، ذي معنى وظيفي وليس معجميّا قريب الشبه من الأدوات، تؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أو المكان **من حيث الزمن:** يستفاد الزمن في الظرف بالمطابقة، وهو كناية عن زمان اقتران

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص119.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص121-122.

من حيث الجدول: مادامت غير متصرفة فهي لا تدخل في علاقات جدولية مع غيرها **من حيث التضام:** بعض هذه الظروف قد يسبقه حرف نحو: منذ متى، ومن أين، ومن حيث، وإلى حيث، والضمائم التي بعد هذه الظروف إما تكون كلاً من المفرد والجملة كما في أيان ومتى وأنّى، وإما تكوّن الجمل فقط كما في حيث وإذ ولما وبعض هذه الظروف تتبعه ما وهو: إذ- إذا- متى- أين- حيث، وهذه الصور تفرد الظروف بطابع خاص	حدثين **من حيث التعليق:** الظروف في العربية تعبيرات عن معنى الجهة، ووضع الظروف في السياق وضع المفعول فيه ومن هنا يقال للظرف إنّه متعلق بالفعل لأنّه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة.

7.الأداة: مصطلح اختلف فيه نحاة البصرة والكوفة؛ ففي الأولى يصطلحون عيه بالحرف، وأما الثانية فنجد مصطلح الأداة -وهذا الشائع في الاستعمال- وهي من حيث الدلالة «كلمة يتوسّل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الاستفهام والاستثناء».[1]

ويرى تمام حسان أنّ الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، وأنّ العلاقة التي تعبّر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم إلى قسمين:[2]

-**الأداة الأصلية:** وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجرّ والنسخ والعطف.

ب-الأداة المحولة: وهي إمّا اسمية كاستعمال كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط، أو فعلية وتتم بتحويل بعض الأفعال التامة إلى ناقصة مثل كان وأخواتها و كاد وأخواتها، أو

[1]-محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1،(1405هـ/1985م)،ص10.

[2]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.

ظرفية فتستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط، أو ضميرية كنقل من، وما، وأي إلى معاني الشرط، والاستفهام، والمصدرية، والظرفية، والتعجّب.

وتشترك جميع الأدوات في عدم دلالتها على معان معجمية، فهي تختصّ في كونها تدلّ على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثمّ تختصّ كلّ طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصّة كالنفي والتأكيد وغيره، كما أنّها تشكّل العنصر الرابط بين أجزاء الكلمة.

وتتّسم الأدوات بجملة من السمات تميّزها عن باقي الأقسام من جهة المبنى ومن جهة المعنى، تتمثّل فيما يلي:[1]

***الرتبة:** تنفرد الأدوات برتبة الصدارة في الجمل؛ فرتبة حرف الجرّ هي التقدّم على المجرور، ورتبة حرف العطف تسبق المعطوف، ويتقدم حرف الاستثناء على المستثنى وهكذا؛ فكلّ أداة في اللغة العربية تحتفظ برتبة خاصة تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة.

***من حيث التضام:** الأدوات جميعا ذات افتقار متأصّل إلى الضمائم؛ إذ لا يكتمل معناها إلاّ بها فلا يفيد حرف الجرّ إلاّ مع المجرور، ولا حرف العطف إلاّ مع المعطوف.

***من حيث الرسم الإملائي:** الأدوات كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل، فإذا كانت الأداة على حرف واحد كانت أداة متّصلةً بما يأتي بعدها من ضميمة، مثل: باء الجرّ في (بمحمد)، ولامه في (لمحمد). أمّا إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فإنّ النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها مثل: "عن محمد" و"على محمد"، ولا ينبغي عند وصل الأداة أن نعتبرها إحدى اللواصق، لأنّ الفرق بين الأداة المتّصلة وبين اللاصقة يكمن في أنّ الأداة إذا حذفت بقى بعدها ما اتصلت به دالاً على معناه الذي كان له، أمّا اللاصقة إذا فصلت عمّا لصقت به فإنّ زوال الإلصاق يزيل معنى صرفيا أو نحويا كان عند وجود الإلصاق كالتثنية أو الجمع أو التأنيث.

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص125–128.

***من حيث التعليق:** إنّ المعاني التي تؤديها الأدوات هي نوع من التعبير عن علاقات السياق، وواضح أنّ التعبير عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي، لأنّ الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللغة العربية.

***من حيث المعنى الجملي:** ذكر تمام حسان أنّ الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابا بوجودها أو سلبيا بعدمها، حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة، وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند الاتكال على قرينة النغمة، وذلك كأن تقول لرجل رآك تأكل تمرا مثلا: (تأكل؟) بنغمة العرض والمعنى ألا تأكل؟، فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة يصبح معنى الأداة قد تحقّق على الرغم من حذفها بوساطة ما يسمى الدلالة العدمية "Zero morpheme"؛ أي دلالة عدم وجود الأداة (وهو الحذف) على المعنى الذي يكون عند وجودها.

بعد عرض تقسيم تمام حسان للكلم العربي ومصطلحاته والذي حاول من خلاله تدارك الهفوات –على حدّ تعبيره– التي وقع فيها القدامى، وهو بذلك مطمئنّ إلى قسمته السباعية التي عالجت مواطن الضعف في القسمة الثلاثية، والسؤال الذي نطرحه هنا: هل فعلا النحاة لم يدركوا هذه النقائص ولذلك اضطربوا في تحديدهم لأقسام الكلم؟ أم أنّ هناك اعتبارا آخر أغفله تمام حسان نفسه بحكم تأثره بالدرس الغربي وهو ما ركّز عليه القدماء؟

رغم أنّ تمام حسان قد حاول جاهدا أن يضع أسسا أكثر دقة وعلمية، ليتجنّب ما وقع فيه من سبقه، إلاّ أنّ النقاد قد وضعوا تقسيمه في ميزان النقد، وانقسموا في ذلك إلى اتجاهين، مؤيد ومعارض؛ فمن الذين انتصروا للتقسيم الثلاثي نجد الباحث التونسي عز الدين المجدوب، والذي رأى بأنّه:« يبدو –بمقتضى فرض قوي– ملائما لبنية المضمون في اللسان العربي لأنّه كان قائما على أساس شكلي حسب مستويات تركيبية مختلفة هو إمكانية ائتلاف الكلم فيما بينها، ولم يكن قائما على أساس مادة المضمون مثلما توهم بذلك بعض التعريفات إذا نظرنا إليها معزولة عن سياقاتها، وقد تعذّر على المحدثين فهم القدامى لأنه غاب عنهم أنّ الجملة بنية هرمية تأتلف فيها الكلم بعضها مع بعض، وتكوّن مكونات،

تنضوي بدورها ضمن مكونات أرقى مستوى، ثم تأتلف المكونات ضمن المستوى الأرقى مع مكونات أخرى من مستواها وتتدرج مرة أخرى ضمن مستوى أرقى إلى أن تفضي إلى أرقى مستوى هو مستوى الوظائف النحوية».[1]

رغم أنّه اعترف بأنّ تمام حسان قد بنى تقسيمه على أسس لا نجدها عند من سبقه إلاّ أنّه رشّح التقسيم الثلاثي؛ وأنّ جهود تمام حسان ومن سبقه لا تعدو أن تكون إخراج أقسام فرعية من قسم إلى قسم، أو جعله قسما قائما بذاته.

ومن الباحثين من رجّح تقسيم تمام حسان لأنّه رأى فيه الدقة والنضج الفكري نجد فاضل الساقي تلميذه، الذي يرى أنّه: «وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم لأنّه موافق للتقسيم الذي استنبطاه من أقوال النحاة وآرائهم، ولأنّنا في الحقيقة نرتضيه، فإنّ تمام جابهنا به دون أن يهيئ الأذهان له كما جوبه هو وغيره من قبل النحاة بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، كما أنّه أدرك صعوبة هذه المجابهة على الباحث، فوضع بعد ذلك الأسس الشكلية والوظيفية التي ينبني عليها تقسيم الكلم، وأكّد أنّ أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا: المباني والمعاني»[2].

ورغم تأثّره بأستاذه وموافقته لرُآه وانتصاره له في تقسيمه السباعي إلاّ أنّه يختلف معه في الطريقة التي عالج بها طرحه؛ إذ إنّه يقدّم رؤيته مفترضا أنّ القرّاء على علم تام بمعاني النحو، ودراية كاملة لقضاياه ومسائله، كما أنّه تعامل معهم وكأنّهم مستعدّون نفسيا وعلميا لتقبّل هذا العلم الجديد[3]، وفي ذلك نظر؛ فتمام حسان حين عرض أفكاره الوصفية هيّأ لطرحه بدءًا من كتابه مناهج البحث في اللغة والذي يمثّل مرحلة المِهاد وصولا لآخر طروحاته، كما أنّه قد سبقه في ذلك العديد من الباحثين على رأسهم إبراهيم أنيس صاحب التقسيم الرباعي، وبالتالي تكون الأرضية قد هُيّئت له مسبقا لتقبل طرحه ومناقشته.

---

[1]–عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط1، 1998، ص244–245.

[2]–فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص139–140.

[3]–ينظر: المرجع نفسه، ص165–166.

وهناك من النقّاد من يرى بأنّه وبالاعتماد على الأسس التي وضعها تمام حسان للتقسيم السباعي، فإنّه بإمكاننا التّشعّب أكثر والتوسع بالتقسيم إلى أكثر من سبعة أقسام. والواقع أنّ ارتكازه على معياري المبنى والمعنى جعل من طرحه أكثر دقة وعلمية؛ فقد حاول أن يلمّ بكلّ ما أغفله القدامى والاستفادة من هفواتهم، ورغم ذلك فإنّ عمله اقتصر على إعادة ترتيب للقسمة الثلاثية؛ حيث عمد إلى الفروع تحت كلّ قسم وجعل منها أقساما مستقلّة مثلما فعل مع الصفة فقد أخرجها من دائرة الاسمية ليجعل منها قسما قائما برأسه، مع الحفاظ على المفاهيم التراثية الصالحة في الدراسات الحديثة وهذا ما دعا إليه دائما.

والحقّ أنّ حتى من عارض أفكار تمام حسّان ورجّح القسمة الثلاثية لم يبخس الرجل حقّه فقد اعترفوا بجهوده الجبّارة، وأنّه ولحدّ الآن لم يجرؤ باحث أن يقدّم عرضا بعد عرضه.

وقد أقام عبد العزيز عبد الدايم موازنة بين التصورين التراثي والحديث لأقسام الكلم وذلك بالوقوف على النقاط التالية:[1]

-أنّ تقسيم النحاة القدامى لم يكن وحيدا للكلمة وإنّما تدرّجوا في التقسيم؛ فقد قدّموا تصنيفا عامّا ضمّ أقسام الكلم الرئيسة (اسم وفعل وحرف)، وآخر تفصيليا ذكروا فيه الأقسام الفرعية الخاصة بكلّ قسم؛ كأقسام الاسم الفرعية والمتمثلة في الصفة والضمير والظرف، وداخل هذه الأقسام الفرعية تحدّثوا عن الفروع الثانية لها كحديثهم عن أقسام الصفة (المشتق العامل، وغير العامل) وغيرها.

-من الطبيعي أن يظهر الاختلاف داخل التصنيف في حدّ ذاته كما أنّ الفروق بين أفراد القسم لا تفسد التصنيف ولا تُخلّ به، ولذا يجب مراعاة الانحراف التدريجي Grandience، والذي يعني أنّه لا يمكن لأفراد الصنف أن يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات هذا الصنف، وإنّما تتفاوت أفراد أيّ صنف فيما بينهما في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف، وهذا المبدأ هو من أولويات المنهج الوصفي نفسه.

[1]-ينظر: عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث، ص191-211.

-أنّ النحاة أدركوا بحسّ لغوي دقيق أنّ الأقسام المختلفة للكلمات ليست على درجة واحدة، وأنّ بعضها فرع لبعض؛ أي أنّهم أدركوا جميع الأقسام وأدركوا مع ذلك منزلة كلّ قسم منها، أي علاقات بعضها ببعض.

في هذه الموازنة إجابة لتساؤلات عديدة؛ فالمتمعّن لعمل تمام حسان وغيره ممن نادوا بإعادة تقسيم الكلم يدرك أنّه إعادة ترتيب ليس إلاّ، وإخراج الفروع عن أصولها، والمتتبّع لهذه الطريقة يجد أنه لا تزال فروع أخرى تستحقّ الانفراد بقسمة لوحدها.

المبحث الثالث: في ضوء نظرية تضافر القرائن النحوية

ارتبط الحديث عن تيسير النحو بالنظر جدّيا إلى نظرية العامل؛ حيث شخّص دعاته بأنها مكمن الداء الذي يشتكي منه المعلّمون والمتعلّمون على حدٍ سواء، فهي سبب تعقيد المسائل النحوية لذا اتّجهوا إلى نقد نظام العوامل في محاولة لتقديم البديل.

وتعتبر نظرية العامل والإعراب من المفاهيم الإجرائية التي أجمع الوصفيون على رفضها، وإيجاد بديل لها؛ وذلك في محاولة جدّية لتخليص النحو العربي منها، وقد اعتمد تمام حسان في نقده لهذه النظرية على النظرية السياقية التي تشرّب أسسها على يدي أستاذه "فيرث"، وعن نظرية العامل يقول:«الحقيقة ألاّ عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكلّ جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكلّ طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدّا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أنّ المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه»[1]، وعليه فالحركات الإعرابية مصدرها التواضع وليست لسبب منطقي مبرّر.

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص57.

غير أنّ لصاحب نظام الربط والارتباط رأي يجانب الصواب؛ فلا ينبغي أن ترفض نظرية العامل بسبب ما أفرزته من تأويل، إنّما يُنظر إليه من جانب أنّه وسيلة يُلجأُ إليها لإبراز معنى الجملة في العديد من الأبواب النحوية، كما أنّ الدرس التوليدي رأى بأنّ التأويل وسيلة لابدّ منها في التحليل اللغوي، ذلك:« أنّ وراء كلّ منطوق تركيبا آخر هو البنية، وأنّ تلك البنية تمرّ عادة بسلسلة من قواعد التحويل transformational rule في أثناء تحويلها إلى البنيات الظاهرة surliuce structures الممكنة، وما قواعد التحويل المتبعة في ذلك إلاّ من صور التأويل النحوي، كالحذف deletion، والاختزال reduction،والاتساع expansion،والإحلال replacement، والزيادة addition، وإعادة الترتيب permutation، وقد أثمر هذا المنهج عندهم نتائج أفادت البحث اللغوي في بناء الجملة»[1]

وقد جعل تمام حسان فكرة التعليق عند الجرجاني منطلقا لتفسير العلاقات السياقية، ومدار هذه الفكرة نظرية النظم.

1.العامل النحوي: إنّ الحديث عن العامل النحوي حديث عن النحو العربي بأكمله؛ فهو لا يتعلق بقضية نحوية أو باب نحوي معين تنتهي بانتهائه، بل هو روح النحو العربي وعموده الفقري. ويقصد بمصطلح العامل «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]، ليتحدّد بذلك مفهوم العامل في شكل العلامات الإعرابية (ضمة وكسرة وفتحة) التي تبيّن الحالة الإعرابية كالفتح والضم والجر.

وللعوامل مكانة كبيرة في الدرس اللغوي القديم؛ حيث تستخدم في تحديد الكثير من المفاهيم، نذكر منها ما أورده الدكتور مصطفى حمزة:« وبالعودة إلى كثير من المصطلحات والأبواب النحوية المعرّفة، يبيّن أنّ معظمها يتضمن الحديث عن الإعمال ويحرص على الإبانة عن كون المعرف عاملا كان أو معمولا بغيره وأخذ مما سبق...، ومن النماذج تعريف الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون، وهو: تغير آخر

[1]–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، ص30.

[2]– الجرجاني، التعريفات، ص239.

الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بنى فيه لفظا، أو تقديرا عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»[1]، ولهذا يحظى العامل في النحو العربي بمكانة كبيرة.

والعوامل متنوعة بين اللفظي (الفعل، وحروف الجر والجزم وغيرها)، وبين ما هو معنوي (كالابتداء)، وبلغ عددها المائة يلخّصها الجرجاني في المخطّط التالي:[2]

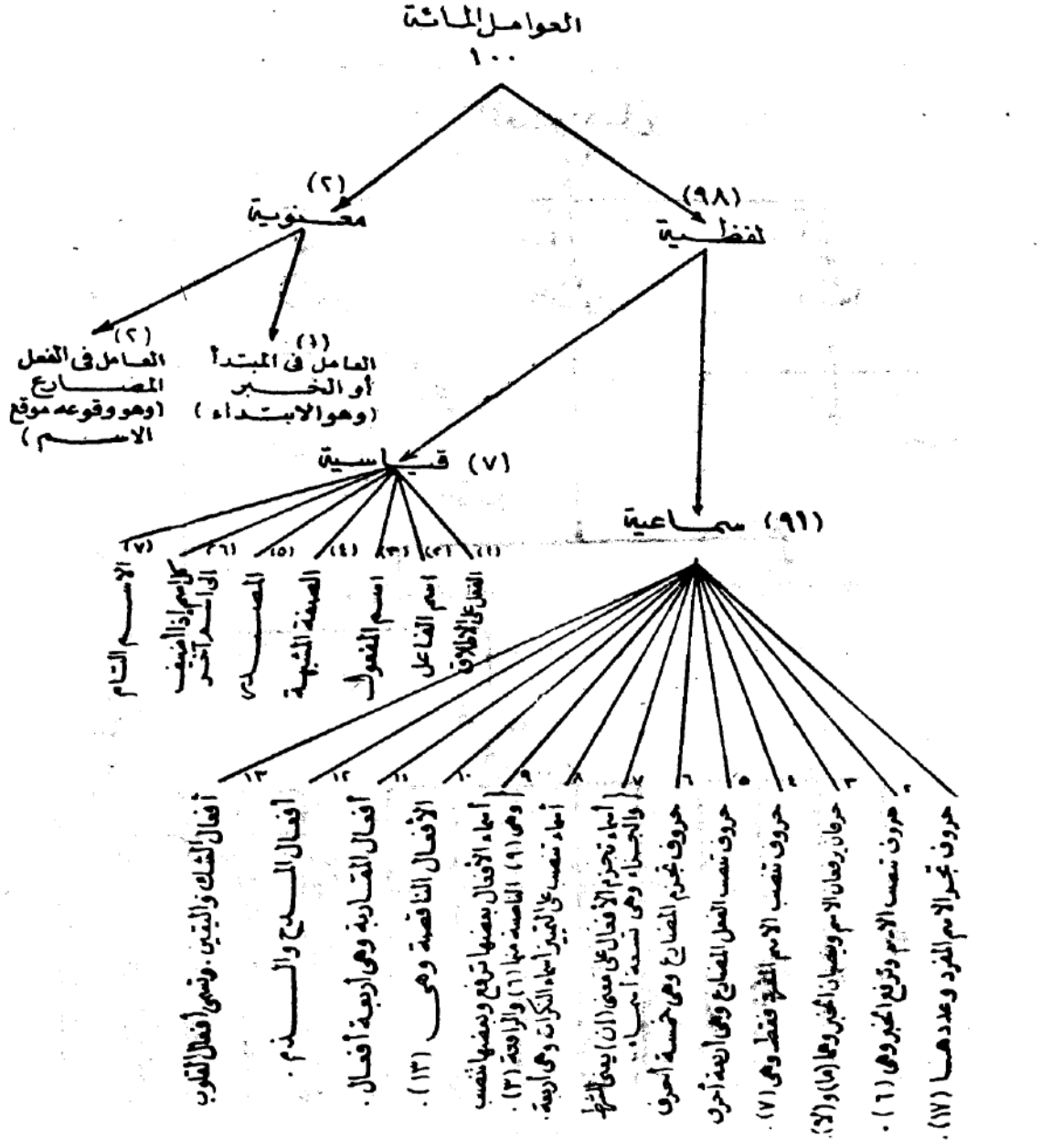

[1]–نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، (1425هـ/2004م)، ص51–52.

[2]–عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988، ص9.

ويرى الشيخ الأزهري أنّ عبد القاهر الجرجاني ناقش قضية العامل من منطلق فهمه لطبيعة اللغة؛ حيث يحيل مفهوم العامل على تأثير وحدات اللغة بعضها في بعض وما ينتج عن ذلك من أثر، ويقصد بالأثر الإعراب أو الحركة التي تظهر على أواخر الكلم، وقد توصّل بعد عرضه ومناقشته لقضية العامل إلى حصرها في نحو مائة عامل.

وقد عدّ الباحثون عمل عبد القاهر الجرجاني مرحلة متطورة من مراحل تطور نظرية العامل، وتوصّل بفكره إلى أنّ لنظرية العامل ثلاثة أبعاد: عامل- معمول- عمل، وفق المخطط التالي:[1]

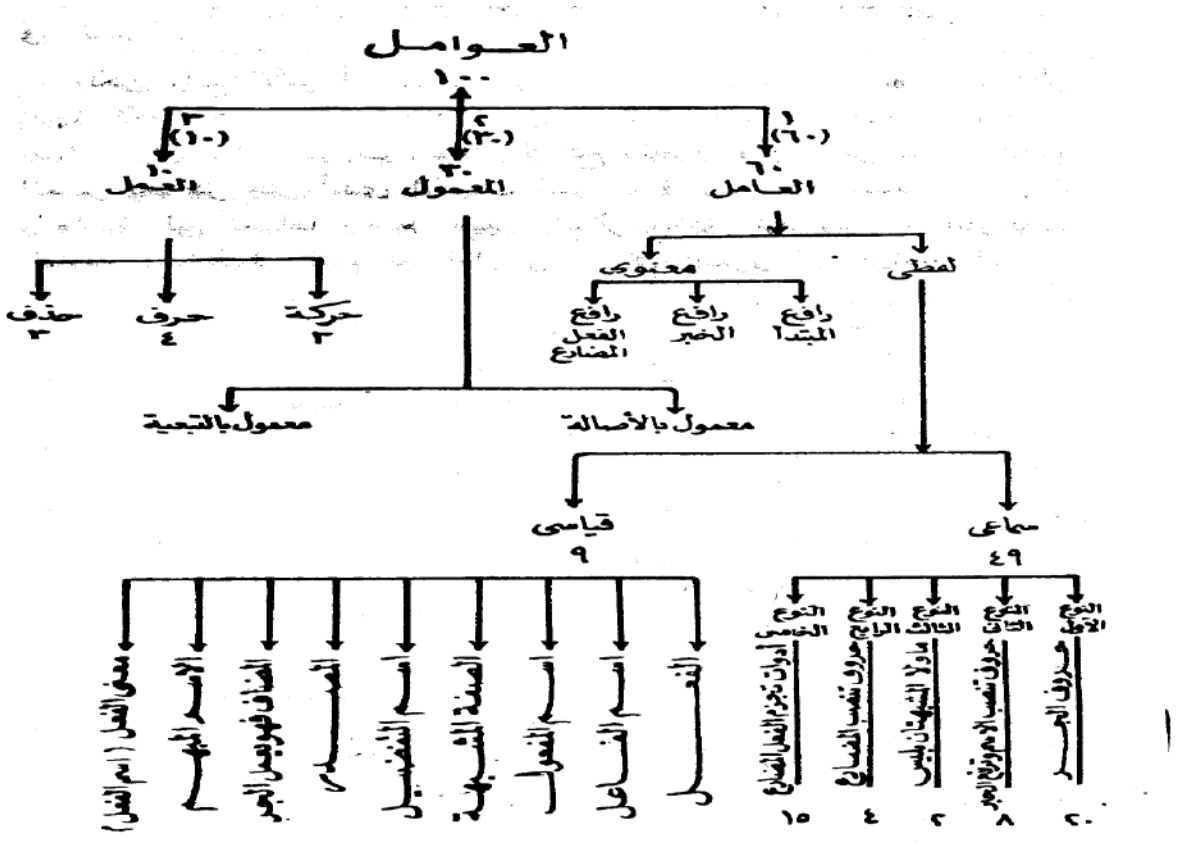

يتّضح من خلال المخطّط أنّ العامل والمعمول يحيلان إلى الكلمات، أمّا العمل فهو الإعراب أو الأثر الظاهر على الكلمات.

[1]-الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص34.

ونتيجة فهمه الجيد لنظرية العامل وتطويره لها توصّل إلى فكرة التعليق، أو ما يعرف بالتأليف بين الكلمات، وطرق التأليف بينها معلومة لا تعدو الثلاث: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما، وتنقسم العوامل –كما أسلفنا القول– إلى لفظية ومعنوية.

أ–العوامل اللفظية: وهي على ضربين:

أ–1. الضرب الأول سماعية: وعددها واحد وتسعون عاملا تتوزع على ثلاثة عشر نوعا، وهي:[1]

*النوع الأول: سبعة عشر حرفا يجرّ الاسم فقط، منها: على، ومن، وإلى، وفي، وعن، وحتى، واللام، والكاف، ومذ ومنذ، و "واو وتاء وباء" القسم، وحاشا، وعدا، وخلا

*النوع الثاني: ستة حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، منها: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ

*النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، وهما: لا وما الشبيهان بليس

*النوع الرابع: سبعة أحرف تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعية، وإلاّ الاستثنائية، و"يا وأيا وهيا وأي والهمزة" الندائية

*النوع الخامس: أربعة حروف تنصب الفعل المضارع، هي: أن المصدرية، ولن، وإذن، وكي

*النوع السادس: خمسة حروف تجزم الفعل المضارع، وهي: إن، ولم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية

*النوع السابع: تسعة أسماء على معنى (إنْ) للشرط والجزاء تجزم الأفعال، هي: من، وأي، وما، ومتى، وأين، وحيثما، ومهما، وإذ ما، وأنى

*النوع الثامن: أربعة أسماء تنصب نكرة على التمييز، وهي: كم، وكأي، وكذا

[1]–ينظر: الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص98 وما بعدها

*النوع التاسع: تسعة أسماء أفعال، ثلاثة ترفع: هيهات، وشتان، وسرعان. وستة ناصبة، وهي: رويدا، وبلهْ، ودونك، وعليك، وها، وحيهل

*النوع العاشر: ثلاثة عشر فعلا ناقصا يرفع الاسم وينصب الخبر، هي كان وأخواتها

*النوع الحادي عشر: أفعال مقاربة ترفع اسما واحدا، وهي أربعة: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك

*النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم التي ترفع الاسم المعرّف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح مع: نعم وحبّذا، أو بالذم مع: بئس وساء

*النوع الثالث عشرة: سبعة أفعال، منها أفعال الشك ثلاثة: ظننت، وحسبت، وخلت. وأفعال اليقين أربعة: علمت، ورأيت، زعمت، ووجدت

أ-2. الضرب الثاني قياسية: وهي سبعة أنواع:[1]

*النوع الأول: الفعل

*النوع الثاني: اسم الفاعل

*النوع الثالث: اسم المفعول

*النوع الرابع: الصفة المشبهة

*النوع الخامس: المصدر

*النوع السادس: الاسم المضاف

*النوع السابع: الاسم التام، وهو الذي يضاف إلى غيره كأن يكون منونا

ب-العوامل المعنوية: وعددها اثنان هي العامل في المبتدأ والخبر (الابتداء)، وعامل الرفع في الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم.[2]

ويجمل الشيخ الأزهري العوامل في المشجّر التالي:[3]

---

[1]-ينظر: الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص283 وما بعدها.

[2]-ينظر: الجرجاني، العوامل النحوية المائة، ص312-317.

[3]-المصدر نفسه، ص35.

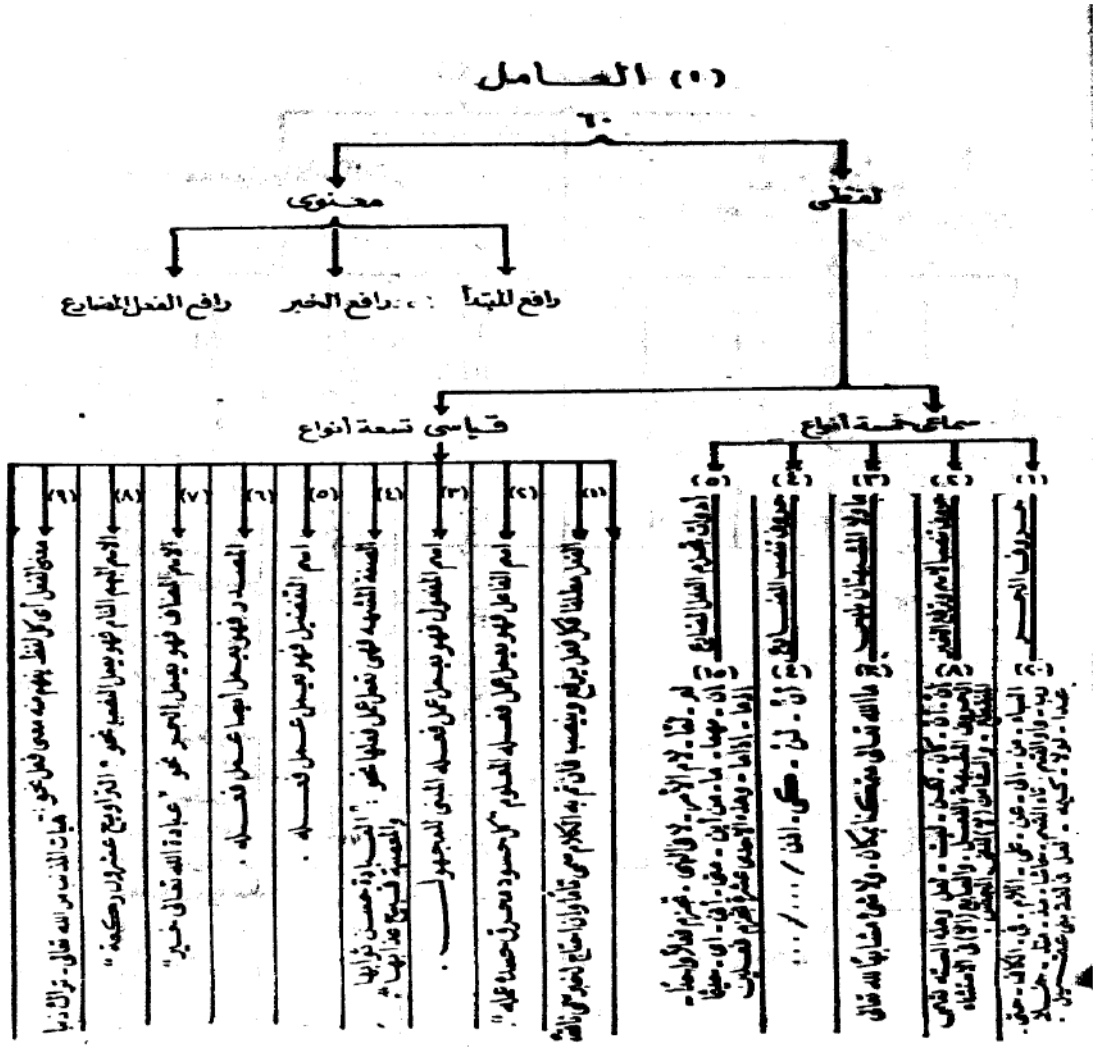

وتجدر الإشارة إلى أنّ فكرة التعليق هي التي بنى تمام حسان عليها نظريته تضافر القرائن؛ حيث اعتبر أنّ القرائن هي المعين الوحيد على الإعراب الكامل، وأنّ الهدف من الإعراب الكشف عن مختلف الظواهر السياقية، وبخاصة أنّه في الغالب عسير على الدارسين، لأنّه مرتبط بالعامل النحوي، وهذه القرائن على ضربين، ضرب مرتبط بالمعنى يسميه القرائن المعنوية، وضرب مرتبط باللفظ يسمى القرائن اللفظية.

2.نظرية تضافر القرائن:

اقترح تمام حسان نظرية تضافر القرائن كبديل للعامل النحوي؛ منطلقه في ذلك فكرة التعليق التي جاء بها عبد القاهر الجرجاني والتي تتعلق بنظرية النظم، يقول:« ولعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد

القاهر الجرجاني صاحب مصطلح "التعليق"، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه "دلائل الإعجاز" تحت عنوان النظم..، فأمّا "النظم" فقد جعله عبد القاهر للمعاني، أي أنّ النظم في معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله وهلم جرا»[1].

وفكرة التعليق تنص على« أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضاً ببعض، ويُبنى بعض على بعض، ويجعل هذه بسبب من تلك»[2]، والتعليق يكون بين اسم واسم كالعلاقة بين المبتدإ والخبر، أو بين اسم وفعل كالعلاقة بين الفعل وفاعله، أو الحرف بهما.

وقد استطاع تمام حسان بذكائه وسعة اطلاعه أن يربط بين فكرة التعليق المتأصّلة في التراث اللغوي وبين ما تبناه من أفكار وصفية، وبخاصة نظرية أستاذه فيرث (النظرية السياقية)، وقدّم نظريته "تضافر القرائن" بديلا للعامل النحوي، وبذلك يكون قد أرسى أسس نظرية تجمع بين أصالة الفكر وحداثة الطرح.

1.2.بين يدي النظرية: بنى تمام حسان نظريته على أنّ:« كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن (كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين»[3].

وقد انطلق من فكرة مركزية في النحو العربي والتي تعود أصولها إلى نظرية النظم للعالم عبد القاهر الجرجاني، ويتعلّق وقوام نظرية النظم عنده أربعة مصطلحات هي: النظم والترتيب والبناء والتعليق؛ يتعلّق النظم بتصور العلاقات النحوية بين الأبواب، كعلاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، ومدار النظم على معاني النحو، أما البناء فيمثل اختيار المباني

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص186.

[2]–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2008، ص55.

[3]–تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص42.

التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية، كأن تبنى لمعنى الفاعلية "مبنى" هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميرا متصلا في موضع آخر وضميرا ميتترا في موضع ثالث، وبالجمع بين النظم والبناء يكون عبد القاهر الجرجاني قد ربط بين المعنى والمبنى، أما الترتيب فهو وضع العلامات المكتوبة أو المنطوقة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة وقواعد (رتب محفوظة أو غير محفوظة). أما عن مصطلح التعليق فقد أقرّ بأنّه أخطر شيء تحدّث فيه الجرجاني؛ ومعناه إنشاء علاقات بين المعاني النحوية بالاحتكام إلى طائفة من القرائن (اللفظية–المعنوية–الحالية).[1]

ويشير تمام حسان أنّ أصعب القرائن هي قرينة التعليق لأنّها:« قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وأنّ الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي»[2]، وأنّ نجاح عملية التعليق يؤدي إلى وضوح المعنى الوظيفي على مستوى النظام الصرفي والصوتي والنحوي، وبالتالي يمكن إعراب الجملة دون الحاجة إلى الرجوع للمعنى المعجمي للمفردة أو ربطها بالمقام، والذي يعتبره قرينة إجتماعية كبرى.

وللتدليل على صحة ما ذهب إليه يسوق مثالا للتأكيد على الصلة الوثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي دون النظر إلى المعنى المعجمي، أنشأ بيتا شعريا من بحر الكامل، ووفق قوانين اللغة العربية الشكلية لكن كلماته خالية من المعنى المعجمي.

ثم راح يعربه على النحو التالي:[3]

قاصَ التَّجينُ شِحالَه بتَريسَه ال فاخي ولم يسْتَفِ بطاسية البَرَنِ

قاص: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب
التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص186–188.

[2]–المصدر نفسه، ص182.

[3]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص183–184.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جرّ

الياء: حرف جر مبني على الكسر لا محل لها من الإعراب

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر

الفاخي: نعت لتريس مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

الفاء: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

لم: حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب

يستف: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازا تقديره هو

الياء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب

طاسية: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة

البرن: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي

إنّ غاية تمام حسان من عرضه لهذا المثال ما ذهب إليه القدامى من ضرورة ربط المبنى على المستوى الصوتي والصرفي أو البنية الشكلية للمفردة، والعلامة نحويا أو العلاقات التركيبية السياقية مع المعنى الدلالي أي الصلة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي؛ فليس الغرض من نظم الكلامات رصفها في سلسلة نطقية وإنّما المعنى محصّلة تآلفها وفق ما يرتضيه العقل.

ويبرّر قدرة القارئ على إعراب البيت بأنّ:«هذه الكلمات الهرائية تحمل في طياتها معنى وظيفيا، فالكلمة الأولي في النص تؤدي معنى وظيفية الفعل الماضي لسببين: الأول لأنها جاءت على صيغته والثاني أنّها وقعت موقعه، وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر والثالثة بوظيفة ثالثة وهلم جرا، فالإعراب إذن فرع المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي، ولا المعنى

الدلالي»[1]. يتّضح من خلال القول أنّ فكرة القرائن عند تمام حسان تتعدى مفهوم العامل وأثره في تحديد العلامات الإعرابية، وإنّ هذه الأخيرة هي جزء من قرائن عديدة تعين على الوصول للمعنى الوظيفي بما فيها القرائن المعنوية واللفظية.

غير أنّ لسليمان ياقوت رأيًا آخر في إعراب البيت الشعري السالف الذكر، يقول:« قاص: كيف ندرك أنّها فعل ماض دون أن نعرف معناها، أليس ممكنا أن تكون اسم فاعل من قصا، يقصو أي تباعد؟، التجين: ثمّ كيف نعرب هذا فاعلا دون أن ندري ماهو الحدث الذي أسند إليه، أليس من الممكن أن يكون مضافا إلى قاص، أي (قاص التجينِ) دون أن يتغيّر الوزن. شحاله: كيف نحكم على كلمة واحدة بأنّها منصوبة على المفعولية (شحالَ) والضمير مضاف إليه، أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات (شحا)، (له) جار ومجرور؟..، وهكذا إلى أن نمضي إلى آخر شوط، لابدّ أن نجد المعنى المعجمي أولا، وهو الذي يحدّد المعنى الوظيفي؛ أي الإعراب»[2]، ليتبيّن من قوله بأنّ اللغة ليست قوالب شكلية يصبّ فيها أي كلام، بل هي ذات معانٍ وظيفية لا يمكن فصلها عن المعاني المعجمية.

ويَعدُّ الدكتور مصطفى حميدة التعليق بمثابة تفاعل في العقل يحصل« بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو، تنشأ من خلال علاقات الربط والارتباط بين تلك الدلالات، وذلك من خلال اختيار المتكلم بين ممكنات متعددة تتيحها اللغة من حيث الإفراد في هذا، أما النظم فهو نتاج "التعليق"»[3]، مشيرا في ذلك إلى أنّ التعليق عملية عقلية وترتبط بالدرجة الأولى بالمخزون اللغوي للفرد وقدرته على رصف الألفاظ وتهيئتها ذهنيا لتترجم في تركيب (جملة) وفق قواعد لغته.

ويوضح تمام حسان هذه القرائن بالمشجّر التالي: [4]

---

[1]–تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص193–194.

[2]–أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص82.

[3]–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص11.

[4]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص190.

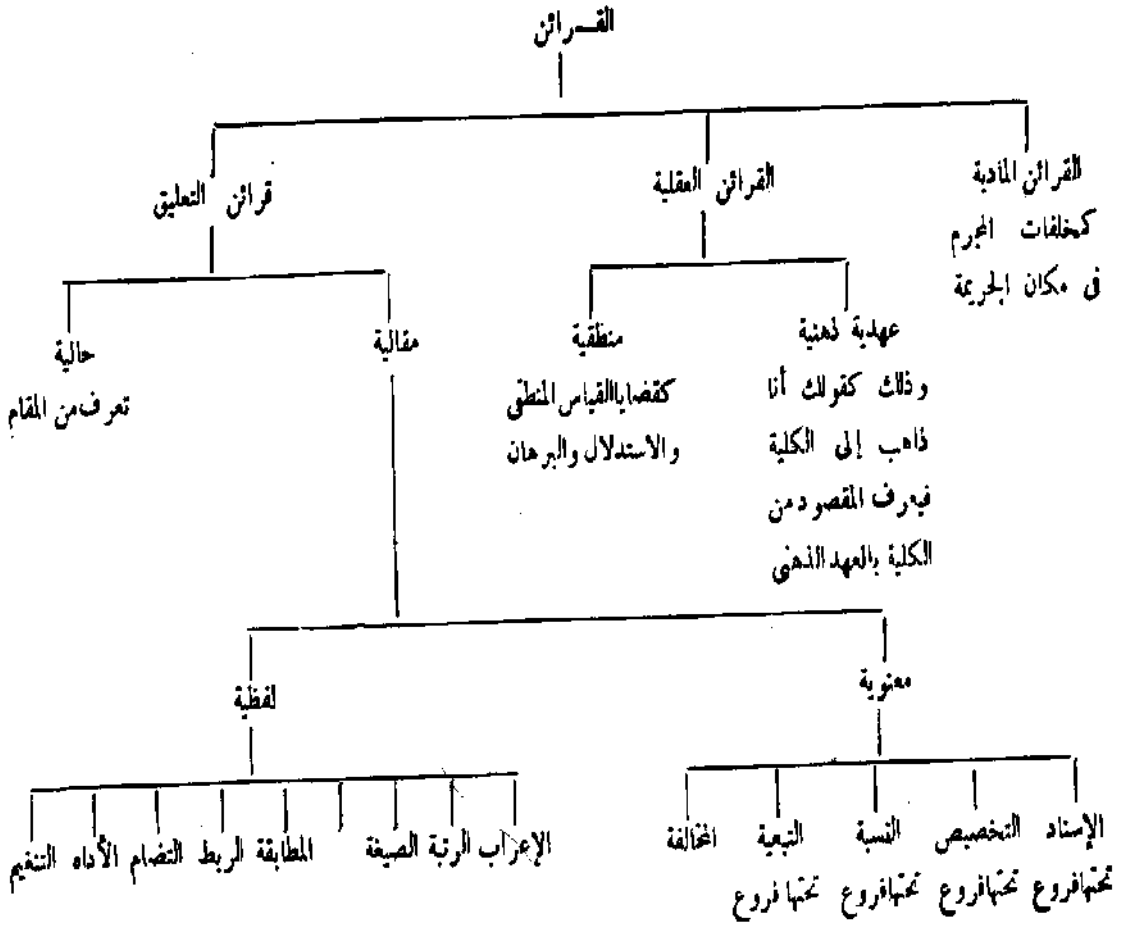

2.2.مفهوم القرينة:

أ-لغة: مصطلح القرينة من الوجهة اللغوية من مادة "قرن" يقول ابن منظور:« قارن الشّيْءُ الشيْءَ مقارنة وقِرانا: اقترن به وصاحبه، والقرين: المصاحب، وقرينة الرجل: أُسرته لمقارنته إيّاها»[1]، فواضح أنّ القرينة ترد بمعنى المصاحبة والضم، وجاء في تاج العروس:« القَرْنُ: شدّ الشيء إلى الشيء ووصله إليه، والقرين: المصاحب، وفي الحديث:" ما من أحد إلاّ أوكل به قرينه" أيّ مصاحبه من الملائكة والشياطيين، والقرينة: الزوجة سُمّيَت قرينة، لمقارنة الرجل إيّاها، والقرائن: جبال معروفة مقترنة»[2]

[1]-ابن منظور: لسان العرب، ج13، ص336-339. مادة (ق، ر، ن)

[2]-الزبيدي، ج34، ص534-541-543. مادة (ق ر ن)

وبذلك تتحدّد الدلالة اللغوية لمصطلح القرينة في الضمّ والمصاحبة والتلازم، وهي قريبة من الدلالة الاصطلاحية.

ب-اصطلاحا: وردت لمصطلح القرينة عدّة تعريفات نذكر منها قول الشريف الجرجاني:

« القرينة في اللغة: فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمر يشير إلى مطلوب. والقرينة: إمّا حالية أو معنوية أو لفظية نحو: "ضرب موسى عيسى" و "ضرب من في الدار من على السطح" ؛ فإنّ الإعراب والقرينة مُنْتفٍ فيه بخلاف: "ضرب موسى حبلى" و "أكل موسى الكمثرى"؛ فإنّ في الأول قرينة لفظية، وفي الثاني قرينة حالية»[1]، فيكون بذلك الجرجاني قد حدّد أنواع القرائن وهي إما حالية أو معنوية أو لفظية.

وعرّفها التهانوي بقوله:« القرينة بالفتح عند أهل العربية الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه، وهي قسمان حالية ومقالية، وقد يقال لفظية ومعنوية»[2]. فالقرينة وفقا للتعاريف تنقسم إلى شقين إما معنوية أو لفظية وهي تسهم بشكل كبير في تحديد المعنى.

أما في الدرس اللساني الحديث فقد تناول تمام حسان مصطلح القرينة بالدراسة في أثناء عرضه لنظريته التي تعرف بنظرية القرائن النحوية، لكنّه لم يضع تعريفا واضحا ومحدّدا لهذا المصطلح، ولكن ظهر عنده مصطلح القرينة حين عرّف القرينة اللفظية والمعنوية، يقول:«القرينة اللفظية: عنصر من عناصر الكلام يستدلّ به على الوظائف النحوية فيمكن الاسترشاد بها بأن نقول: هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك. أمّا القرينة المعنوية: فهي العلاقة التي تربط عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر؛ وذلك كعلاقة الإسناد»[3]. ويشير تمام حسان إلى أنّه بتضافر القرائن (لفظية ومعنوية) يتّضح المعنى، وهذه القرائن تدرك بواسطة السياق.

---

[1]-الجرجاني، معجم التعريفات، ص146.

[2]-التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص272.

[3]-تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص7.

3.أنواع القرائن النحوية: تنقسم قرائن التعليق عن تمام حسان إلى قسمين حالية ومقالية.

أ–قرائن حالية: ترتبط هذه القرائن بالمقام بالدرجة الأولى؛ إذ تعد « المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر وهو الأساس الذي يُبنى عليه الشق أو الوجه الإجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الإجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال»[1]. والمقام كما هو معلوم يضمّ المتكلم والسامع ،والظروف المحيطة بالعملية التواصلية من علاقات إجتماعية وأحداث مرتبطة بالماضي والحاضر؛ أي لحظة إنتاج الخطاب وقد عُنيَ البلاغيون بمسألة المقام أيّما عناية، فربطوا المقال بالمقام؛ فمقام المدح له مقاله ومقام الحزن له مقاله وهلم جرا.

ويعترف تمام حسان بفضل علمائنا الأجلاء فلهم قصب السبق في ذلك، يقول:« كان من رأي البلاغيين أنّ لكلّ مقام مقالا Speech event، لأنّ صورة المقال تختلف بحسب المقام Context of situation، ومن عباراتهم الشهيرة "لكلّ مقام مقال" وبهذا المعنى يصبح للعلم الجديد الذي يأتي من امتزاج النحو والمعاني "مضمون"، لأنّه يصبح شديد الارتباط بمعاني الجمل ومواطن استعمالها، ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريبا لأنّ الاعتراف بفكرتي "المقام" و"المقال" بوصفهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»[2]. في إشارة إلى أهمية المقام في تحديد معاني العبارة؛ وبالتالي الفصل بين المعنى الوظيفي –الذي يقره تمام حسان– والمكون من (المستوى الصوتي والصرفي والنحوي)، وسياقه لا يعطينا إلاّ المعنى الحرفي للعبارة، وهذا المعنى يكون فارغا من محتواه التاريخي والإجتماعي وكلّ ما يحيط بالنص من قرائن حالية.

---

[1]–المصدر نفسه، ص337.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

يؤكد حسان من خلال هذا الطرح على إجتماعية اللغة وأنّها مرتبطة بشدة بثقافة الشعب الذي يتكلمها محملة بأنواع المواقف الإجتماعية؛ أي أنّها المرآة العاكسة لصورة المجتمع الذي يتحدّثها.

ب-القرائن المقالية: ترتبط هذه القرائن بالمقال (العبارت)، وقد أشار حسان في أكثر من موضع إلى أنّ إدراك المعاني النحوية يقتضي الجمع بين طائفة من القرائن المعنوية وأخرى لفظية، وهي التي تجسد ثنائية المبنى والمعنى عنده، وهي الفكرة التي حاول تطبيقها في كتابه محلّ الدراسة، وتنقسم القرائن المقالية عنده إلى قسمين يتضافران في النهاية للوصول إلى المعاني النحوية، وهذه القرائن إمّا معنوية أو لفظية.

القسم الأول-القرائن المعنوية:

وهي غير ملفوظة وإنّما تفهم من السياق أو كما يسميها "القرائن السياقية"، وهذه القرائن تنشأ من «علاقة الارتباط التي تنشأ بين معنيين بلا وساطة لفظية؛ لأنّها علاقة وثيقة تشبه علاقة الشيء بنفسه، أو تشبه علاقة صدر الكلمة الواحدة بعجزها، فلا يحتاج المتكلم في سبيل إبرازها إلى اصطناعها بطريق الرابط اللفظي كما هو شأن الربط، وإنّما يعتمد على عملية تداعي المعاني في العقل البشري لفهمها بمجرد الائتلاف بين المعنيين»[1] ، وتتمثل فيما يلي:

1. **قرينة الإسناد:** تمثّل الشكل المجرّد للمعنى النحوي وأقل ما تتكون منه الجملة لدى النحاة؛ لأنّ الإسناد كان ولا يزال المنطلق والعماد الذي انبثق منه تحليل عناصر التركيب، وهي العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه)؛ أي العلاقة بين المبتدإ والخبر في الجملة الإسمية، وبين الفعل وفاعله أو نائبه في الجملة الفعلية، وبين الوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله في الجملة الوصفية، وبعض الخوالف بضمائمها، وقد لاحظ تمام حسان أنّ النحاة كانوا يلْمحون إلى قرينة الإسناد

[1]-مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص162.

بين طرفي الجملة (الإسمية والفعلية والوصفية)، كما كانوا يلمحونه بين المعاني النحوية داخل الجملة الواحدة، والدليل على ذلك إعراب مفعولي جملة (يُؤتي الحكمةَ من يشاء) على اعتبار أنّ "من" تعرب مفعولا أولا رغم تأخرها، و "الحكمة" تعرب مفعولا ثانيا رغم تقدمها، ويكون ذلك بإدراك أنّ (من) هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ؛ أي أنّ مراعاة الآخذية والمأخوذية هو الاعتبار المراعى في التفريق بين المفعولين، وهو من قبيل قرينة الإسناد. ويؤكد على أهمية قرينة الإسناد بوصفها قرينة تمييز بين المسند والمسند إليه في الجملة.[1]

ويعدّ الإسناد أهمّ علاقة في الجملة، بل هو نواتها ومحور العلاقات الأخرى؛ إذ بوساطته وحده يمكن تركيب جملة تامة بسيطة، غير أنّ الاعتماد عليه وحده لا يكفي للوصول إلى فهم العلاقة الرابطة بين طرفي الجملة، فهو يحتاج إلى قرائن أخرى تعين على تحديد المعنى الدلالي وفهمه.

2. **التخصيص:** يشير حسان إلى أنّ مصطلح التخصيص يحيل على علاقة سياقية كبرى، حيث ينضوي تحته شبكة من القرائن المعنوية تتفرع وتكون أخص منها وتكون قيودا على علاقة الإسناد، أجماها تمام حسان في الجدول التالي:[2]

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1.التعدية	المفعول به
2.الغائية(تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي.الخ
3.المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
4.الظرفية	المفعول فيه
5.التحديد والتوكيد	المفعول المطلق

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

[2]–المصدر نفسه، ص194.

6.الملابسة	الحال
7.التفسير	التمييز
8.الإخراج	الاستثناء
9.المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

وبآلية الإجمال ثم التفصيل يتحدث حسان عن قرينة التخصيص على ضوء ما تفرعت إليه من قرائن أخصّ منها.

أ.**التعدية:** وتنشأ هذه العلاقة «بين الفعل المتعدي والمفعول به، والأصل الدلالي لهذه العلاقة أنّ الفعل المتعدي يفتقر في دلالته إلى اسم يقع عليه»[1]يضع تمام حسان مجموعة من الأمثلة على النحو التالي: (ضرب زيدٌ عمرًا، يضرب زيد عمرًا، زيدٌ ضرب عمرًا، زيدٌ يضرب عمرًا، زيدٌ ضارب عمرًا، فليضرب زيدٌ عمرًا، اِضرب عمرًا، ضربًا عمراً)، ليوضح أنّ إسناد الضرب إلى المسند إليه في كل مثال مخصّص بوقوعه على "عمرو"؛ أي أنّ الوقوع على عمرو كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وكان أيضا جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه، فطوّعه تمام حسان من جهة وقوعه على عمرو، وهذا هو المعنى المقصود بقوله المفعول به هنا يعدّ تعبيرا عن الجهة، وأنّ التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين المسند إليه.[2]

كما يشير إلى أنّه إذا كانت التعدية أحد مشتقات مادة ما فهي معنى لبقية المشتقات من هذه المادة؛ مثاله مشتقات ضرب (ضارب–ضربا..)، وفي الأخير يصل تمام حسان إلى نتيجة مفادها أنّ التعدية في الفعل والصفة والمصدر على حدّ سواء والجهة قيد في الحدث لا في الزمن، في إشارة إلى احتياجها إلى اسم تقع عليه.

---

[1]–مصطفي حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص166.

[2]–ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195.

ب.الغائية: قرينة تخصيص معنوية تحيل على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع بعد الفاء، واللام، وحتى، وكي، مثاله: "أتيت رغبة في لقائك"، أو "كي ألقاك" أو "لألقاك"، وهنا تكون قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيّدا بسبب خاص، وهذا القيد هو الغائية؛ حيث يعدّ جهة في فهم الإتيان لأنّ هذا الإتيان دون سبب أعم منه وهو مسبب، فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسببا عن رغبة في اللقاء.[1]

ج.المعية: مصطلح يحيل على قرينة معنوية تستفاد من المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية، واصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، مثاله: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، ومع أنّ معنى الواو هنا هو نفسه معنى الواو التي في المفعول معه كما يتشابه المعنى هنا مع المعنى هناك، ولهذا أحبّ النحاة أن يفرّقوا بين معنيين متشابهين بسبب اختلاف التضام بين الواو وما يتبعها، فالذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب. ومن هنا يتّضح أنّ نصب المضارع بهذه الواو على المعية من نوع نصب المفعول فيه بعد الواو ذاتها.[2]

د.الظرفية: اصطلاح يحيل على«علاقة تربط الفعل مع الظرف بنوعيه: الزمان والمكان، وارتباط الظرف بالفعل وثيق، لأنّ العل دال على الحدث،ولا يخلو حدث من زمان ومكان»[3] والظروف في اللغة العربية قسم مستقل من أقسام الكلم، وبعض ما ينتمي إلى الأقسام الأخرى من الكلم ينقل معنى الظرف، فيُستعمل كما يستعمل المفعول فيه، ويسمى معظمه متصرفا وذلك ك: المصدر وصيغتي الزمان والمكان، وبعض حروف الجرّ كمذْ ومنذ، وبعض الضمائر الإشارية ك: "هنا" و"ثم"، وبعض المبهمات مثل: كم والأعداد والجهات والأسماء والأوقات المبهمة، وأسماء العلاقات المفتقرة إلى الإضافة كقبل وبعد وتحت وفوق،

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195–196.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص196.

[3]–مصطفي حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص174.

وأسماء الأوقات المحددة المعينة ك:"الآن" و"أمس".[1] ويشير حسان إلى أنّ هذه الكلمات رغم كونها ليست ظروفا إلاّ أنّها تتقاطع معها في أنّها تنقل إلى الظرفية لتفيد معنى المفعول فيه، وذلك بتخصيص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران.

والظرفية في هذه الحالة غير الظرفية التي يفيدها حرف الجرّ (في) وما يأتي بمعناها، لأنّها في هذه الحالة تفيد التخصيص، أي تفيد زمن الإسناد ومكانه، والظرفية هناك – في حرف الجر "في"– لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه، والمعنيان من القرائن المعنوية، غير غير أنّ بينهما اختلافا ، توضّحه الأمثلة التالية:[2]

- صحوت إذ تطلع الشمس ظرف تخصيص
- صحوت في طلوع الشمس حرف نسبة
- أصحو متى تطلع الشمس ظرف تخصيص
- صحوت وقت طلوع الشمس مبهم منقول إلى الظرف نسبة
- أصحو في وقت طلوع الشمس حرف نسبة

فظرفية الظرف إذن ما نقل إليه بمعنى الإقتران الزماني أو المكاني، أما ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني والمكاني.

هـ.التحديد والتوكيد: قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق والمقصود بها تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأنّ المصدر هو اسم الحدث، وإيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل، وتكون التقوية بواسطة ذكره مفردا منونا على سبيل التأكيد، أو مضافا لمعيّن أو موصوفا لإفادة النوع، أو مميزا لعدد فيكون العدد نفسه مفعولا مطلقا، والمصدر تمييزا وقد يكون المصدر اسم مرة أو مثنى اسم مرة، فيفيد العدد أيضا.[3]

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص196.

[2]–المصدر نفسه، ص197.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص198.

وتقوم هذه العلاقة بين الفعل والمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾ الفتح الآية1، وكذلك في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ۝١٣ ﴾ الحجرات الآية 13.

و.**الملابسة للهيئات:** مصطلح لقرينة معنوية يحيل «على علاقة الحال وصاحبها، وسبيل البيان في هذه العلاقة أنّ الحال تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل، هو ذا ضروري في فهم معنى الجملة؛ لأنّ المعنى الدلالي المستفاد واحد لا عدّة معانٍ»[1]، ويتمّ ذلك بوساطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو ودونها، فإذا قلت "جاء زيد راكبا" فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب، وكذلك إذا قلت "جاء زيد وهو يركب" فالحال هنا عبّر عنها بالجملة والواو. ويورد حسان قولا للأشموني مفاده أن هذه الواو«تسمى واو الحال وواو الابتداء وقد قدرها سيبويه والأقدمون بإذ ولا يريدون أنّها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنّها وما بعدها قيد للعامل السابق»[2].

ثم يعقب على هذ القول من وجهة نظره؛ فتقدير سيبويه والأقدمين لهذه الواو المعبرة عن الملابسة ب(إذ) يبرر ما رآه من أنّ معنى ظرفية الظرف أقرب إلى الإقتران، ومعنى ظرفية الحرف أقرب إلى الاحتواء، كما أن القول بعدم ترادف الحرف للاسم يعود للتقسيم التقليدي للكلم؛ حيث يعتبر الظرف من الأسماء بينما عنده الأولى أن تكون العبارة لا يرادف الحرف الظرف، ليؤكد رؤيتيه في المغايرة بين ظرفية الظرف وظرفية الحرف. والقول "بل وما بعدها قيد للعامل السابق" ينسجم ورأيه من أنّ كلّ المنصوبات تندرج تحت عنوان التخصيص.[3]

[1]–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص171.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

[3]–ينظر: المصدر نفسه، ص199.

ز.**التفسير**: التفسير للذوات قرينة معنوية على باب التمييز و« تعدّ علاقة التمييز إحدى علاقات الارتباط بين المعاني على سبيل إزالة الإبهام»[1]، ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلاّ عند المبهم والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:[2]

***معنى الإسناد**: نحو طاب محمدٌ نفسًا ، وقوله تعالى:﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ۝٤ ﴾ مريم الآية4، فشيبا تفسير فسّر الإبهام الوارد في علاقة لإسناد (اشتعل الرأس).

***معنى التعدية**: نحو: زرعت الأرض شجرا.

***اسم مفرد دال على مقدار مبهم**: نحو قوله تعالى:﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤ ﴾ يوسف الآية4، فكوكبٌ تمييز أزال الإبهام المخيم على علاقة الإسناد.

ح.**الإخراج**: مصطلح يحيل على إرادة باب المستثنى؛ فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، نحو: جاء القوم إلاّ زيدًا، فالمجيء أسند إلى القوم وأخرج زيد من هذا الإسناد؛ إذ تتضافر (إلاّ) وهي قرينة لفظية مع معنى الإخراج وهو قرينة معنوية ليفهم من كليهما، ومعهما النصب وغيره من القرائن معنى الاستثناء، وكذلك تتضافر (أو) مع الإخراج لنصب المضارع، فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى، وفي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له.[3]

ومن هنا ارتأى تمام حسان أن يضع المستثنى بين الأبواب المعبرة عن معنى الجهة، وأن يطلق على ما تفيده هذه القرائن المعنوية مجتمعة عنوانا شاملا هو الخصيص.

---

[1]–مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص178.

[2]–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

[3]–المصدر نفسه، ص199–200.

ط.المخالفة: يعدها تمام حسان مظهرا من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرينة معنوية على الإعرابات المختلفة، ومن قبيل عدّها قرينة معنوية أنّه لا يحس ارتياحا إلى تفسير النحاة لمعنى باب الإختصاص؛ إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني"، ومع أنّ تقدير "أخص" منسجم مع عدّ الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان التخصيص، إلاّ أنّ ذلك يجعله يحسّ بعزوف تام عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال.[1]

يقدم حسان مثالا عما سبق ذكره بمقابلة الاسم المنصوب مع الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب، وذلك من خلال الجملتين الآتيتين:[2]

نحنُ العربُ نُكرمُ الضيفَ ونغيثُ الملهوف

نحنُ العربَ نكرمُ الضيفَ ونغيثُ الملهوفَ

كلمة (العرب) في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف، والعرب في الجملة الثانية مختصّ وما بعده خبر، ولو اتحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبر، وهذا مختص وقرينة المخالفة قد تكون مثلا هي التفسير لما يرد من تعدّد حركة المضارع في نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن". وكذلك المستثنى المنقطع في نحو: "ما قام القومُ إلاّ حمارًا". ونصب الاسم بعد (ما أفْعَلَ) التعجبية، وبعد الصفة المشبهة.

إلاّ أنّه يستدرك ليشير إلى أنّ كون المخالفة من قبيل القيم الخلافية لا يجعلهما على قدم المساواة؛ فالمخالفة قرينة معنوية فقط، في حين أنّ القيم الخلافية أعم من أن تكون معنوية فقط، فقد تكون بين المعنى والمعنى فتكون معنوية، وقد تكون بين المبنى والمبنى فتكون لفظية.

---

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200–201.

[2]–المصدر نفسه، ص200.

3.قرينة النسبة: ثالث القرائن المعنوية الكبرى تنضوي على قرائن معنوية فرعية، وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها، والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي:[1]

أ-**حروف الجر**: يسميها حسان حروف النسبة، لأنّها تقوم بربط الكلمات ونسبة بعضها إلى بعض، وهي في اصطلاح النحاة القدماء أدوات تعليق، لقولهم العبارة المشهورة: "الجار والمجرور متعلقان"، وهذا يعني حرصهم على معاني حروف الجر، وينطلق تمام حسان من قول الأشموني في باب الاستثناء:" وإنّما لم تعمل -أي إلاّ- الجر، لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها، وإلاّ ليست كذلك، فإنّها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا، بل تخرجه من هذه النسبة"، فيركز على كلمات مخصوصة من القول هي: (تضيف، وتنسب، وتخرج، النسب)، كما يرى أنّها وثيقة الصلة بقرينة الإخراج التي سبق الحديث عنها، وقرينة النسبة التي هي قيد الحديث، وقرينة الإضافة الثانية في الحديث.

ب-الإضافة: ينبّه حسان أنّه يكفي لبيان قوة التعليق في معنى الإضافة، وعلاقة « الارتباط تنشأ بين المضاف والمضاف إليه بلا واسطة، وهي علاقة وثيقة؛ ولذا يقبح الفصل بينهما»[2] أنّ النحاة لم يغفلوا النص على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كما يشير إلى الفرق بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة، والنسبة التي تفيدها الإضافة؛ حيث إنّ حرف النسبة يجعل علاقة الإسناد نسبية سواء أكانت بين المبتدإ وخبره، أو بين الفعل وفاعله، على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد.

ولكلّ حرف من حروف النسبة عدد من المعاني المتباينة، هي في عمومها كما حدّدها النحاة، يذكر منها:[3]

---

[1]-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص201-203.

[2]-مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط، ص168.

[3]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

1.ابتداء الغاية	2.انتهاء الغاية	3.البعضية
4.الظرفية	5.التعليل	6.المجاورة
7.الاستعانة	8.الاستعلاء	9.المصاحبة
10.الإلصاق	11.القسم	12.التنبيه
13.بيان الجنس	14.التوكيد	15.الملك
16.الاستحقاق	17.النسب	18.العاقبة
19.المقايسة	20.التعويض	21.التعجب
22.الاستدراك	23.التبليغ	24.التبيين
25.البعدية	26.البداية	27.العندية
28.التعدية	29.الزيادة	

ويرى تمام حسان أنّنا إذا أضفنا إلى القرائن المعنوية قرينة الإضافة أصبح عدد القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية. ويوضّح معنى النسبة في كلّ منها وفق الجدول الآتي:[1]

القرينة	النسبة	
ابتداء الغاية	الطرف الأول: الحدث(ملابس الابتداء)	الطرف الثاني: الغاية
البعضية	الطرف الأول: الحدث(ملابس البعض)	الطرف الثاني: الكل
الظرفية	الطرف الأول: الحدث(المظروف)	الطرف الثاني: ظرفه
التعليل	الطرف الأول: الحدث(المفعول)	الطرف الثاني: العلة
المجاورة	الطرف الأول: الحدث(المجاوز)	الطرف الثاني: المجاوز

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

والأمر ينطبق على باقي القرائن لأنّ التعليق بوساطة ما يُفهم بالحرف من نسبة، هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد.

4.قرينة التبعية: يرى مطفي حميدة أنّ المقصود بمصطلح "التبعية" –حسب أقوال النحاة–«مطابقة التابع للمتبوع في العلامة الإعرابية»[1]، تندج تحتها أربع قرائن فرعية، هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، تتضافر معها قرائن أخرى لفظية كالمطابقة بين التابع والمتبوع وبخاصة في العلامة الإعرابية، وكذا من حيث الرتبة فالمتبوع دوما متأخر عن التابع أيّا كان نوعهما؛ فأما النعت فهو وصف للمنعوت، ويأتي مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة، وأمّا التوكيد ومنه اللفظي فيكون بتكرار المؤكّد، والمعنوي يكون بألفاظ معينة. بينما يختلف عنهما عطف البيان والذي لا يتمّ بوساطة الحرف، وإنّما يفسّر التابع فيه ماكان في متبوعه من إبهام، وعطف النسق تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة، وكلّ ما صحّ أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلاّ عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه، فالتابع للبيان لا للإبدال.[2]

القسم الثاني– القرائن اللفظية: تعرّف بكونها:« عنصرًا من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعوا به أو غير ذلك»[3]، وتندرج تحتها قرائن فرعية هي:

1.العلامة الإعرابية	2.الرتبة
3.الصيغة	4.المطابقة
5.الربط	6.التضام
7.الأداة	8.الصيغة

[1]–نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص171.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

[3]–تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص10.

1.العلامة الإعرابية: هي في عرف النحاة القدماء محور نظرية العامل، وكانت مركز الدرس النحوي عندهم فأولوها عناية كبيرة لدورها الكبير في الدلالة على المعاني النحوية، ويؤكد تمام حسان هذه الرؤية بل وأثبت أنه للعلامة الإعرابية دلالتها على المعاني النحوية إذا تضافرت مع غيرها من القرائن، يقول:«ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن»[1]. وفي رأيه جانب من الصواب؛ حيث إنّ غيابها في المبنيات والأسماء المنقوصة والمقصورة يجعل الناظر يحتاج لقرائن أخرى تعينه على تحديد المعاني النحوية.

ويضع تمام حسان مخطّطا للعلامة الإعرابية مثلما حدّدها النحاة على النحو الآتي:[2]

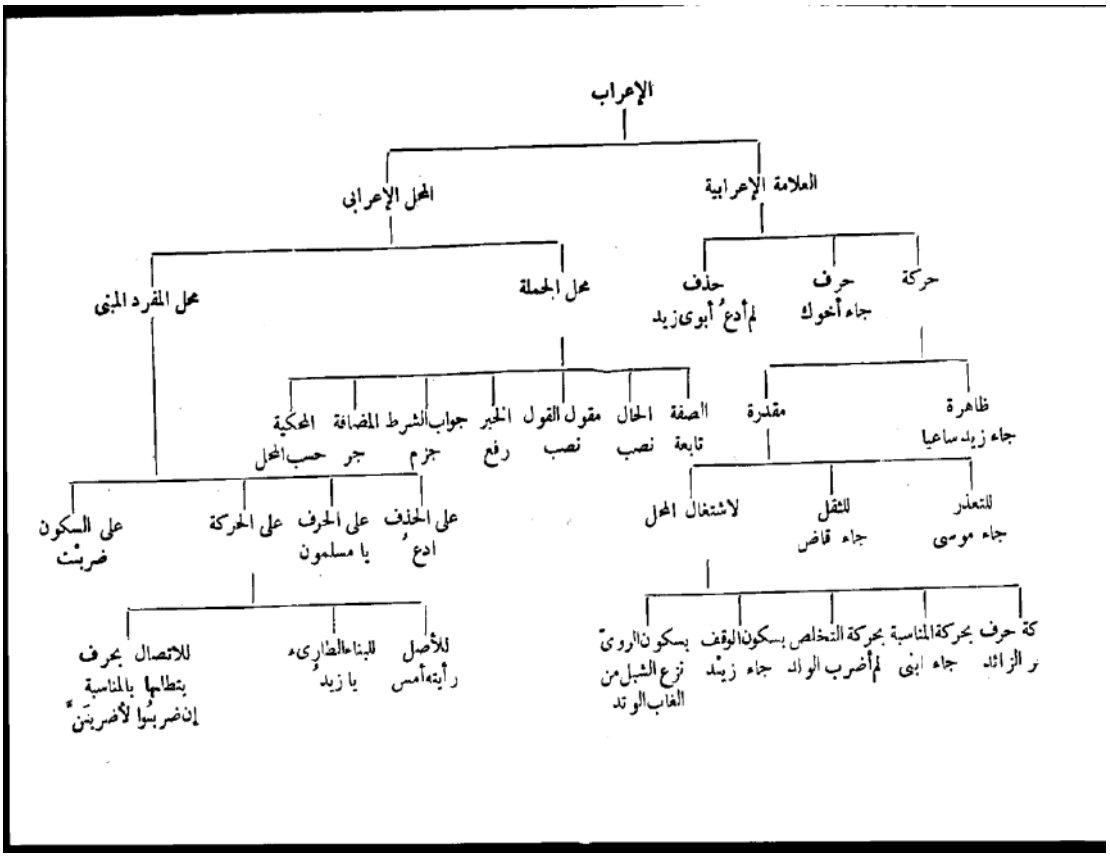

[1]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

[2]–المصدر نفسه، ص206.

2.قرينة الرتبة: تعنى هذه القرينة بموقع الكلمة في ترتيب الكلام، وهي « تعكس الهيئة التي تقوم لوحدات التركيب بعد تعلّق بعضها ببعض، وهي نظام لغوي ذو تفصيل وأحكام مختلفة»[1]، ويرى تمام حسان أنّ هذه القرينة اللفظية تخضع لمطالب أمن اللبس، وهي علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه، والرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، ومع الأدوات والظروف من المبنيات بخاصة، ويقرّ تمام حسان بوجود صلة وثيقة بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية؛ ذلك أنّ الأولى تحفظ الموقع والثانية تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام.[2]

والرتبة في عرف النحاة إما محفوظة نحو: رتبة الفاعل بعد فعله والمنعوت بوصفه، والصلة بموصولها، وإما غير محفوظة، كرتبة المبتدإ والمفعول به. وتدرس في البلاغة من باب التقديم والتأخير، وبذلك يكون للقدامى قصب السبق في الحديث عن الرتبة وتحديدها.

ويوضح تمام حسان أنماط الرتبة في المشجّر التالي:[3]

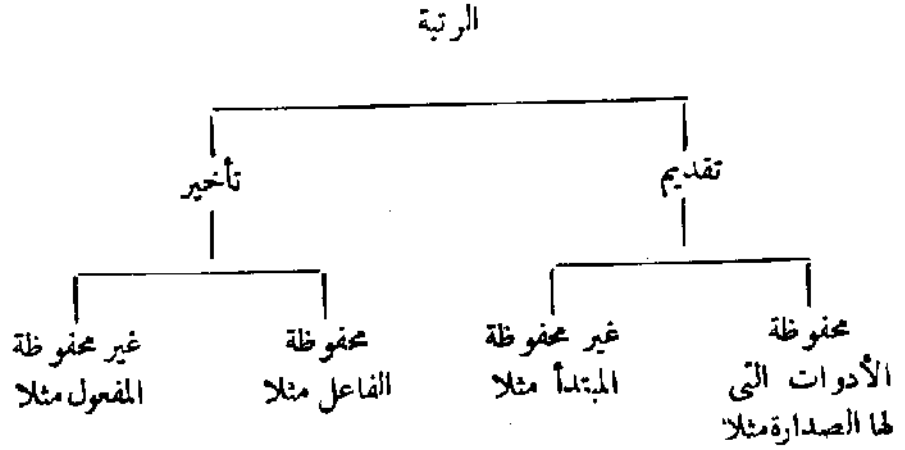

[1]–عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية، ص228.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

[3]–المصدر نفسه، ص208.

تنقسم الرتبة عند تمام حسان إلى قسمين محفوظة وغير محفوظة:[1]

أ-رتبة محفوظة: ذهب تمام حسان إلى ما ذهب إليه النحاة القدامى في كون الرتبة المحفوظة قرينة من القرائن اللفظية؛ فلا يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة، والتوكيد على المؤكد والبدل عن المبدل وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض وتقدم حرف الحر على المجرور وحرف القسم على المقسم به ونحوها.

ب-رتبة غير محفوظة: تندرج هذه الرتبة بما يعرف في البلاغة بالتقديم والتأخير؛ حيث تتعلق بركنين جاز أن يتقدّم أحدهما على الآخر، نحو المبتدإ والخبر والفاعل والمفعول به ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة المفعول به والفعل؛ وذلك لا يعني انتفاء الرتبة، فرتبة المبتدإ التقدم حتى لو تأخر عن خبره، وذلك لوجود عارض كالجواز أو الوجوب، وهذا هو الأصل.

3.قرينة مبنى الصيغة: وتكون قرينة لفظية على الباب النحوي (مجالها علم الصرف)، فصيغة الفاعل أو المبتدإ أو نائب الفاعل لها صيغتها، وللفعل والصفات صيغها كذلك، وهكذا تكون الصيغة قرينة لفظية على الباب؛ فلا نتوقع للفاعل ولا للمبتدإ صيغة غير صيغة الاسم، ولو جاء على هيئة الفعل لكان بالنقل اسما محكيا كما يحدث عندما نعرب عبارة "ضرب فعل ماض" إذ يصير ضرب مبتدأ وفعل خبر وماض نعت، لأنّ ضرب هنا حكى وقصد لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدإ أن يكون اسما.[2]

على أن تكون معاني الصيغ الصرفية وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية، وقد عدّ تمام حسان الصيغ فروعا على مباني التقسيم؛ فللأسماء صيغها وللأفعال والصفات، وللمصدر أن ينقل إلى معنى الفعل، وله صلاحية أن يكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله، كما نبّه كذلك لمعاني الصيغ ودلالاتها السياقية.[3]

---

[1]-ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207-208.

[2]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص210.

[3] -ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4.قرينة التضام: تتعدّد صور التضام في النحو العربي؛ إمّا في صورته الإيجابية كالافتقار والاختصاص والتوارد، وإمّا في صورته السلبية كالتنافي، أمّا الافتقار فإمّا أن يكون للفظ بحسب أصل الوضع ويسمى متأصّلا، مثل افتقار حرف الجر إلى المجرور، وحرف العطف إلى المعطوف، وإمّا أن يكون للباب بحسب التركيب فيسمّى غير متأصّل كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث تلابسه. أمّا الاختصاص فهو من صفات الحروف والأدوات، وينتمي كلّ من الافتقار والاختصاص إلى الظواهر التركيبية ،أمّا التوارد والتنافر فمن الظواهر المعجمية؛ حيث تنتظم مفردات المعجم في طوائف يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر بعضها مع بعض آخر، مثل الأفعال تتوارد كلّ طائفة منها مع طائفة من الأسماء وتتنافر مع الأسماء الأخرى.[1]

ويوضح تمام حسان العلاقات الداخلة تحت التضام بالمخطط التالي:[2]

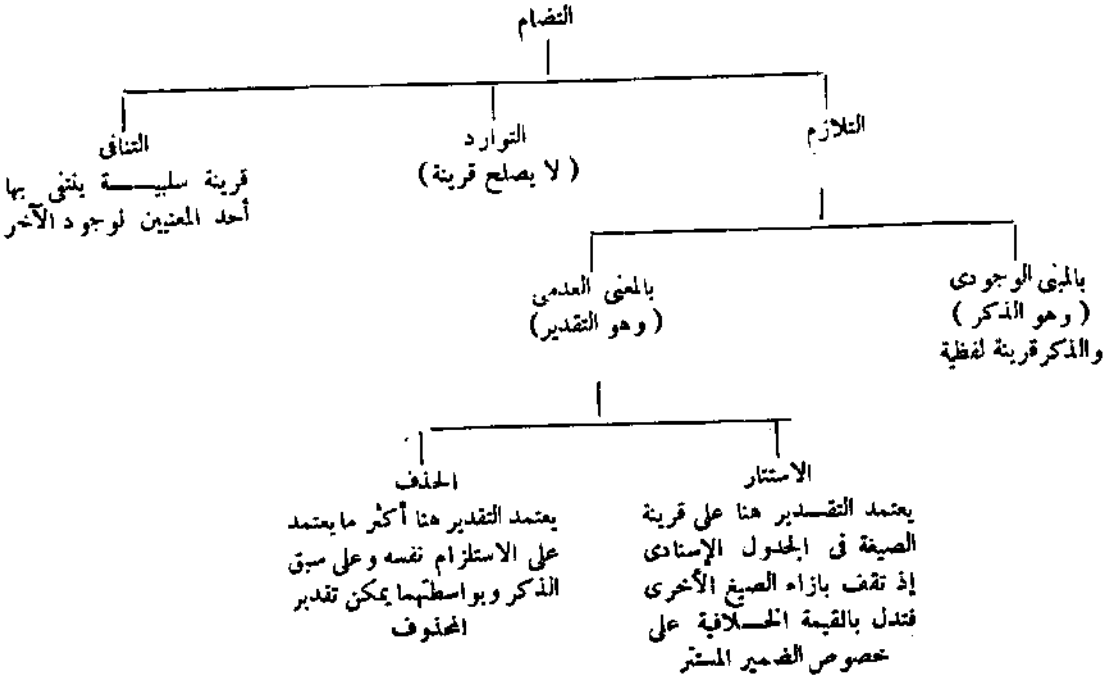

[1]–ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص154–155.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص222.

5.قرينة الربط: قرينة لفظية تدلّ على اتصال أحد المترابطين بالآخر؛ فهي التي تربط أجزاء السياق، وتكون بين الموصول وصلته وبين المبتدإ وخبره، وبين الحال وصاحبه وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه.[1]

وتسهم بشكل كبير في استعادة مذكور سابق بوساطة إحدى الوسائل اللفظية؛ ويكون الربط إما بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط أو بالحرف أو بإعادة المعنى أو باسم الإشارة أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر، وبوساطة آلية التشجير يوضح تمام حسان ذلك:[2]

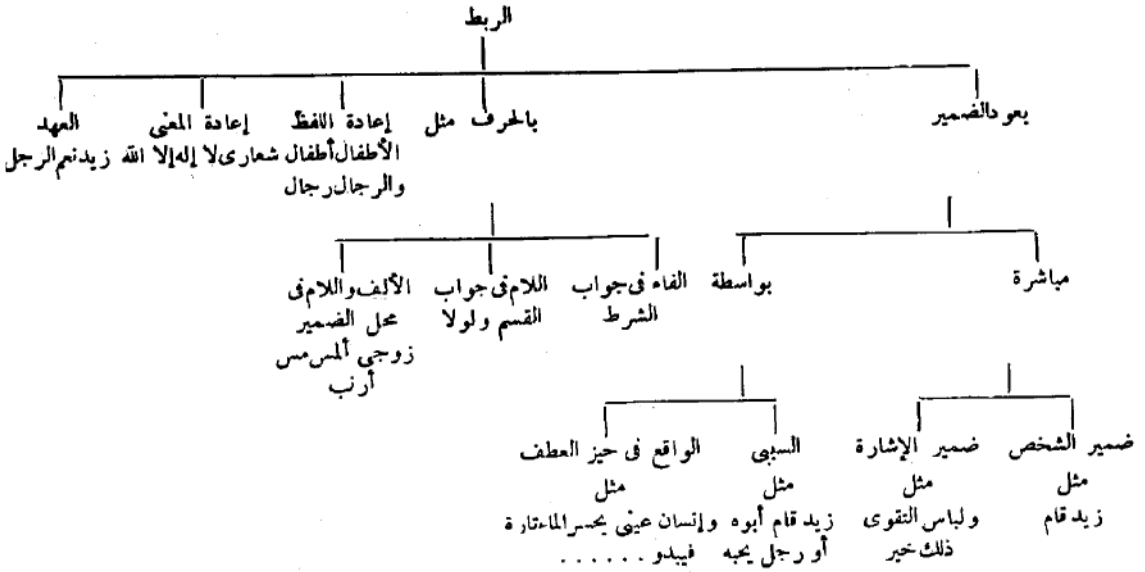

وتكمن وظيفة الربط في إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بوساطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هذه الغاية، والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ،

[1]–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

[2]–المصدر نفسه ، ص214.

لأنّها أدعى للتذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه، والقرآن الكريم أكبر برهان على صحة هذا الكلام.

6.المطابقة: يراد بها التوافق بين الكلمتين في الجملة يصنّفها مصطفى حميدة ضمن القرائن الصرفية، وتكون في العلامة الإعرابية والشخص (التكلم، والخطاب والغيبة)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتنكير).[1]

تكون العلامة الإعرابية للأسماء والصفات وللفعل المضارع، فيتطابق فيها الإسمان، والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان، أما الشخص فتتمايز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة، ومن ثمّ تتضح المقابلات بحسبه في اسناد الأفعال، وإذا كان الفعل مسندا إلى اسم ظاهر فهذا الاسم في قوة الضمير الغائب، أمّا العدد فإنّه يميّز بين الاسم والاسم وبين الصفة والصفة وبين الضمير والضمير، أمّا النوع فإنّه يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها إليها أو إلى ضمائرها العائدة إليها، كما تتطابق هذه الأقسام في ذلك في مواضع التطابق، أما التعريف والتنكير: فلا يكونان إلاّ للأسماء فإذا ألحقت (ال) بالصفة كانت (ال) موصولة، والصفة الصريحة صلتها، وتكون (ال) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداة التعريف، ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات، وأمّا غير ذلك من اقسام الكلم فلا يقبل (ال)، وبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلّبها.[2]

وإذا افتقد التركيب هذه السمة تصبح الكلمات معزولة متراصة منعزلا بعضها عن بعض، وبالتالي تفقد المعنى مثال ذلك ما يأتي:[3]

*تركيب صحيح المطابقة نحو: الرجلان الفاضلان يقومان

*مع إزالة المطابقة في الإعراب نحو: الرجلان الفاضلين يقومان

---

[1]–ينظر: نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص159.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211–213.

[3]–المصدر نفسه ، ص212–213.

*مع إزالة المطابقة في الشخص نحو: الرجلان الفاضلان تقومان

*مع إزالة المطابقة في العدد نحو: الرجلان الفاضل يقومون

*مع إزالة المطابقة في النوع نحو: الرجلان الفاضلتان يقومان

*مع إزالة المطابقة في التعيين نحو: الرجلان فاضلان يقومان

*مع إزالة المطابقة في جميع ذلك نحو: الرجلان فاضلات أقوم

إذن فإزالة المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعدّدة يزيل المعنى المقصود كما أنّ وجود المطابقة يعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين.

7.قرينة الأداة: تعتبر من القرائن الهامة وهي قرينة تستخدم في التعليق وتكون على ضربين:[1]

أ-الأدوات الداخلة على الجمل ورتبتها الصدارة، مثالها النواسخ جميعا، وأدوات النفي ،والتوكيد، والاستفهام، والنهي، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والقس،م والشرط ،والتعجب، والنداء.

ب-الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها دائما التقدم، مثالها: حروف الجر، والعطف ،والاستثناء، والمعية، والتحقيق، والابتداء، والنواصب، والجوازم التي لا تجزم فعلا واحدا.

ولكلّ أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة والتعدّد في جوانب الدلالة بها يجعلها في التعليق النحوي قرينة هامة.

8.قرينة التنغيم: قرينة صوتية مرتبطة بالسياق الصوتي تدخل في إطار نظام الربط الذي يسهم في إنشاء علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة، أو بين الجمل[2]، وقد سبق أن تناولناه بالتفصيل في الفصل الثاني*، والمنحى التنغيمي الخاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي، فالهيكل التنغيمي التي تأتي فيه الجملة الاستفهامية غيره الذي تأتي فيه

[1]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224-225.

[2]-مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، ص157.

*) هذا البحث، ص153.

جملة الإثبات، ويختلفان عن الجملة المؤكدة، فلكلّ جملة صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينها ولامها زوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها يتّفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه، وبعضها صاعد من مستوى أسفل وبعضها هابط من مستوى أعلى.[1]

وللنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة، نحو: لا! نعم! ياسلام! لأنّها تقال بنغمات متعدّدة، ويتغيّر معناها النحوي والدلالي مع كلّ نغمة بين الاستفهام والتوكيد والإثبات لمعان مثل: الحزن والفرح والشكّ والتحقير وغيرها، حيث تكون النغمة السبب في اختلاف المعاني، كون هذه الجملة لم تتعرض لتغيير بنتها ولم يضف إليها أو يحذف منها شيء، ولم يتغير فيها إلا التنغيم، ويمكن وصف النظام التنغيمي للعربية الفصحى بوساطة تقسيمه من وجهتين: إما شكل نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر في الكلام، ومن خلالها ينقسم نظام تنغيم الفصحى إلى لحنين (لحن ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، وآخر ينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور)، وإمّا المدى الذي بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت سعة وضيقا. ومن خلالها ينقسم النظام التنغيمي للفصحى إلى ثلاثة (الواسع والمتوسط والضيق).[2]

ويشير تمام حسان إلى أنّ قرينة النغمة هامة وتكون بصورة أوضح في الكلام المنطوق على خلاف الكلام المكتوب حيث تحتاج فيه إلى علامات تعوضها.

المبحث الرابع: تمام حسان بين المصطلح البصري والكوفي

إنّ مسألة التأثير والتأثر متأصلة منذ القدم وسمة كلّ العلوم، والسبب في ذلك أخذ اللاّحق عن السابق، حتى مع تطور العلوم وتعاقب الحضارات وكثرة التوجهات والمدارس، استمرّ الأخذ والتأثير؛ فأخذ اللاحق ما رآه مناسبا لحاضره من السابق، وهذا ما نجده في علوم العربية.

---

[1]–ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226–229.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص229–231.

والحديث عن المصطلح النحوي التراثي هو حديث عن مدرستي البصرة والكوفة وما خلّفه صراعهما من مصطلحات، رغم أنّ الشائع المستعمل هو المصطلح البصري، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع تأثر بعض الباحثين بالمصطلح الكوفي واستعماله في مصنّفاتهم، بل ظهر حتى مع الدراسات اللغوية الحديثة وبشكل لافت، وهذا ما سنحاول تقفيه في هذا الكتاب.

وظّف تمام حسان العديد من المصطلحات الكوفية وانتصر لها في مقابل المصطلح البصري، من بينها نجد: الأداة، والتفسير، وحروف الإضافة، وغيرها من المصطلحات.

1.مصطلح الأداة: مصطلح كوفي في مقابل الحرف عند البصريين، وقد وردت عند تمام حسان كقسم سابع من أقسام الكلم له مفهومه الخاص عنده فهي:« مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنّما نكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[1]، تؤدي الأداة معنى وظيفيّا فلا يتم التعليق إلاّ بوساطتها عدا بعض الجمل القليلة التي لا تعتمد عليها كجملتي الإثبات والأمر بالصيغة، وبعض جمل الإفصاح.

وهي عنده قسمان: إما أصلية وتشمل حروف المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف، وإما محولة ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية، كما أنّ الأداة تلخص معاني النفي، والتأكيد، والاستفهام، والأمر باللام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء ،وغيرها من المعاني، وإضافة إلى ذلك وظيفة الربط بين الأبواب المفردة داخل الجملة، نحو: حروف الجرّ، والعطف، والاستثناء، والمعية، ووالو الحال[2]؛ وبذلك تسمى الأداة بحسب الأسلوب وتعدّده، فنجد أداة الاستفهام ، وأداة النفي، وأداة التوكيد، وغيرها من باقي التسمات بحسب الأسلوب الواردة فيه.

وقد غلب على النحاة المتأخرين استخدام لفظ (الأداة) مع الموضوعات ذات العوامل المتكونة من أفعال وحروف كعوامل الاستثناء، أو من حروف وأسماء كعوامل الاستفهام والجزم، في حين لا يقال لعوامل كالجر، والنصب أدوات لكونها حروفا لاغير، وعلى هذا

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.

[2]–المصدر نفسه، ص125.

فكلّ حرف في عرف النحاة هو أداة، وتشترك هذه الأدوات جميعا في عدم دلالتها على معان معجمية، ويرى حسان بأنه يمكن لها أن تؤدي المعنى كاملا حتى لو حذفت الجملة شرط بقاء قرينة مساعدة على الفهم مثاله: لم، متى، ربّما، أين، ربّما..الخ، وأنّ النحاة أدركوا بوضوح معانيّ هذه الأدوات ووظائفها فعبّروا عن فهمهم بأنّها "معان حقها أن تؤدّى بالحرف.[1]

ووظيفة الربط المنوطة بالأداة تجعل معناها متعلّقا بغيرها، يقول الزجاجي:« وأما حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو (من) و(ثمّ) وما أشبه ذلك، وسببه أنّ(من) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدلّ على تبعيض غيرها لا تبعيض نفسها..، وكذلك سائر حروف المعاني»[2]، وكون أن الحروف من الأدوات يرجع لأنها آلة المعنى الذي تؤدّيه، والأدوات لا يكتمل معناها إلاّ بضمائمها؛ فلا يفيد حرف الإضافة (الجرّ) إلاّ مع ضميمته، ولا حرف العطف إلا مع معطوفه.

فضلا عّما سبق فالأدوات تفتقر للصيغ ولا ترجع إلى أصول اشتقاقية، وقد وضع تمام حسان مقاييس يمكن الاعتماد عليها لتحديد الأداة، تتمثل في:[3]

-الرتبة: رتبة الأدوات الصدارة مطلقا، فحرف الجرّ يتقدّم المجرور، ورتبة حرف العطف التقدم على المعطوف.

-التضام: ذات افتقار متأصل للضمائم فلا يكتمل معناها إلاّ بها؛ فلا يفيد حرف الجر إلاّ مع المجرور وغيره.

-الرسم الإملائي: هي كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل فإذا كانت الأداة على حرف واحد كانت أداة متّصلة بما بعدها، نحو (بحمد ولمحمد)، أمّا إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فتأتي منفصلة عن ضميمتها مثل (عن محمد).

---

[1]-ينظر: المصدر نفسه، ص125.

[2]-أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي،الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ،(1399هـ/1979م)، ص54.

[3]-اللغة العربية معناها مبناها، ص125-128.

-من حيث التعليق: تؤدي الأدوات معنى وظيفيّا ولا بيئة لها خارج السياق لأنّها ذات افتقار إلى الضمائم، فالعاطف متعلق بالمعطوف، والجار متعلق بالمجرور.

2.مصطلح التفسير: مصطلح كوفي يستخدمفي مقابل "التمييز" عند البصريين وفي مقابل "البدل" كذلك، ويحيل مفهومه على جنس المقدار من أي شيء، وهو كقول القائل: عندي عشرون(...)؛ فنكون بذلك قد أخبرنا «عن عدد مجهول قد تم خبره، وجهل جنسه وبقي تفسيره»[1]، وقد عالجه تمام حسان في معرض حديثة عن قرينة التخصيص؛ فالتفسير قرينة معنوية بابها التمييز، ويكون في الجملة إذا احتاجت إلى الإيضاح الذي يحصل بعد وجود إبهام والذي يكون إما في معنى الإسناد، نحو: طاب محمد نفسا؛ فقد أزال التمييز الإبهام الحاصل في الجملة في أحد الأمرين، وإمّا في علاقة التعدية مثاله: زرعت الأرض شجرا ،وإمّا في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم نحو: اشتريت عشرين قلما؛ فيفسر التمييز الإبهام الحاصل في اللفظ لا في الجملة.[2]

وقد وظّف تمام حسان هذا المصطلح من منطلق أنّ الإبهام عموم وأنّ التقييد خصوص لهذا العموم، ومادام التفسيير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم؛ حيث إنّ الكلام المبهم يفتقر إليه افتقارا كبيرا بخاصة في الجهات، ولا يتّضح ما لم يدخل التمييز في الجملة.

وعلى هذا الاعتبار تم اختيار مصطلح التفسير دون التمييز من قبل تمام لأنّه وفّى بالمعنى المطلوب الذي اختير لأجله.

3.مصطلح المخالفة: مفهوم يحيل على قرينة معنوية عند تمام حسان وسمّاها القيم الخلافية، فإذا وردت المخالفة معنوية تكون بين معنى ومعنى، وإذا كانت في المبنى كانت قرينة لفظية.

---

[1]-أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية،القاهرة، (1374هـ/1955م)، ج1، ص226.

[2]-ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

وقد ذكرها تحت قرينة كبرى هي التخصيص؛ حيث رأى «أننا لانحس بالارتياح إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص؛ إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره أخصّ أو أعني، ومع أنّ التقدير "أخصّ" منسجم مع اعتبار الاسم المختصّ من قبيل ما يدخل تحت عنوان "التخصيص"، إلاّ أنّني أحسّ عزوفا تامًّا عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال»[1]، ويقدم مثالا بالجملتين الآتيتين:

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف

فكلمة العرب في الجملة الأولى خبر للمبتدإ وما بعده مستأنفا، والعرب في الجملة الثانية مفعولٌ به منصوب على الاختصاص، وما بعده خبر. فلو اتحد المعنى لاتحد المبنى ولصارت الحركة واحدة، ولكنّ إرادة "المخالفة" بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبر وهذا مختص.[2]

والخلاف عامل كوفي محض لم يرد عند البصريين، ذكره ابن الأنباري في مسائله الخلافية تحت رقم 31، يقول:« إنّما قلنا منصوب على الخلاف، لأنّه إذا قال: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلمّا لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف فقط»[3].

وقد استُعمِل مصطلح الخالفة في الدرس اللغوي القديم–كما أسلفنا القول– في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك وما أشبه ذلك.

---

[1]–المصدر نفسه، ص200.

[2]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200.

[3]–الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1 ،2002، ص206.

ويشير إلى أنّ النصب على الخلاف أو المخالفة عموما يمكن أن تستخدم في عدد من الأبواب النحوية؛ كتفسير تعدّد حركة الفعل المضارع في نحو "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فتعدّد حركتها ناتج عن تعدّد معانيها ومخالفة المعنى للآخر وبالتالي يقتضي وجود حركة إعرابية مخالفة للتي سبقتها[1]، ويوضّح تمام حسان أنّ المخالفة فرع عن القيم الخلافية ولكنّها قرينة معنوية فقط بينما القيم الخلافية أعمّ فهي تشمل المعنوية واللفظية.

4.مصطلح النعت: تكاد تجمع المعجمات اللغوية على أنّ النعت يطلق على وصف الشيء بما فيه من حسن، ولا يطلق على القبيح إلاّ في النادر، جاء في تاج العروس:« قال ابن كثير: النعت وصف الشيء بما فيه من حسن، ولا يقال في القبيح إلاّ أن يتكلّف فيقول: نعت سوء، والوصف يقال في الحسن والقبح. قال ثعلب: النعت ما كان خالصا بمحلٍّ من الجسد كالأعرج مثلا، والصفة للعموم، كالعظيم والكريم؛ فالله تعالى يوصف ولا ينعت»[2]، وقد صرّح العديد من الباحثين أنّ النعت من مصطلحات النحو الكوفي استعمل في عديد المواضع عدا ما يتعلّق بصفات الله سبحانه وتعالى، وذلك فيما أُثِر عن الفرّاء، يقول صاحب كتاب "مصطلحات النحو الكوفي":« وقد لاحظت عند قراءتي ل "معاني القرآن" للفرّاء أنّه إذا أراد أن يُعربَ صفات الله يُعبّر بمصطلح "الصفة" غالبا، قال عند إعراب قوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴿٥٨﴾** ﴾ الذاريات الآية 58، قال:« وقرأ الناس ﴿ المتين﴾ رفعٌ من صفة الله تبارك وتعالى»[3].

يبدو أنّ اختيار المصطلح مرتبط بدلالته اللغوية ولذا آثَر البصريون استخدام الصفة للدلالة على الوصف بدلا عن مصطلح النعت، بينما تمام حسان اختار استعمال مصطلح النعت وجعله ضمن ما يسميه "قرينة التبعية" والتي يندرج تحتها النعت والعطف والتوكيد

---

[1]–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص201.

[2]–مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ج5، ص123–124. مادة (ن، ع، ت)

[3]–عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،(الجيزة–مصر)، ط1،(1411هـ/1990م)، ص82.

والإبدال، والسبب الذي جعله يضم هذه الأبواب النحوية هو كونها توابع؛ والتابع والمتبوع تجمعها العلامة الإعرابية.

ويؤكّد ما درج عند النحاة من أنّ النعت تابع يصف ما سبق أو تعلّق به، يتبع ما قبله في جميع حالاته؛ معرفة ونكرة، مفردا وجمعا وهلم جرا، والقرينة الدالة على ذلك إنّما هي الوصف، يقول:« إنّ النعت يصف المنعوت ويكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة»[1] ، فقولنا "مررت بزيد الشريف" إنّما جاءت لفظة الشريف لتبيين صفة زيد لا لتفسيره أو تأكيده.

5.مصطلح الإخراج: مصطلح كوفي عبّر عنه الفرّاء بمصطلح الخروج، واستعمله حين أعرب قوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝٤ ﴾ القيامة الآية4، فقال:«وقوله: قادرين نصبت على الخروج من "نجمع"»[2]، فالخروج عامل النصب في قادرين، وهو عامل معنوي. ويريد به النصب على الحال قال عند إعراب قوله تعالى:﴿ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٥٥ ﴾ الأنعام الآية155، قال:« جعلت مباركا من نعت الكتاب فرفعته، ولو نصبته على الخروج من الهاء في "أنزلناه" كان صوابا»[3]، وقد عبّر الفرّاء بمصطلح "الخروج" لإزالة الإبهام لئلاّ يظنّ أنّه منصوب على القطع (الحال) بفعل محذوف، وللتنبيه أيضا على صاحب الحال، ممّا يدلّ على أنّ مصطلح "الخروج" شرح للنصب على الحال وليس مصطلحا من مصطلحات الحال.[4]

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.

[2]–معاني القرآن، ج3، ص208.

[3]–معاني القرآن، ج1، ص365.

[4]–ينظر: عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص59.

وقد استعمله تمام حسان بغير المفهوم الذي استعمل فيه؛ حيث ورد عنده كقرينة معنوية دالة على إرادة باب "المستثنى" «وهو يخرج من علاقة الإسناد ويفهم من السياق. فإذا قلنا جاء القوم إلاّ زيدا فإننا قد أسندنا المجيء إلى القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد»[1]، وفيه تتضافر "إلاّ" بوصفها قرينة لفظية مع معنى الإخراج كقرينة معنوية ليفهم من تجمعهما معنى "النصب"، وكذلك تتضافر "أو" مع معنى الإخراج لنصب المضارع فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى[2]، وبذلك يكون قد استثمر مصطلحا تراثيا عن دلالته المعنوية ليعبّر به عن مفهوم مغاير وهو دلالته على معنى التخصيص تحديدا "المستثنى".

6.مصطلح الإضافة: يشير تمام حسان إلى أنّ مصطلح الإضافة كوفي استعمل للدلالة على معاني حروف الجرّ، ولكنّه يفضّل أن يجعله تحت قرينة أشمل وأدقّ هي قرينة النسبة؛ كونها تشمل معاني الحروف والإضافة.

وسمّيت حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال للأسماء أي توصله وكذلك تجرّه، ويكون المراد به نفس الإعراب«فكأنّها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها، كما يقال حروف النصب وحروف الجزم، ولكنّها اشتركت في أنّها وصلت على ذلك وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسّر»[3]. وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه في معرض حديثه عند حروف القسم « وإنّما تجيء بهذه الحروف؛ لأنّك تضيف حِلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به الباء»[4]. يدلّ هذا القول على أنّ المصطلح قد اشترك فيه المذهب البصري والكوفي غير أنّه استقرّ عند الكوفيين أكثر.

وقد بيّن تمام حسان أنّ الكوفيين كانوا يطلقون لفظ الإضافة على المعاني المذكورة جميعا ولكن « ما يُوَقِّر مصطلح "الإضافة" من تقاليد العرف الخاص في استعماله يجعلني أفضّل

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص200.

[3]–عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص123.

[4]–سيبويه، الكتاب، ج3، ص497.

للدلالة على ما يشمل معاني الحروف والإضافة مصطلح النسبة»[1]؛ ومصطلح النسبة من وجهة المعنى قرينة معنوية تفيد الإلحاق تحتوي على معانٍ عدّة يمكن اتّخاذها قرائن في التحليل والإعراب. ومعنى الإضافة أدركه النحاة منذ القديم؛ فلم يغفلوا عن كون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، وحروف الجرّ في نظرهم "أدوات تعليق"، والتعليق يقتضي وجود معانٍ خاصّة، كما حرص النحاة على بيان ما يفيده التعليق من أنّ العلاقة بين الجار والمجرور تفيد معنى الحدث لا الزمن؛ فجملة "جلس زيد على الكرسي" تدلّ على أنّ الكرسي تعلّق بالجلوس بوساطة حرف الجرّ ولم يتعلق بالمضيّ، فالجملة على هذا تدلّ على مُضيٍّ جلوس زيد على الكرسيّ، ولا صلة للكرسي بزمن المضيّ[2]، أمّا من حيث الاستعمال فهو يُؤْثِرُ استعمال مصطلح النسبة.

ولم يفُتْ تمام أنّ يوضّح الفرق بين النسبة التي يفيدها الحرف والنسبة التي تفيدها الإضافة؛ فالنسبة مع « الحرف عند الأشموني تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها، وتجعل علاقة الإسناد نسبية سواء أكانت بين مبتدأ وخبر، أم بين فعل وفاعله، بينما تكون النسبة في الإضافة بين المتضايفيين الواقعين في نطاق الإسناد»[3]، وبإضافة قرينة "الإضافة" يصبح عدد القرائن الواقعة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الكوفيين يطلقون على حروف الإضافة أيضا مصطلح "حروف الصفة".

7.مصطلح الصفة: ورد هذا المصطلح عند البصريين في مقابل النعت عند الكوفيين، وهو في مقابل الظرف أو المحلّ، يقول الفرّاء:« لأنّ الاسم إذا كان في معنى الصفة أو المحل قوي إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أنّ العرب يقولون: هل رجلٌ دونك؟ وهل رجل دونُ؟

[1]–اللغة العربية معناها ومبناها، ص201–202.

[2]–ينظر: المصدر نفسه، ص202.

[3]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

فيرفعون إذا أفردوا وينصبون إذا أضافوا»[1]، ويرجع البعض استعمال مصطلح "المحلّ" للكسائي، و"الصفات للفرّاء"، يقول الزبيدي:« والصّفات في الكلام التي تكون مَواضِعَ لغيرها تُسمّى ظروفا من نحو أمام وقدّام وأشباه ذلك، قال غيره: الخليل يسمّيها ظروفا، والكسائي يسمّيها محالاً، والفرّاء يسمّيها الصفات، والمعنى واحد».[2]

ويرجّح مهدي المخزومي مصطلح الكوفة في مقابل ما اقرّته البصرة؛ لأنّ التسمية أقرب إلى واقع اللغة ومنطقها مبرّرا ذلك بأنّ:« مجافاة الكوفيين للتأثّر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح، فلم تعرف العربية كلمة الظرف بهذا المعنى؛ لأنّ الظرف هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثّر بالفلسفة».[3]

أمّا تمام حسان فقد استعمل مصطلح الصفة في مفهوم آخر في مقابل المشتقّات العاملة (اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة)، وهي القسم الثاني لأقسام الكلم عنده؛« وهو مفهوم يحيل على موصوف بها (الصفة) لما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر)»[4]. وتضمّ الصفة أقساما فرعية تختلف من حيث المبنى والمعنى؛ من حيث المبنى لكلّ منها صيغته الخاصة به، وأمّا من ناحية المعنى فكلّ قسم يدلّ على معنى خاصّ به يدور حول: الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثمّ التجديد في مقابل الثبوت، ثمّ المبالغة في مقابل مجرّد الوصف، ثمّ التفضيل في مقابل ماعاداه من الصفات.[5]

وبذلك يكون تمام حسان قد استخدم مصطلحا تراثيا وألبسه مفهوما مغايرا لما وُضِع له.

---

[1]–معاني القرآن، ج1، ص119.

[2]–الزبيدي، تاج العروس، ج24، ص111.

[3]–مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، (1377هـ/1958م)، ص309–310.

[4]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص99.

[5]–ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص99.

8.مصطلح الضمير: الضمير في معناه اللغوي الستر والخفاء « السِترُّ داخل الخاطر، وأضمرت الشيء أخفيته، والضمير الشيء الذي تضمره في نفسك والجمع ضمائر»[1]. لقد صنّف النحاة الضمائر تحت باب الاسمية وتعدّ قسيما للفعل والحرف، ويشترك مع الاسم في الوظيفة النحوية كالابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة (مضافا).

وهو مصطلح بصري في مقابل مصطلح "الكناية" و"المكني"عند الكوفيين، والفرق بين اختيار المذهبين –البصري والكوفي– هو أنّ:« البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله، فعبّروا عنه بهذا المصطلح لما لاحظوه فيه من صور لفظه حال الظهور، واختفائه أحيانا أُخر. على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي حيث تعدّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، فعبّروا بالكناية والمكني»[2]، وهذا لا يعني عدم ورود مصطلح الضمير عند الكوفيين بل ذكر النحاة أنّه ورد عندهم المصطلحان مترادفين.

ويفضّل مهدي المخزومي مصطلح الكناية لأنّ:« الضمير كناية عن الاسم الظاهر وإن كان المكني أعمّ من الضمير فهو يشمل اسم الإشارة، والاسم الموصول، لأنّهنّ جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة»[3]، غير أنّ النحاة قد قصروا الضمير في ألفاظ محدّدة تخصّ المتكلّم (أنا ونحن) أو المخاطب (أنت) أو الغائب، واستبعدوا أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

وقد اختار تمام حسان التعبير بمصطلح الضمير لدلالته على المعاني الصرفية العامة والتي يُعبّر عنها باللواصق والزوائد؛ حيث يدلّ بمعناه الصرفي العام على عموم الحضور والغياب، وإن كان تمام يتّفق مع النحاة في تقسيمهم الضمائر إلى الحضور والغياب، إلاّ أنّه يدخل تحت كلّ نوع طائفة من الضمائر، ليصبح مجال الضمير أوسع عنده؛ فيضيف للقسم الأول (الحضور) الإشاريات (هذا وذلك ونحوها) وهي تشمل ضمائر التكلّم والخطاب،

---

[1]–ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص492. مادة (ض، م، ر)

[2]–عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص61.

[3]–مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص314.

ويضيف للقسم الثاني (الغيبة) الموصولات (الذي ومن ونحوها)، وهي تضمّ الضمائر الشخصية.[1]

وهو بذلك يجعل مصطلح الضمير أعمّ مما جاء عند النحاة ولعلّ إضافته لهذه الأقسام راجع لكونها تعبّر جميعا عن كنايات عن أسماء ظاهرة.

9.مصطلح التحديد والتوكيد: التوكيد في اللغة من فعل "وكد"، جاء في اللسان:« وَكَدَ العقد وثّقه، قال أبو العباس: يدخل في الكلام لإخراج الشكّ وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء»[2]. وهو مصطلح بصري يطلق لإرادة تكرير اللفظ على سبيل التوكيد؛ يقول سيبويه:« هذا باب يكرّر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا زيْدَ زيْدَ أخينا، ويا زيْدَ زيدَنا. وذلك لأنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرّروا الاسم كان الأول نصبًا. فلمّا كرّروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرّروا».[3]

وقد أخذ الكوفيون وبخاصة "الفرّاء" عن البصريين معنى التكرير وارتضوه مقابلا للتوكيد والبدل، ويستعمل الفرّاء مصطلحا آخر لإرادة معنى التوكيد اللفظي هو "التشديد"، وظهر عنده مصطلح "التشديد" في لفظ (السابقون) من قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ ﴾(الواقعة) الآية10 ؛ حيث رأى أنّه:« إن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية وإن شئت جعلت الثانية تشديدا للأولى ورفعت الأولى بقوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ ﴾ الواقعة الآية11»[4]، والمقصود بالرفع هنا هو المبتدأ والخبر؛ لأنّ الكوفيين يقولون بمبدأ الترافع أي عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ وعامل الرفع في المبتأ هو الخبر، والتشديد هنا بمعنى التوكيد اللفظي.

---

[1]–ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص108.

[2]–ابن منظور، مج3، ص466. مادو (و ك د).

[3]–الكتاب، ج2، ص205–206.

[4]–الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص122.

أمّا مصطلح التكرير عنده فيقع على مستوى الحرف، يقول:« وأمّا قول الشاعر: كم نِعمةٍ كانت لها كم كم وكم...، إنّما هذا تكرير حرف، لو وقفت على الأول أجزأك من الثاني، وهو كقولك للرجل: نعم نعم، تكرّرها، أو قولك: أعجل أعجل، تشديدا للمعنى»[1]. أمّا مصطلح التوكيد فقد أطلقه الفراء وأراد به المعنى البلاغي والذي يتحدّد معناه من المعنى العام، يقول في معرض توضيحه لقوله تعالى:﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴿٤٩﴾ ﴾ الحج الآية49. «إنّ القلب لا يكون إلاّ في الصدر، وهو توكيد مما تزيده العرب على المعنى العام، كما في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٩٩﴾ ﴾ البقرة الآية 199، والثلاثة والسبعة معلوم أنّهما عشرة»[2].

وقد أشار صاحب "الغرّة في شرح اللّمع" إلى أنّ الغرض من التوكيد بيان الشيء وهو من قرائن التخصيص لأنّ المعنى في الثاني منهما والأول واحد إلاّ ما تفرّق بينهما[3]، يقول عن الغرض من التوكيد :« اعلم أنّ التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع»[4]، يبدو أنّ "الدهان" قد أشار إلى نقطة جوهرية اسْتُثْمِرت في الدرس الحديث وبخاصة من قبل تمام حسان، مفادها أنّ التوكيد عامل تقييد وتخصيص، وهو عامل ذو وجهين لفظي ومعنوي.

أمّا تمام حسان فقد استخدم مصطلح "التوكيد والتحديد" كقرينة معنوية دالة على "المفعول المطلق"؛ الغرض منها التقوية وتعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل « وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته لأنّ المصدر هو اسم الحدث، ففي إيراده بعد الفعل

---

[1]–الفراء، معاني القرآن، ج1، ص177.

[2]–الفراء، معاني النحو، ج2، ص228.

[3]–ينظر: أبو محمد سعيد بم مبارك الدهان، الغرة في شرح اللمع، تح: فريد بم عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1، (1432هـ/2011م)، ص781.

[4]–الفراء، معاني القرآن، ج2، ص778.

تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل»[1]. يبدو أنّه قد استثمر المعنى الذي يفيده مصطلح التوكيد –بيان الشيء وتخصيصه– وأضاف له مصطلح "التحديد" مشيرا إلى صفة التقييد أو كما عبّر عنها الدهان بإزالة الاتساع، وركّز على معنى التخصيص الذي يتضمنه التوكيد، وجعله في معنى المفعول المطلق.

ويرى تمام أنّ التقوية في التوكيد –كقرينة معنوية– تكون إماّ بذكره مفردا منونا (توكيد لفظي)، أو مضافا أو موصوفا لاسم معيّن الغرض منه إفادة النوع، أو مميّزا لعدد شرط أن يكون هذا العدد نفسه مفعولا مطلقا والمصدر تمييزا،وقد يرد المصدر أيضا اسم مرّة أو مثنى اسم مرة يفيد العدد أيضا[2]. بينما إذا انتقل من المعنى الذي يفيد التوكيد والتحديد أو المفعول المطلق إلى بنيته (صيغته)، فإنّه يصبح قرينة لفظية.

10.مصطلح الملابسة للهيئات: مفهوم وضعه تمام حسان للدلالة على الحال، والحال في المعاجم اللغوية يعرّف بأنّه:« نهاية الماضي وبداية المستقبل، واصطلاحا: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، أو معنىً نحو: زيدٌ في الدار قائمًا»[3]. ولعلّ دلالته على الهيئة التي يظهر عليها صاحب الحال جعل تمام حسان يرتضي له مصطلح الملابسة للهيئات بديلا، جاء في معجم الكلّيات:« الحال: بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه أو عليه، نحو: ضربت زيدا قائمًا وجاءني زيد راكبًا».[4]

والحال مصطلح بصري في مقابل مصطلح "القطع" عند الكوفيين، وقد استعمل الفرّاء هذا المصطلح (القطع) في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ آل عمران الآية 18،

---

[1]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

[2]–المصدر نفسه، ص198.

[3]–الزبيدي، تاج العروس، ج28، ص374.

[4]–الكفوي، معجم الكيات، ص375.

قال:« منصوب على القطع لأنّه نكرة نعت به معرفة»[1]، وهو بذلك يحدّد صفة الحال والتي لابد أن تكون نعتا أو وصفا لمعرفة؛ ولكنّ هذا الوصف شرطه أن يأتي نكرة.

وعليه فمصطلح الملابسة للهيئات لا هو بصري ولا كوفي ويبدو أنّ تمام حسان قد ابتدعه من التعريفات التي ارتضاها علماء اللغة والنحو للحال، وقد وضعه كقرينة معنوية دالة على الحالية بواسطة « الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها. فإذا قلت "جاء زيد راكبًا" فالمعنى جاء زيد ملابسًا لحال الركوب»[2]، وهنا الحال جاء مفردا وصفا للهيئة أو للحالة التي عليها صاحب الحال.

أو قد يأتي جملة، نحو:« إذا قلت "جاء زيد وهو يركب" فالحال هنا عبّر عنها بالجملة والواو هذه واو الحال»[3]، والحال هنا جاء جملة معبّرا عنها بالواو، وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء، وقد قدّرها سيبويه والأقدمون ب "إذْ" على سبيل القيد لعامل سابق[4].

ويكون بذلك تمام حسان قد استثمر مفهوما تراثيا وألبسه مصطلحا مبتكرا على سبيل القرائن المعنوية.

11.مصطلح الجملة: نال مصطلح الجملة نصيبا وافرا من البحث قديما وحديثا، والمتتبع لهذا المصطلح في كتب النحو لا يجد له تعريفا واضحا، يقول صاحب "الكتاب" في باب ما ينتصب فيه الخبر:«لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته، وذلك قولك: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما. فعبد الله ارتفع بالابتداء لأنّ الذي ذكرته قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له ولكنّه يجري مجرى الاسم قبله. ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبد الله حَسُن السكوت وكان كلاما مستقيما، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك»[5]. والمتأمّل لهذا القول يرى بوضوح أنّ سيبويه

---

[1]–الفراء، معاني القرآن، ج1، ص200.

[2]–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

[3]–المصدر نفسه، ص198.

[4]–ينظر: المصدر نفسه، ص198.

[5]–سيبويه، الكتاب، ج2، ص88.

لم يذكر مصطلح الجملة صراحة، وإنّما ضمنيا من خلال الحديث عن أركانها؛ فالجملة عنده كلام مستقيم يحسن السكوت عليه، فالاعتبار الذي بنى عليه سيبويه كلامه اعتبار شكلي في ظاهره (تركيب الجملة)، ولكن شرطه فيها تحصيل الفائدة أي (المعنى)

وأول من ورد عنده مصطلح الجملة هو المبرّد (ت280هـ) في باب الفاعل، قال:«وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخَاطب»[1]، وقد اشترط النحاة في الجملة ثلاثة شروط هي: الإفادة والاستقلال والإسناد.

أمّا عن أقسام الجملة فقد حصرها النحاة في قسمين: جملة فعلية وجملة اسمية؛ وذلك باعتبار الإعراب والعامل والعمل، غير أنّ ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) توسّع فيها، وتناولها بالدراسة والتحليل، وأفرد لها بابا في كتابه مغني اللبيب تحت عنوان "في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها؛ حيث قسّمها إلى: فعلية واسمية وظرفية، وباعتبار التفريع تنقسم إلى ستة أقسام هي: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية، والجلة الكبرى، والجملة الصغرى.[2]

وفي الدرس اللساني الحديث نظر تمام حسان إلى الجملة فحلّل مكوناتها وفقا لفكرة التعليق التي استقاها من نظرية النظم، وكذلك في ضوء النظرية السياقية وتضافر القرائن النحوية، أضاف الجملة الوصفية، والتي اعتمدها بعد إعادته تقسيمه الكلام العربي من قسمة ثلاثية إلى قسمة سباعية؛ حين خصّ الصفة بقسم خاص فتناولها تحليلا وفق معياري المبنى والمعنى ووفقا للأسس التي ارتضاها، وبناءً على ما تميّزت به جعلتها تستحقّ هذا القسم، وتضم الصفة (صفة الفاعل، وصفة المفعول ، وصفة التفضيل، وصيغة المبالغة، والصفة

[1]–أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، (القاهرة–مصر)، (1415هـ/1994م)، ج1، ص146.

[2]–ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000، ص13–14–29.

المشبّهة)، وتوصّل إلى أنّ هذه السمات تجعل أنّه:« من المقبول أن نتكلّم عن (جملة وصفية) تقابل الجملتين الاسمية والفعلية»[1].

والجملة الوصفية عنده تنقسم على:[2]

-جملة وصفية أصلية كما في: "أقائم المؤمنون للصلاة"، وتتكون من وصف مشتق له فاعل ،ومفعول به إذا كان الفعل متعدّيا أو مفعولا مطلقا، ويشترط فيها أن يتقدّم الوصف نفي أو استفهام.

-جملة وصفية فرعية نحو: رأيت إماما قائما تابعوه للصلاة.

وخلاصة القول أنّ تمام حسان قد تناول في كتبه وبخاصة اللغة العربية معناها ومبناها المصطلح النحوي على أضرب متعدّدة؛ فإمّا المصطلح كشكل (لفظ) تراثي وألبسه مفهوما آخر مثلما هو الحال مع مصطلح الخالفة وغيرها من مصطلحات التقسيم، أو بإيراد المصطلح بنية ومفهوما على هيئته التراثية مثل الفعل وأقسامه، والأداة وغيرها من المصطلحات، أو بابتداع المصطلح ووضعه إزاء مفهوم موجود سلفا لما رآه من مناسبة بينهما نحو مصطلح الملابسة للهيئات في مقابل (الحال).

ومَرَدُّ المصطلحات التي وردت عنده في الغالب إلى التراث الغني؛ فهي إماّ مصطلحات بصرية -وهو الأغلب- وإمّا كوفية ممّا رآه مناسبا (مفهوما ومصطلحا)، وهو مثله مثل بقية اللغويين يؤيّد ويدعو بشدّة لاستثمار التراث العربي بما يتناسب مع المفاهيم الجديدة.

---

[1]-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص103.

[2]-ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص103.

الخاتمة

الـخاتمـــــة

من خلال ما تم عرضه حول جهود تمام حسان في الدراسات الصوتية والنحوية توصلنا إلى جملة من النتائج نجملها في النقاط التالية :

* انطلق تمام حسان في دراسته للغة العربية من تراث زخم يشهد له الكلّ بالأصالة والتفكير العلمي المنهجي على الرغم من قلة الإمكانات والوسائل، وما أفرزه من مصطلحات ومفاهيم لا تزال تستثمر لحد الآن.

* بالاعتماد على آلية التقابل الاصطلاحي قدّم فروقا دقيقة بين المصطلحات الصوتية (اللغة والكلام)، والصوت والحرف، الصحاح والعلل، علم الأصوات وعلم الصوتيات، لتتحدّد بذلك المفاهيم الثاوية تحت كلّ ثنائية وما يلائمها من مصطلحات.

* أسهمت الاستعانة بالأجهزة الفسيولوجية في الدراسات الصوتية الحديثة في إعادة تصنيف بعض الأصوات وتحديد مخارجها وصفاتها بصورة تختلف عما ورد عند القدماء، وفظهرت مصطلحات جديدة رافقتها مثل: البصمة الصوتية والأشعة فوق المقطعية وغيرها من المصطلحات.

* استعار تمام حسان رموز الكتابة الصوتية الدولية لإثراء النظام الصوتي للغة العربية رغم إشارته إلى أنّ ذلك لن يتمّ اعتماده إلاّ من قبل المتخصّصين، لأنّ هذه الرموز تزيد من صعوبة فهم النظام الصوتي للعربية.

* هو أول من تنبّه إلى مقطع الوصل والذي رمز له (ح ص) وهو رمز المقطع القصير المغلق، ويكون في (ال) التعريف أو في بداية الكلمات المبدوءة بساكن مثل: (اسْ) استغفر، وأشار بأنه مقطع تشكيلي لا يتحقّق في الاستعمال ورمزه (ح ص ح) ، كما أشار إلى مقطع الوقف والذي يرمز له (ص ح ح ص ص).

* حددّ موازين النبر والتنغيم بدقة وإليه يرجع الفضل، كما أظهر مدى ارتباط المقطع بالنبر ووزع تبعا لذلك النبر على مقاطع اللغة العربية، وفرّق بين النغمة والتنغيم وحدّد العديد من المفاهيم التي تنضوي تحتها ومصطلحاتها.

* رغم أنّه حدّد اللغة العربية ليطبّق عليها أفكاره وآراءه إلاّ أنّ نماذجه كلّها من اللهجات العامية، وحتى النماذج الفصيحة القليلة اكتفى بقرّاء مصر وكأنّهم الأنموذج الذي يمثل الفصحى أحسن تمثيل، لو أنّه توسّع في نماذجه بخاصة أنّه عمل في أكثر من بلد عربي وغير عربي لكانت نتائجه مختلفة عمّا توصّل إليه.

* أعاد النظر في النظام النحوي معتمدا آلية النقد والتجديد المنهجي فقدّم بذلك تقسيما جديدا للكلم العربي وفق معياري المبنى والمعنى، فوردت لديه تبعا لذلك العديد من المصطلحات، نحو: الاسم المعين، والخوالف (خالفة الصوت والإخالة) والأداة الأصلية والمحولة وغيرها من المصطلحات.

* انطلق من نقد العامل النحوي شأنه في ذلك شأن معاصريه وقدّم بديلا له تمثّل في نظرية تضافر القرائن، ليخلّص النحو من التعليل الفلسفي الذي جعله قرينة من بين العديد من القرائن، والتي توزعت ما بين المعنوية واللفظية وقد حملت هذه النظرية بين طياتها العديد من المفاهيم والمصطلحات.

*إنّ اختياره لنظرية العامل لم يكن اعتباطيا بل تنمّ عن ذكاء وعبقرية–رغم كلّ النقود الموجّهة لها– لما تضمّنته من أفكار تتوافق والنظرية السياقية التي تشرّب أسسها على يد أستاذه فيرث.

* على اعتبار أنّ العامل هو سبب صعوبة النحو وتعقيده، إلاّ أنّه مقارنة بكثرة القرائن اللفظية والمعنوية يبدو أسهل وأيسر؛ إذ إنّ الدعوة للتيسير يفترض أن تحمل بين طياتها تسهيلا للنحو وتخليصه ممّا يجعل تلقيه صعبا على الدارسين، ورغم كل المحاولات إلاّ أنّ نظرية العامل لا تزال قطب الرحى ونبض النحو.

*ورد المصطلح النحوي عنده على أضرب متعدّدة؛ فإمّا المصطلح كشكل (لفظ) تراثي وألبسه مفهوما آخر مثلما هو الحال مع مصطلح الخالفة، أو بإيراد المصطلح بنية ومفهوما على هيئته التراثية مثل الفعل وأقسامه، أو بابتداع المصطلح ووضعه إزاء مفهوم موجود سلفا لما رآه من مناسبة بينهما نحو مصطلح الملابسة للهيئات في مقابل (الحال).

*أغلب المصطلحات التي وردت عنده مردّها إلى التراث الغني الزخم وهي إمّا مصطلحات بصرية –وهو الأغلب– وإمّا كوفية ممّا رآه مناسبا (مفهوما ومصطلحا)، وهو مثله مثل بقية اللغويين يؤيّد ويدعو بشدّة لاستثمار التراث العربي بما يتناسب مع المفاهيم الجديدة.

* رغم ما أثير حول آراء تمام حسان ونظرته للنحو العربي سواء تقسيمه السباعي أو نظريته البديلة للعامل النحوي وانتصار البعض للنظرة التراثية، إلاّ أنهم لم يبخسوه حقّه بل عُدّ عمله فتحا جديدا وإطارا منهجيا للنحو العربي وفق الدراسات الحديثة.

وفي الأخير أرجو أن نكون قد وفقنا في الإجابة على إشكالية البحث، فإن أصبنا فمن الله –جلّ وعلا– وإن أخطأنا فمن أنفسنا، وأجدّد شكري وتقديري للأستاذ المشرف وللجنة المناقشة كلاً باسمه.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أولا- الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، ط5، 1975.
2. أحمد حساني، مباحث في علم الأصوات، كلية الآداب واللغات، (الإمارات العربية المتحدة-دبي)، (2020/2019).
3. أحمد عيسى، التهذيب في أصول التعريب، مطبعة مصر، القاهرة،(1343هـ-1923م).
4. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط6، (1428هـ/2007م).
5. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب الحديث، القاهرة، (د ط)،(1418هـ/1997م).
6. إيميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط1، 1982.
7. تمام حسان: الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب،(القاهرة- مصر)، ط1 ، (1420هـ/2000م).
8. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1،(1413هـ/1993م).
9. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة،(الدار البيضاء-المغرب)، 1994.
10. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة أنجلو المصرية،(القاهرة-مصر)،2000.
11. توفيق الزيدي، في علوم النقد الأدبي، تونس، 2000، 1997.
12. توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، دار محمد علي، تونس، ط1، 2003.
13. حسام بهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2005.
14. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000.
15. حلمي خليل، المولد في اللغة العربية-دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، (1405هـ/1985م).
16. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، (إربد-الأردن)، ط3،(1422هـ/2001م).
17. خضر موسى محمد حمود، النحو والنحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، (بيروت-لبنان)، ط1 ،(1423هـ/2003م).

18.خليفة ميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط1،(1434هـ/2013م)

19.رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ، (1417هـ/1997م).

20.أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ،ج1، (1374هـ/1955م).

21.سليمان بن أحمد بمن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة بن تيمية، القاهرة، ج6، 2008.

22.صالح سليم عبد القادر الفاخري، الدلالة الصوتية في اللغة العربية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، (د س)

23.أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، (القاهرة–مصر)، (1415هـ/1994م)، ج1

24.عبد الرحمان بن سعد الله عيتاني، المفيد في علم التجويد، الشاطبية والذرة وطيبة النشر، بيروت ، (1437هـ/2016م).

25.عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وشرح:محمد أحمد جاد المولى بك، المكتبة العصرية،(صيدا–لبنان)، ج1،(1406هـ/1986م).

26.عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، مكتبة الرشد، بيروت،(1430هـ/2009م).

27.عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط1، 2006.

28.عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، دلائل الإعجاز، تح: محمد محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2008.

29.عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني أبو بكر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1988.

30.عبد الله بن حمد الخثران، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ،(الجيزة–مصر)، ط1،(1411هـ/1990م).

31.أبو عبد الله غانم بن قدوري بن حمد بن صالح،الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان، ط2، (1428هـ/2007م).

32. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979
33. أبو عثمان بن سعيد الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار،(عمان–الأردن)، ط1، (1421هـ/2000م).
34. عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط1، 1998.
35. علاء جبر الموسوي، المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور، أطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية،(1425هـ/2004م).
36. علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان،(بيروت–لبنان)،ط2، 2019.
37. علي بن الحسين بن سينا، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد الطيان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،(1403هـ/1982م)
38. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج4، ط2،(1402هـ/1982م).
39. عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981.
40. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1397هـ/1977م)
41. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، مج2، ط2، 1952.
42. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، تحّ: مصطفى السقا وآخرون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، مصر، ط1،(1384هـ/1954م).
43. فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1969.
44. أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي،الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ،(1399هـ/1979م).
45. كمال الدين أبي بركات الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.

46.كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، 2005.

47.كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، (القاهرة–مصر)، 2000.

48.محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (1407هـ/1987م).

49.محمد حسين عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة،(1411هـ–1990م).

50.أبو محمد سعيد بن مبارك الدهان، الغرة في شرح اللمع، تح: فريد بم عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1، (1432هـ/2011م)

51.محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ، مج1، ط1، 1996.

52.محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في علم المصطلح الحديث، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1978.

53.محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، دط، دت

54.مصطفى حمزة، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، (1425هـ/2004م).

55.مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في الجملة العربية، دار نوبار،(بيروت–لبنان)، ط1، 1997.

56.مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، (صيدا–بيروت)، ج1، ط30 ،(1415هـ/1994م).

57.أبو مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان–الأردن)، ط3،(1417هـ1997م).

58.ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، 2008.

59.أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ضبط: ياسين الأفيوني، فقه اللغة وأسرار العربية، المكتبة العصرية،(صيدا–بيروت)، ط2، (1420هـ/200م).

60.مهدي المخزومي، الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989

61.ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000.

62.أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ،ط1، (1420هـ–2000م).

63.يعيش بن علي موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، دار المنيرية، مصر، مج2، 2008.

64.يوخنّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي، دار الكتب العلمية،(بيروت–لبنان)، 1971م.

65.يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، (1429هـ/2008م).

الكتب المترجمة:

66.ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوس، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ط1، 2012.

المعاجم والقواميس:

67. إبراهيم أنيس وآخرون، معجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، (1425هـ/2004م)

68. أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر،(د ب)، مج5، (1399هـ/1979م).

69.أبو بقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعدّه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة،(بيروت–لبنان)، ط2،(1419هـ/1994م).

70.الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج1،(د ب)، 2008.

71.السيد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، (1339هـ/1969م)، ص 247–250)، مادة (ص ل ح).

72.علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د س.

73.محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1405هـ/1985م).

74.أبو فضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، لسان العرب،، دار صادر، بيروت، مج2، د س، ص516، مادة (ص ل ح).

المجلات والدوريات:

75.بوشعيب المناوري، إشكالية الانتقال من المفهوم إلى المصطلح، مقاليد، العدد 2، ديسمبر 2011،

76.جميل الملائكة، في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد24، 1985.

77.صلاح الدين صالح حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ضمن كتاب (تمام حسان رائدا لغويا)، عالم الكتاب الحديث، مكة المكرمة، ط1، (1423هـ/2006م).

78.عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، أزمة المصطلح في النقد القصصي، مجلة فصول، العدد 3-4، سبتمبر 1987، مج7

79. مصطفى حيادرة ، مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد69، ديسمبر 2005، ص 137.

المواقع الإلكترونية:

1. / https://www.merriam-webter.com -

2. /https://dictionnairy cambridge.org-

3. أحمد بن ممدوح الشرقاوي، مخارج الحروف وصفاتها دراسة منهجية علمية في بيان مخارج الحروف العربية، www.alukah.net

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ-ج
تمهيد	7-15
الفصل الأول: المصطلح في الدراسات الصوتية والنحوية التراثية	17-70
المبحث الأول: علم المصطلح ماهيته وآلياته	17
1.مفهوم المصطلح	17-24
1.1.الدلالة اللغوية	17
1.2.الدلالة الاصطلاحية	20
2.علم المصطلح	24
1.2.مفهومه	24
2.2.نشأته وتطوره	25
3.آليات وضع المصطلح	28
المبحث الثاني: المصطلح الصوتي في الدرس التراثي	39-60
1.البحث الصوتي في الدراسات اللغوية	39
2.الدراسات الصوتية عند علماء التجويد	53
1.2.تعريف علم التجويد	53
2.2.نشأته	54
3.2.أهم المباحث الصوتية عند علماء التجويد	55
ثالثا-المصطلح في الدرس النحوي التراثي	61-70
1.مفهوم المصطلح النحوي	61
2.نشأته	65
3.المصطلح في ظل مدرستي البصرة والكوفة	67

الفصل الثاني: المصطلح الصوتي عند تمام حسان	71-164
المبحث الأول: التقابل المصطلحي	73
المبحث الثاني: علم الأصوات Phonétics	75
1.2.الجهاز النطقي	77
2.2.الجهاز السمعي	126
3.2.الجهاز الفيزيائي	129
المبحث الثالث: علم الأصوات التشكيلي Phonology	131
1.مفهومه	131
2.موضوعه	133
3.التنوع الصوتي في اللغة العربية	145
1.3.النبر Stress	146
2.3.التنغيم Intonation	157
الفصل الثالث: المصطلح النحوي عند تمام حسان	165-241
المبحث الأول: النحو عند تمام حسان	166
1.ماهيته	166
2.نقد النظرية النحوية	167
3.التوفيق بين التراث والدرس اللغوي الحديث	170
المبحث الثاني: النظام النحوي وإعادة تقسيم الكلم ومصطلحاته	173
المبحث الثالث: في ضوء نظرية تضافر القرائن النحوية	195
1.العامل النحوي	196
2.نظرية تضافر القرائن	201

1.2.بين يدي النظرية	202
2.2.مفهوم القرينة	206
3.2.أنواع القرائن	207
المبحث الرابع: تمام حسان بين المصطلح البصري والكوفي	226
الخاتمة	242
قائمة المصادر والمراجع	246
الفهرس	253

الملخص:

عرف الدرس اللساني العربي تغييرا في مساره نتيجة لاتصاله بنظيره الغربي، إمّا عن طريق البعثات أو الوسائط ترجمة ونقلا؛ فبعد أن قدّم الباحثون تبسيطا وتمهيدا للسانيات اتجهت الأنظار صوب التراث اللغوي للبحث فيه، فبرزت في هذا المجال عدّة اتجاهات تأثرت في عمومها بالنظريات الغربية، بدايتها الاتجاه الوصفي.

ومن بين الباحثين الذين تبنوا المنهج الوصفي واستثمروه في دراسة اللغة العربية، الباحث المصري "تمام حسان" الذي اخترنا مؤلّفه "اللغة العربية معناها ومبناها" مجالا للبحث؛ حيث خصّصه لتطبيق ما ارتضاه من مقولات المنهج الوصفي على اللغة العربية واصفا مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية (المعجمية)، لنسلّط الضوء على المصطلحات الصوتية والنحوية الواردة فيه.

وموضوع المصطلح كان ولا يزال مجالا خصبا للدراسة وقبلة الباحثين والمختصّين؛ مردّ ذلك للدور الذي يؤدّيه في نقل المعارف ومختلف الثقافات، ولغة التواصل بين العلماء والطريق لفهم العلوم على اختلافها؛ لذا قيل مفاتيح العلوم مصطلحاتها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح؛ علم المصطلح؛ تمام حسان؛ المصطلح الصوتي؛ المصطلح النحوي

Abstract:

The Arabic linguistic lesson has witnessed a change in its course as a result of its contest with its counterpart, either through missions or via the means of translation. After providing a simplification of linguistics, researchers turned attention to the linguistic heritage to look and dig into.

Thus, this helps in highlighting several trends that were generally influenced by western theories, beginning with descriptive orientation. Among the researches who have adopted and invested the descriptive curriculum in the study of the Arabic language is the Egyptian researcher Tammam Hassan, whim we shoes his book the Arabic Language: its Meaning and Structure as a field of our study. Tammam's book is allocated to apply the descriptive method on the Arabic Language, by providing its phonetic, morphological, grammatical and semantic levels in order to shed light on the phonetic and grammatical terms contained in the book.

The theme of the "term" is still a fertile ground of researchers due to its role in transmitting knowledge, different culture communicating language and a path to understand different sciences is considered to be the "term".

Key Terms: *Grammatical terms ; phonetic terms ; Tammam Hassan ; Terminology ; Term*